الأمير والرئيس والعلمانية

عبد الجبار عدوان

الأمير والرئيس والعلمانية

دار الفارابي

الكتاب: الأمير والرئيس والعلمانية
المؤلف: عبد الجبار عدوان
الغلاف: جريس عدوان

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: ٣٠١٤٦١(٠١) – فاكس: ٣٠٧٧٧٥(٠١)
ص.ب: ٣١٨١/ ١١ – الرمز البريدي: ١١٠٧ ٢١٣٠
www.dar-alfarabi.com
e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: كانون الثاني ٢٠٢٤
ISBN:978-614-485-265-1

© جميع الحقوق محفوظة

تباع النسخة الكترونياً عبر موقع الدار.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن رأي الدار.

المحتويات

إهداء ٩

الفصل الأول: بين الأمير والرئيس ١١

المقدمة ١٣

أردوغان المسلم العلماني ١٩

الدين في خدمة الحاكم ٤١

الأمير العلماني! ٥١

في انتظار الزعيم ٧٥

خطى الأمير ومستقبله ٨٧

الفصل الثاني: الهدف: الحكم والتحكم ١٠٥

الصراع على السلطة باسم الدين ١٠٧

بين العلمانية والإسلام السياسي ١٢٩

من أسباب العداء للعلمانية ١٥١

العلمانية العربية والإسلامية ١٦٣

استقراء على ضوء «طوفان الاقصى» ١٩٣

إهداء

إلى العرب المُغيبين طوعاً.. ويشتكون دوماً.
وإلى غزة بكل معانيها، ومن فيها..

الفصل الأول

بين الأمير والرئيس

المقدمة

يمكن القول دون تردد إن كلاً من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والأمير العربي السعودي محمد بن سلمان، كانا يتنافسان بعنف على تزعم العالم الإسلامي السني، وإن الانكسار الاقتصادي التركي، قبل انتخابات ٢٠٢٣، قد مهد لتناغم بين الزعيمين وتقارب أفضل.. وربما في القريب، كونهما براغماتيين يهدف كل منهما لقيادة عالم إسلامي بحال وموقع أفضل، ربما يتمكنان بدل التنافر والتدليس، من توحيد الجهود وتقارب الرؤى لتحديث وتطوير وعزة المسلمين! هذه ليست أماني خيالية؛ فالرجلان متقاربان، يتشابهان في النهج والعقلية والتطبيق أكثر مما يبدو للوهلة الأولى.. كيف؟

كلاهما براغماتي متقلب مصلحياً وبسرعة؛ فمثلاً: أردوغان عكسَ سياسته تجاه مصر والسعودية وغيرهما، حين اشتدت الأزمة الاقتصادية التركية وهددت مصيره الانتخابي وخراب تجربته؛ فتصالح مع خصومه وتعارض مع مؤيديه من جماعات الإسلام السياسي العربية. الأمير محمد هو الآخر انقلب على رؤيته الذاتية وأنهى حرب اليمن وتصالح مع إيران وخوزق واشنطن وقلب المعايير بين ليلةٍ

وضحاها، وأصبح الغرب يركُض خلفه ويتمسح بعباءته.. ومثل هذا الانقلاب تجاه إيران كان ضربة معلم من النوع السهل الممتنع؛ فالرجل تمرد على كل ما قيل وفُعل منذ عقود وأطول، وأنجز بذلك أمناً لبلاده وللمسلمين لم يكن ليحققه بأحدث وأعتى الأسلحة والتحالفات واتفاقيات الدفاع!!

كل من الرجلين مسلم يمارس عباداته، وزعيم لبلد إسلامي كبير تُمارس فيه العبادات، وكلاهما يسعيان لدوام السلطة وتمددها لضمان التحسين والتعديل حسب رؤيتهما، وإن بشكل ديكتاتوري نسبياً. الأول، أردوغان، ديكتاتور شعبوي عبر الديمقراطية والإقناع بالأساليب الإسلامية لدى شعب مسلم وبلد علماني تماماً. والثاني، محمد، يريد تحويل بلدٍ مسلمٍ ثيوقراطي إلى بلدٍ علماني من دون أساليب ديمقراطية تقليدية، كون القفز إلى الديمقراطية الانتخابية سيطول وتكثر مشاكله ويعيق رؤية الأمير، القابل للنصيحة الرافض للجدل.

كلاهما استعمل جماعات الإسلام السياسي، وخصوصاً الإخوان المسلمين والحركات الجهادية، والأخرى الإرهابية (أخوات داعش)، ومولها وسلحها وآواها ضمن سياسة نشر وفرض الهيمنة على الأقطار العربية، ثم تخلى عنها ونبذها ولو بدرجات متفاوتة، ولكن المبدأ مشترك بين الرجلين.. الأول اضطر لعدائهم بعد أن فشل في الاستفادة منهم وكسب عداوات وخسارة اقتصادية من جراء علاقته معهم، والثاني اضطر لمحاربتهم للقضاء على تغلغلهم في المجتمع وهيمنتهم عليه وبالتالي للاستقلال في القرارات بعيداً عن الدروشة التي سادت.

الأول قامت بلاده وتقدمت على أسس علمانية مكفولة في الدستور ولا يمكنه أسلمة نظام الحكم، والثاني خلقت بلاده في السابق العداء للعلمانية ونشرته بين الأمة كبعبعٍ وكفرٍ، ويريد التقرب لبعض مظاهر العلمانية من دون ذكر اسمها ومن دون أساليب الديمقراطية.. حب متدرج للعلمانية في الخفاء. كلاهما يكره المعارضة والمعارضين وينتقم منهم حين تسمح الظروف.. لكن الأول يعلن مبررات للقمع والسجن، ولديه حزب كبير يضمن الترويج والتأييد ويضمن الاستمرارية السياسية في حالة الوفاة.. والثاني يعتمد أجهزة الدولة والأمن ضد المعارضين، وهو دون حزب يروج له أيديولوجياً، ودون مبادئ سياسية مرسومة يمكن لخلفه مواصلتها!!

كلاهما تابع للسياسة الأميركية ومتمرد عليها.. الأول لم يغير في سياسة وارتباطات بلاده مع الأميركان وفي مقدمتها الانضمام والبقاء في حلف الناتو ووجود قواعد أميركية في الأراضي التركية، وعلى الرغم من الوعود وحقيقة أن معظم أعضاء الحلف في القارة الأوروبية؛ فقد واصل الأوروبيون رفض انضمام تركيا إلى السوق المشتركة، ولم تضغط واشنطن عليهم للقبول، وقد استعملت قواعد الحلف مراراً ضد شعوب مسلمة، وتصدي أردوغان لواشنطن لفظي فقط كسباً للشعبية الإسلامية. الثاني كان في وضع أسوأ من ناحية الارتباط بواشنطن والحماية الأميركية، لكن محمد وبوضوح يحقق إنجازات يومية في طريق الاستقلال عن واشنطن بل والندية، وكانت الضربة الأساس التخلص من البعبع الوهمي الإيراني والتصالح معه،

والتقرب لروسيا والصين تسليحياً واقتصادياً، أي إزالة الخطر الوهمي وكسر احتكار التسلح وشراء النفط والحيادية في التعامل مع خصوم واشنطن الكبار، وحين هدد البيت الأبيض الرياض، رد الأمير بتهديد مقابل قد يقضي على فرص إعادة انتخاب الرئيس العجوز بايدن.. لكن الرياض لم تحسم وواصلت طلب التشبه بأعضاء الناتو طلباً للحماية غير المشروطة في مقابل الاستجابة للمطالب الأميركية!!

الأول يعترف بإسرائيل ويتعامل معها اقتصادياً وسياسياً ويؤيد الفلسطينيين لفظياً، والثاني لا يعترف بإسرائيل، أو يتعامل معها، ولكنه مستعد للتطبيع ضمن شروط معلنة، وهناك مطالب وإلحاح أميركي عليه للتطبيع.. (بلد) الأول قدم كل أوراقه في العلاقة مع إسرائيل منذ ١٩٤٩ (اعتراف تركيا بإسرائيل وإقامة علاقات متينة معها) للآن، ولا يملك سوى الدعاية والتهويش في المناسبات، بينما الثاني لديه الفرصة السياسية وعلى خلفية تنوع علاقاته مع خصوم أمريكا الآن، الصين وروسيا، وفي ضوء حاجة واشنطن ورئيسها دوماً للنفط والدعم الانتخابي المباشر والمتستتر، لديه الفرصة لفرض شروط إيجابية لمصلحة القضية الفلسطينية مقابل التطبيع مع إسرائيل، بل بوسعه تهميش تطبيع دول الخليج الأخرى التي لم تحقق ما تمنته من التطبيع.

على الطرف الآخر هناك فوارق كثيرة بين الرجلين والبلدين أهمها، أن أردوغان يريد توسيع هيمنة بلاده وتوسع زعامته، وفوائد تركيا على أكبر مجال في حدود محيط الخلافة العثمانية السابقة، وربما على غرار السوق الأوروبية التي رفضت انضمام تركيا إليها.. بينما

الرياض لن تفكر في شيء مشابه كونها قيد التنمية الذاتية والاستعداد للاستغناء عن النفط، ولأنها تخشى مطالبة التابعين المحتملين لها بالمال؛ كفرض سياسي على الغني القائد للفقير التابع، وأيضاً لأن شعوب المنطقة المُتنازع عليها تطمح للديمقراطية الانتخابية الممكن لتركيا تقديمها، بينما لا يمتلكها النظام الملكي الوراثي السعودي ولا يبغيها. هكذا؛ فالتقارب التركي السعودي قبيل وبعيد انتخابات ٢٠٢٣، وتبادل الزيارات والأحضان، لا يعني بالضرورة نهاية المنافسة على قيادة العالم الإسلامي، خصوصاً إذا شددت أوروبا من رفضها انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

المهم هنا والغرض من هذا التمهيد والتفصيل اللاحق هو شأن العلمانية بين الأمير والرئيس والموقف منها؛ فكل منهما مُتهم ملوم بسبب العلمانية من جهة، ومشكور ومحمود بسببها من جهة أخرى، وغرضنا هنا التوضيح لماهيتها، ولما للعلمانية وما عليها، كونها التي ستتحكم في القريب العاجل بمسير الأمور ومصيرها؛ فهي حقيقة قائمة ثابتة في تركيا قبل وبعد أردوغان، وهي الطموح المأمول في السعودية بشكل أو بآخر عاجلاً وليس آجلاً.. كما أن العلمانية هي المظلومة الأكبر بين العرب والمسلمين، من دون أن يعرفوا عنها سوى ما روجه الأصوليون والوهابيون، وابتلعه الهبلان والرعاع والمجانين، أنها نوع من الكفر.. ولم يشفع لها تولي أردوغان الحكم وتكرار انتخابه ضمن أصول وقواعد العلمانية، بل إن اعتراف الرجل مراراً وتكراراً بالتركي والعربي والإنجليزي كتابة وقول ومشاهدة أن تركيا علمانية

وأن العلمانية لا تتعارض مع الإسلام والديانات.. كل ذلك لم يغير من خبل عميان القلب والبصر والبصيرة، الذين يؤكدون أن تركيا هي نظام حكم إسلامي بقيادة أردوغان.. المبكي أن هؤلاء هم أنفسهم الذين يتهمون الأمير محمد بأنه أصبح شيخ العلمانيين وأميرهم!!

أردوغان المسلم العلماني

الرئيس أردوغان، تربى إسلامياً، وسُجن ومُنع في شبابه من تولي مناصب حكومية بسبب تطرفه الإسلامي، ثم بعد تجربة تحايل طويلة توصل إلى الحكم وتبنى حركة الإخوان المسلمين وتفرعاتها علناً، بالقول والفعل، ومن ثم عاد في ربيع ٢٠٢٢ للتخلي العلني عن هذا الدعم والعودة للتعايش مع الأنظمة العربية الكارهة للإخوان، ومع المحيط التركي؛ سعياً للتخلص من الضائقة الاقتصادية التي وصلت إليها تركيا.. بل وصلت الأمور إلى درجة التصالح مع الأمير محمد ابن سلمان، وزيارته وأخذه بالأحضان والقبلات في العشر الأواخر من رمضان ٢٠٢٢، بعد طول جمود مع السعودية، على إثر العداء مع محمد بن سلمان بسبب حادثة قتل الصحافي المعارض في القنصلية السعودية.

لعب أردوغان كرة القدم لمصلحة نادي (قاسم باشا) قبل انتخابه عام ١٩٩٤ رئيساً لبلدية إسطنبول كتابع لحزب (الرفاه الإسلامي)، لكن تم تجريده من منصبه هذا وسجن أربعة أشهر؛ بسبب قصيدة ألقاها اُتهم فيها أنه يحرض على الكراهية الدينية، وذلك في عام ١٩٩٨، وتم

منعه من العمل في الوظائف الرسمية، ومن ضمنها الترشح للانتخابات العامة. ذلك بسبب اقتباسه أبياتاً أثناء خطاب جماهيري، يقول فيها: «مساجدنا ثكناتنا، قبابنا خوذاتنا، مآذننا حرابنا، والمصلون جنودنا، هذا الجيش المقدس يحرس ديننا». ثم تخلى أردوغان عن السياسة الإسلامية العلنية وأنشأ حزب العدالة والتنمية المحافظ المعتدل في عام ٢٠٠١. عقب انتصار الحزب الساحق في عام ٢٠٠٢، أصبح المؤسس المشارك للحزب، عبد الله غل، رئيساً للوزراء، حتى ألغت حكومته حظر أردوغان من شغل المناصب السياسية؛ فأصبح أردوغان رئيساً للوزراء في مارس ٢٠٠٣.

شهدت السنوات الأولى لرئاسة أردوغان انفتاحاً سلمياً على الجيران وفي الداخل، وتقدماً في المفاوضات الخاصة بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وانتعاشاً اقتصادياً، وهكذا نجح في تمرير استفتاءين دستوريين ناجحين في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠؛ سعياً لسلب البرلمان من مهامه وإناطتها بالرئيس.

لم تمض فترة حتى وجهت اتهامات للحزب بالقضاء على البيروقراطيين وضباط الجيش العلمانيين من خلال محاكمات مدبرة. في عام ٢٠١٣ ومرافقة للربيع العربي تولدت تظاهرات مناهضة للحكومة، واتهمت الصحافة العالمية حكومة أردوغان بفرض رقابة متزايدة على الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي، كما فرضت حظراً مؤقتاً على مواقع السوشيال ميديا؛ وتسبب ذلك بتوقف المفاوضات الخاصة بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.. تلك الأحداث لعبت

دوراً في تشكيل ظنون العوام العرب والإسلام السياسي أن أردوغان إسلاموي مثلهم ولكن يتحايل على النظام العلماني حتى يغيره.. وتكونت على الطرف الآخر أفكار عن أردوغان أنه ديكتاتوري يستغل الديمقراطية ولا يحترمها.

بدأ نظام الحكم الجديد (الرئاسي) رسمياً بعد الانتخابات العامة لعام ٢٠١٨، حيث أُعيد انتخاب أردوغان والتحالف الشعبي الجديد لـ (حزب العدالة والتنمية - حزب الحركة القومية). ومنذ ذلك الحين استمر أردوغان في محاولة إصلاح أزمة العملة والديون التركية لعام ٢٠١٨، لكن اتهمه البعض أيضاً بالمساهمة فيها عبر سياساته.

أثناء هذه المسيرة السياسية كان أردوغان (العلماني ورئيس بلد علماني مسلم) النصير العلني والمؤيد الفعلي لحركة الإخوان المسلمين (الشبيهة بالقرامطة)، واستعدى بسبب هذا الدعم مصر على إثر الانقلاب العسكري ضد حكم الإخوان، واختلف مع النظام في الرياض حين باشرت السعودية بالتصدي للإخوان ودعم الأنظمة المعادية لهم في مصر وتونس والمغرب. كانت تركيا أردوغان تسعى لزعامة الإسلام السني، وتدعم الحركات الإسلامية في دول الربيع العربي بالمال وتسهيل وصول الأسلحة والمجندين الأجانب ضد الأنظمة الجمهورية، وتتشابه في ذلك مع دول الخليج لتخريب الأنظمة الجمهورية القائمة هناك بهدف الهيمنة على الأنظمة البديلة التالية، ثم اختلفت المواقف في هذه الجبهة الداعمة للإسلام السياسي المسلح لأسباب تنافسية؛ فتحالفت قطر وتركيا ضد رؤية السعودية والإمارات

ومصر، حتى انهارت الجبهة الإسلامية الإخوانية، واشتدت الأوضاع الاقتصادية على تركيا؛ فعاد أردوغان ٢٠٢٢ للمهادنة والتجوال بين الرياض والإمارات سعياً للاستثمارات، وإلى مهادنة مصر والاستجابة لطلباتها بوقف النشاط الإخواني المضاد للرئيس السيسي، بل وإلى مهادنة إسرائيل والموافقة على إبعاد بعض عناصر حماس عن تركيا، بل قام أردوغان بالاتصال مع الرئيس الإسرائيلي لتهنئته بعيد الفطر!!

هذا النظام التركي، وبعد أن ساهم مباشرة في تدمير سوريا عبر إدخال المقاتلين الأجانب إليها، وتسليح الثورة الدموية المضادة لدمشق، وبعد فشله في وضع موطئ قدم في ليبيا، والانتكاسات السياسية التي حلت به في المنطقة وعلى صعيد العلاقات مع أوروبا، وهبوط العملة التركية؛ عاد ليهادن سعياً لتثبيت الأقدام أمام استحقاق انتخابات ٢٠٢٣، وهو رغم علمانية الدولة التركية إلا أنه مثال للانتهازية السياسة الشعبوية المستغلة للشعارات الدينية، ودوره كمثال يُحتذى به لما يمكن للدولة الإسلامية فعله آخذ بالتراجع، بل بتوضيح ما يمكن لعقلية نظام إسلامي فعله من تخريب لنظام علماني سبقه في تأسيس البلاد.

في الانتخابات لعام ٢٠٢٣ اتضحت حقيقة أردوغان وحزبه إذ لم يفز في الجولة الأولى واضطر لإعطاء وعود بالتخلص من اللاجئين السوريين وتحالف في الجولة الثانية مع حزب قومي صغير لإنجاز النسبة المطلوبة للفوز بالأغلبية البسيطة. نجح الحزب وأردوغان ولكن ليس بجدارة، وأثبت الأتراك ومعارضو أردوغان عمق تمسكهم

بالديمقراطية والعلمانية في تقبل نتائج الانتخابات التي كانت تديرها دولة يترأسها أردوغان ويديرها حزبه. في عام ٢٠١٩ أثناء انتخابات البلديات في كل تركيا نجحت المعارضة في تجاوز كل التوقعات، وحصلت على انتصارات في المدن الكبرى؛ مثل: أنقرة عاصمة تركيا، وإسطنبول أكبر مدنها، وإزمير ثالث أكبر مدينة في تركيا، وحكمت المعارضة خمسة من أكبر ستة مراكز سكانية في البلاد.

المثير أن حزب العدالة احتج على نتائج إسطنبول آنذاك، وحدثت جدالات أدت إلى إعادة الانتخابات في المدينة؛ فأصبحت النتيجة أكثر سلبية على مرشح أردوغان، وهذا ما أخاف الرئيس التركي من أي جولة انتخابية قادمة، ولذلك سعى بشدة لتصليح وترقيع سياسته الخارجية بالتصالح مع الجميع، والتخلي عن حركة الإخوان وأخواتها أملاً في تحسين الوضع الاقتصادي.

الملاحظة الأهم في انتخابات البلديات هي انحياز الريف إلى شعارات أردوغان الإسلامية وتأييده، على عكس الأغلبية من سكان المدن. هذا يعني بوضوح أهمية الثقافة في تحقيق الديمقراطية ومحاسبة الحكومة من جهة، وسهولة التأثير الديني في سكان الأرياف من جهة أخرى.. تماماً كما كان الحال أيام قرمط، وكما تكرر في عصر داعش، وكما هو سائد في الدول العربية حيث يصدق الناس الريفيون ما يوهمهم أردوغان به.

اهتم الشارع العربي بشكل مبالغ فيه بالانتخابات التركية ٢٠٢٣، وبالتحديد إذا ما كان أردوغان سيفوز أم لا، وارتفع الضغط الشعبي

العربي حين فشل الرئيس التركي من حسم الأمر في الجولة الانتخابية الأولى إذ تبين عدم وجود أغلبية شعبية تؤيده، لكن الأمر حُسم في الجولة الثانية، ورأى العرب عموماً والإسلاميون على وجه التحديد في ذلك النجاح خطوة على طريق إنهاء النظام العلماني في تركيا لمصلحة إقامة نظام إسلامي.. وهذا ما لم يعلنه الرئيس ولا يدور في خلد الشعب التركي الذي كان قاب قوسين من انتخاب رئيس آخر.. علماً بأن الأغلبية الشعبية الكاسحة في تركيا تؤيد النظام العلماني الذي مهد لهم التقدم والأمن والاستقرار.

كان تعليم أردوغان دينياً، إذ تعلم وتخرج في مدرسة لخطباء المساجد، بينما بداياته السياسية مع مجموعة يتصدرهم نجم الدين أربكان، الذي قام بإنشاء حزب الرفاه الإسلامي عام ١٩٨٣، والذي حقق تقدماً ملحوظاً في الانتخابات البلدية عام ١٩٩٤. وبعد أربع سنوات، تعرض الحزب للحظر بداعي انتهاكه للمبادئ العلمانية للبلاد، ما أدى إلى خروج تظاهرات تندد بالحظر من مؤيديه، يتزعمهم أردوغان، الذي كان خطيباً بارزاً في تلك التظاهرات وتم اعتقاله. ومنذ تلك اللحظة استدرك أردوغان الأمر والتزم بالعلمانية التي لم تكن تمنع استمراره كمؤمن بالإسلام ومطبق لتعاليمه وممارس لأخلاقياته كما يراها، ولكنها لا تسمح له بمنع غيره والتأثير في حريته من منظور ديني.

في لقاء مطول موثق مع قناة العربية عام ٢٠١٧ قال الرئيس أردوغان إن : «العلمانية لا تتعارض مع الإسلام بل هي تسمح فقط

بالحقوق الديمقراطية والحريات لجميع أفراد الشعب». وبسؤاله عن أن الكثير من العرب يجدون صعوبة في الجمع بين الإسلام والعلمانية؛ فكيف يتم الجمع بينهما في تركيا.. أجاب أردوغان: «أنا أجد صعوبة في فهم سبب تفسير العالم الإسلامي في الربط بين الإسلام والعلمانية، نحن قمنا بتأسيس حزبنا وقمنا بتعريف للعلمانية، وقد عبرت عن ذلك عندما قمت بزيارة مصر بعد تولي (الرئيس) مرسي الحكم، وحضرت في مبنى الأوبرا في القاهرة، وقد تحدثت عن الإسلام وعلاقته وصلته، عفواً، بالإرهاب.. أولاً الأفراد لا يمكن أن يكونوا علمانيين، الدولة تكون علمانية، هذه نقطة مهمة.. والعلمانية تعني التسامح مع المعتقدات كافة من قبل الدولة، والدولة تقف المسافة نفسها تجاه الأديان والمعتقدات كافة.. هل هذا مخالف للإسلام؟ ليس مخالفاً للإسلام».

هذه الرؤية للعلمانية والإسلام انغرست تباعاً في الشعب التركي منذ انهيار الخلافة العثمانية وفرض الدول المنتصرة النظام العلماني على تركيا بعد الحرب العالمية الأولى. في انتخابات الرئاسة عام ٢٠٢٣ حوالي نصف الناخبين الأتراك أرادوا تغيير الرئيس أردوغان بانتخابات ديمقراطية، لكن حوالي ثلاثة أرباع الأتراك يرفضون أن تتحول الشريعة الإسلامية إلى قانون رسمي في البلاد، بحسب أحدث استطلاعات الرأي. في المقابل، يستخدم أردوغان وبعض المسؤولين الأتراك في خطاباتهم إشارات إلى القرآن أو السنة أو التراث الإسلامي؛ فيستشهد أحياناً بحديث نبوي شريف، أو بآية كريمة، أو بأثر لصحابي

جليل، وتُنشر لأردوغان عبر وسائل التواصل الاجتماعي فيديوهات لتلاوات طويلة للقرآن الكريم.. لكن الرجل وحزبه وبلاده وشعبه لا يريدون إلغاء العلمانية لمصلحة نظام ذي دستور إسلامي وقوانين الشريعة.

السؤال الأهم في خضم الجدل العربي العقيم هو ما معنى وهدف إسلامية أي نظام؟ أو ما هو النظام الإسلامي الذي يريده الأغلبية، ولا نقول فئة الأصوليين الذين يريدون العودة بالزمن؟ وما الهدف من النظام الذي تريده هذه الفئة أو تلك؟ إذا كان الهدف هو الوصول وتحقيق النظام المستقل، أو النظام الذي يحقق الرفاهية الاقتصادية لشعبه، أو يضمن الحرية، فما الذي سيميزه حينذاك عن غيره من نظم ليست إسلامية وحققت تلك الصفات؟ هل دعم النظام الألماني أو الفرنسي أو الأسباني لحركات وفئات إسلامية سيجعل منه نظاماً إسلامياً؟ سيجيب أي منتمٍ إلى الإسلام السياسي غالباً بالنفي. فلو كان هذا هو المعيار لأصبحت نظم دول خليجية، مثلاً، أكثر إسلامية من تركيا، لأن الراجح أنها دعمت حركات تُعرف نفسها بأنها إسلامية بالمال والسلاح والتأييد، أكثر من دعم تركيا. لكن الإسلام السياسي يُكفر دول الخليج هذه بعد انقلابها عليه.

سؤال منطقي آخر لمحبي ومؤيدي تجربة أردوغان: هل تريدون محاكاة تجربة حزب العدالة والتنمية التركي؟ من يوافق بنعم عليه سؤال نفسه ما هو الإسلامي في تلك التجربة؟ فالدستور علماني، والقوانين علمانية، والنظام ديمقراطي محترم من كل الأحزاب وأفراد الشعب

كما تثبت التجارب الانتخابية، والبارات والمواخير مفتوحة لمن يريد ارتيادها، وكذلك بيوت العبادة من كل الفئات، وحرية ملتزمة لغير الدينيين أيضاً.. وهذا النظام هو الذي حقق التقدم الاقتصادي والموقع المميز لتركيا.. وكما لا يمنع النظام العلماني التركي أي شخص من اللجوء إلى المظاهر الدينية فهو أيضاً لا يعاقب من يبتعد عنها.

يمكن القول لمن يعتبر أن أردوغان يطبق نظاماً إسلامياً سياسياً تبعاً لأقواله الشخصية وأخلاقه الظاهرية؛ فهناك من حكام العرب والمسلمين من يستخدم الرمزية الدينية أحياناً بصورة تفوق ما يستطيعه أردوغان، بالنظر إلى العوائق الدستورية التي تفرض عليه قيوداً في هذا الصدد، ولكن لا يعُتبرون أصحاب نظام إسلامي ينشده الإسلام السياسي، الذي يريد في الحقيقة نظاماً دينياً متسلطاً مُطبقاً للشريعة ضمن منظور كل فئة، ومعادياً للأفكار والديانات والآراء الأخرى.. يعني أفغانستان، إيران، السعودية سابقاً.. بمعنى آخر هي فئات تريد الاستيلاء على الحكم ولا معرفة أو خلفية لها سوى الظن أنهم يعرفون النظام الإسلامي ويرددون أنه صالح لكل زمان ومكان!!

بينما تنتهج تركيا النظام العلماني؛ فالدساتير والنظم الأساسية لبعض البلدان العربية، تتضمن الإسلام أو الشريعة، بصور مختلفة. وبعض الدول تطابق بين دستورها والقرآن والحديث الشريف. وهذا مما لا يمكن تصوره طبعاً في تركيا، ولا يبدو أن كتلة حرجة فيها تضغط في اتجاه تنفيذه. ومع ذلك لم يحسب الإسلاميون أنظمة تلك الدول العربية أنظمة إسلامية، ولا تقدم تلك الدول نفسها باعتبارها إسلامية.

أما إذا كان «الإسلامي في تجربة أردوغان، هو الازدهار والحرية وعدم الارتهان إلى الخارج؟ فهل سيكون من الأجدى حينذاك أن نحاكي تجربة سنغافورة وكوريا الجنوبية أو فنلندا أو اليابان، لأنها تفوق تركيا في هذه الجوانب والنجاحات»؟

عندما تسلم أتاتورك الحكم العلماني إثر هزيمة الخلافة الإسلامية العثمانية، توجب عليه القسوة في تطبيق القضاء على مظاهر النظام الإسلامي، وهذا ما أعطى العلمانية سمعة سيئة عربياً وإسلامياً، وصنفها شيوخ الوهابية في مصاف الكفر وأشاعوا ذلك عبر أبواقهم إلى العقول الجوفاء المتلقية. ومع تولي أردوغان وحزبه للحكم خفف من مظاهر التصدي الأتاتوركي للإسلام.. بمعنى آخر طبق أردوغان العلمانية على أصولها، وكما هي مطبقة في الدول الغربية العلمانية، مثل إنهاء منع الحجاب، والسماح ببناء المزيد من دور العبادة، وهذا ما تتيحه العلمانية لشعوبها بغض النظر عن معتقداتهم. ومن أكبر القرارات المتعلقة بحرية الأفراد الدينية، رفع حظر الحجاب في مؤسسات الدولة التركية بشكل كامل عام ٢٠١٣، وهو إجراء، وإن كان يخدم تصور أردوغان، فهو يأتي كذلك نتيجة ضغط الكثير من الفعاليات النسائية داخل البلد وخارجه، خاصة وأن بلداناً علمانية كثيرة لا تمنع النساء من العمل أو الدراسة وهن يرتدين الحجاب. كما منعت الحكومة بيع الكحول قرب المساجد والمدارس منذ العام نفسه، ومنعت كذلك مرور أي إعلانات أو ملصقات تروج للكحول.

هكذا ظن البسطاء أن أردوغان يسعى للقضاء على العلمانية

ويريد إقامة النظام الإسلامي حسب رؤيتهم غير الموحدة أصلاً، ورغم تأكيدات أردوغان المتكررة بغير ذلك فهم لا يصدقون إلا أنفسهم وظنونهم وحتى بعد أن اتضح أن حوالي نصف الأتراك يريدون تغيير الرئيس لأسباب اقتصادية، والأغلبية لا تريد نظام الشريعة؛ فبعض العرب والإسلامويين يصرون على جهلهم. الرجل يقول إنه مسلم علماني ونظام بلاده علماني وهم لا يصدقونه!

يقول أردوغان موجهاً حديثه للعرب في تلفزيون العربية: «لكن هناك من يحاول أن يؤول ذلك بتأويل آخر، وفي السنوات الماضية نحن كنا دائماً نعتبر العلمانية معاداة للدين، أو العلمانية هي اللادينية.. نحن قلنا لا.. العلمانية هي فقط أن تضمن الدولة الحريات للمعتقدات كافة، وأيضاً أن تقف المسافة نفسها حيالها، وهذا هو مفهوم العلمانية عندنا». وبسؤاله عن تقديم تعريف مختصر للمشاهد العربي عن العلمانية من وجهة نظره ، قال الرئيس التركي: «هذا التعريف ينطبق عليهم أيضاً ولهم أيضاً، وأنا أقول نحن لا نعتبر العلمانية معاداة للدين أو عدم وجود الدين، وقلت الفرد لا يمكن أن يكون علمانياً، والعلمانية ليست ديانة، الدولة هي التي يمكن أن تكون علمانية، والعلمانية هي ضمان فقط حريات الأديان والمعتقدات كافة، يعني العلمانية توفر الأرضية الملائمة لممارسة الأديان كافة، ممارسة شعائرها الدينية بكل حرية حتى الملحدون، ولكن اعتبار العلمانية تسليط رأي أو موقف على المتدينين؛ فهذا غير صحيح وغير مطلوب إطلاقاً».

قد يرى البعض أن العنصر الذي يصور تجربة أردوغان «إسلامياً» هي النزعة التضامنية مع المسلمين في بلدان عدة، وبصورة خاصة مع الإسلاميين كحركات سياسية. فمن سوريا إلى مصر إلى بنغلاديش، قدم أردوغان نفسه مدافعاً عن المسلمين ضد انتهاكات الأنظمة القمعية وضد إجحاف الغرب وسياساته، كما دعم القضية الفلسطينية وحركات الإسلام السياسي هناك. ولكن رغم نشاط أردوغان في هذا المضمار بلا شك، إلا أن هذا كان، بدرجة ما، امتداداً لاستراتيجية قومية لتركيا سبقته؛ فحتى قبل وصول حزبه إلى السلطة، دعمت تركيا المسلمين في البلقان وفي آسيا الوسطى، بل هناك من تحدث عن صلات بين دوائر محسوبة على السلطة فيها وبين الإخوان المسلمين منذ الستينيات، خلال أجواء الحرب الباردة، وهواجس المد الشيوعي.

لكن يمكن بالطبع أن يُميز هنا بين علاقات طارئة وبراغماتية وعلاقات استراتيجية وتاريخية. الحقيقة الساطعة وتتضح بشكل يومي، أن خطاب أردوغان وسلوكه تجاه المسلمين السنة المقموعين في العالم العربي وخارجه نظري؛ فهذا الخطاب لم يُترجم إلى سياسات فعالة تصد آلة القمع عنهم، ولم توقف تركيا أردوغان حتى التعامل مع الكيان الإسرائيلي بكل ظلمه للفلسطينيين المسلمين.. وحين تطلبت مصلحة تركيا الاقتصادية والسياسية الحد من نشاط المسلمين العرب في تركيا بطلبات مصرية وسعودية، لم يتوان أردوغان عن ذلك منذ ما قبل الانتخابات الأخيرة (٢٠٢٣)، ووعد من أجل أن يكسب الناخبين،

وعد بإعادة اللاجئين السوريين، وفي أقرب فرصة سوف ينهي مشاكله مع النظام السوري على حساب الحركات الإسلامية التي دعمتها تركيا وسلحتها وساهمت في الخراب السوري.

قد تكون تركيا مضطرة ضمن إكراهات الواقع إلى هذه السياسة؛ فما الذي يميزها حينذاك عن غيرها؟ أليست السياسة هي إدارة صعاب الواقع وفن اقتناص الفرص؟ فما الجديد أن نقول إن النظام العلماني التركي هو في الواقع نظام إسلامي؟ اهتمام العرب بتركيا وأردوغان مفهوم ومقبول بل مرحب به كونها جارة ولكن عليهم تخطي التعريف الهلامي لإسلامية النظام وتقدمه الاقتصادي بفضل إسلامويته.. محبو ومعارضو أردوغان في كل الأحوال متفرجون متمنون يلجون بالدعاء لمصلحة أو ضد هذا وذاك، ولا يسعون لفهم التجربة ومحاولة تطبيقها واحترام الديمقراطية ومبادئها كحد أدنى.

الاهتمام العربي الإسلامي بالتجربة الأردوغانية التركية كأسلوب ناجح وتعريفها بالإسلامية، نابع من هشاشة الفكر لدى هؤلاء المعتقدين الذين ربطوا عفوياً بين حقائق مثل: جنسية أردوغان، ودينه، وموقع آخر خلافة، وتهيأ لهم أن عودة الخلافة التركية بقيادة مسلم فذ هي طريق النجاة.. هؤلاء نسوا أنهم أحفاد الذين قاتلوا ضد الخلافة واتفقوا مع الإنجليز والفرنجة على نهاية الخلافة التركية!! لم يوجد بيت في الوطن العربي فيه محبون للخلافة في أواخر عهدها؛ فقد سرقوا الغلال، ونهبوا الأموال والحلال، ومن ثم علقوا المشانق في الميادين!! أين وجد والٍ واحد غير نهاب في أي قطر عربي؟ تلك لم

تكن خلافة فريدة؛ فما سبقها كان أتعس؛ ولن يقوم قائم لأي خلافة مستقبلية.

نعم الكل تمنى نجاح أردوغان في الانتخابات ٢٠٢٣، ولم ينظروا إلى روح الديمقراطية واحترامها وسلاسة الانتخابات واحترام الرأي الآخر في النظام التركي العلماني؛ فلماذا لا يتشكل فريق من فئة أو عدة فئات من محبي أردوغان وتجربة بلاده ونجاحاتها.. فريق يدرس التجربة كما هي، ويسترشد بخطابات أردوغان وتعريفاته وسياسته، ومن ثم يروجون للأمة ويطالبونها باتباع ذلك الأسلوب الناجح.. قبل هذا وذاك عليهم أن يكفوا عن تحوير وتكييف النظام التركي العلماني وإلباسه ثوب نظام إسلامي؛ فالأنظمة الإسلامية الشرعية للآن والتي بوسعهم تقليدها وتمجيدها هي إيران، وأفغانستان، والسعودية، وباكستان، وبنغلادش، وجيبوتي، وجزر القمر، وموريتانيا، والصومال.. أما النظام التركي ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى وانتهاء الخلافة العثمانية وحتى الآن هو نظام علماني ديمقراطي بامتياز، كما تقول القيادة السياسة، وتؤكد النظرية والدستور، ويشهد التطبيق.

قد تكون هناك أسباب طوعية، أو أخرى قاهرة، هي التي دفعت الدول الأوروبية في حقبة الاستعمار الحديث لعدم معاداة الدين الإسلامي في الدول المحتلة، بل الاستفادة من الدين الإسلامي بأشكال عدة. ومن المؤكد أن الدول الأوروبية استغلت الخلافة العثمانية منذ مطلع القرن العشرين وأضعفتها، واحتلت تركيا وجغرافية الخلافة العثمانية، واتفقت مع بعض العرب باسم الإسلام على

محاربتها، وفرضت رحيل كل عائلة السلطان عن البلاد، وإقامة النظام العلماني في تركيا فقط بدل الخلافة، وتغيير الخط العربي. مع ذلك ترفض الآن انضمام تركيا إلى المجموعة الأوروبية، بالرغم من علمانية النظام رسمياً وتحسن أداء الاقتصاد التركي! قد يقول قائل: إن الرئيس التركي إسلاموي متنكر في لباس ديمقراطي، وإنه ديكتاتوري معارض للحريات، ويكثر من الاعتقال السياسي للمعارضين، ويستغل الثغرات الديمقراطية للتمسك بالحكم دورة بعد الأخرى، أو غير ذلك.

لكن حتى لو جاء ملاك ومن أصول مسيحية؛ لرئاسة تركيا العلمانية؛ فلن يتم قبول عضوية تركيا في السوق الأوروبية المشتركة، أو بالأحرى ضمها سياسياً إلى المجموعة الأوروبية، وبالتالي مشاركتها في عضوية البرلمان الأوروبي، المخطط له إدارة شؤون المجموعة في مرحلة قادمة.. ربما وبنسبة احتمال كبيرة هذا ما دفع الرئيس أردوغان إلى دعم الحركات الإسلاموية لتكون البعبع للعرب والغرب ويكون هو المتحكم فيها.. ثم وبعد عدم نجاعة ذلك النهج تحول أردوغان للمصالحة والمسايرة لجيرانه من الدول العربية وإيران ساعياً لتحقيق الزعامة الإسلامية، أو على الأقل الاشتراك فيها واحتلال مقعد متقدم إلى جانب السعودية والأمير محمد بن سلمان.

لكن القيادة أو الاشتراك فيها في هذه الآونة يتم من دون صراع علني وشعارات شعبوية مضللة؛ فالأمير لم يعلن تطلعه لزعامة شعبية عربية إسلامية، والرئيس المسلم العلماني لم يعد في صدد التنطع وإنما يسعى لتحقيق مصالح بلاده الاقتصادية والتخلص من الحصار

والحرب النقدية الخفية ضد بلاده وسياسته. لقد اتضح للجميع وتحديداً تركيا أن العلمانية الغربية ليست حلفاً، إنما تسعى هي الأخرى لمصالح بلادها وغير مستعدة للتضحية في سبيل نشر العلمانية في بلاد المسلمين.. بمعنى آخر تقول تجربة تركيا مع أوروبا وتثبت أن العلمانية الغربية سيان لديها أن تنتشر العلمانية لدى المسلمين أم لا، وأن تركيا مهما أثبتت علمانيتها فلن يتم ضمها إلى الغرب العلماني.

لماذا ترفض أوروبا تركيا في سوقها ومجموعتها؟ هناك ٤٤٧ مليون نسمة في كل دول الاتحاد الأوروبي يتزايدون ١٪ سنوياً، (نسبة الأطفال حتى ١٤ سنة ١٤٪ والكبار فوق ٦٥ سنة ٢٢٪) وهناك ٨٥ مليون تركي مسلم يتزايدون ١٫٥٪ سنوياً، (نسبة الأطفال ٢٧٪ وكبار السن ١٠٪)، اي إن الزيادة السكانية للأتراك تتفوق على الأوروبيين، ولديهم طباع وعادات إسلامية عميقة، كون الفصل العلماني بين الدين والدولة في تركيا ما زال طرياً نظرياً وسياسياً، ولم يصل إلى أعماق معقولة في حياة الناس نظراً لحداثة هذا النظام، وعدم تطبيقه فعلاً كما في أوروبا، وذلك بعد فوز الأحزاب الإسلامية في الانتخابات والإمساك بالسلطة. هكذا من المستحيل في الظروف العادية قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي؛ فذلك سيعني تحول خُمس لأعضاء البرلمان الأوروبي إلى ممثلين أتراك مسلمين يتزايدون مع كل انتخابات، وبالتالي إعادة القارة الأوروبية العلمانية إلى جدالات دينية وعقائدية وتشريعية بفعل نواب أتراك مسلمين تراثياً وربما بعضهم منتمون إلى أحزاب إسلاموية، أي العودة للخلط بين الدين والدولة.

لا يخفى على أوروبا أو غيرها أيضاً دور النظام التركي السابق، وربما اللاحق، في دعم وتسخير الحركات الجهادية والإسلام السياسي في المنطقة، وربما تريد الأيديولوجيا الغربية المتأصلة في الأعماق دفع وإعادة تركيا إلى الإسلام والمسلمين، بدل تقبلها في العالم العلماني. المعروف أنه بعد أربع سنوات من نهاية الخلافة العثمانية ولدت حركة الإخوان المسلمين، التي حازت الدعم والرضى الغربي، وسُخرت كعنصر إضافي لإبقاء التخلف منتشراً ومسيطراً باسم الدين، وأُعتبرت تركيا العلمانية بقيادة أردوغان من أهم الداعمين والمتبنين لحركة الإخوان المسلمين، بعد لفظهم من السعودية ودول الخليج ومصر، وفشلهم في تجربة الحكم في الجزائر وتونس والمغرب. ربما يريد الغرب إعادة تركيا للإسلام والمسلمين ومواصلة الصراعات سعياً للفشل.. وكما أوصلت الطائفية الدينية لبنان إلى حافة المجاعة والإفلاس والتبعية، وكذلك حال قطاع غزة تحت حكم حركة حماس، وبالطبع وضع إيران لا يخفى على أحد في ظل حكم ولاية الفقيه، يُراد لتركيا الذهاب إلى ذلك الحال. هذا كله من دون الإشارة إلى أوضاع دولة إسلامية مثل أفغانستان، أو حتى باكستان.

الملاحظ أن تركيا دولة شاهرة علمانيتها منذ قرن من الزمان، على إثر إنهاء الخلافة وتسلم أتاتورك الرئاسة، ويؤكد رئيسها المسلم الحالي (أردوغان) على ذلك علناً في لقاءات إعلامية، مستغرباً ومستهجناً لمنكرين تعايش الإسلام كدين مع العلمانية. كل الدول الأوروبية العلمانية لا تعارض الديانات وحرية الاعتقاد والتعبد،

ولكنها تمنع مشاركة الدين في الحكم لأسباب منطقية: كونه يعتمد على الغيبيات، ويحكم بتشريعات لم تعد تماشي متغيرات القرون بين زمن منشأ الدين والوقت الحاضر، ولأن تجربة حكم رجال الدين أو إشراكهم في الحكم كانت كارثية؛ لأنهم عدوانيون بطبعهم وانتقائيون ومنحازون إلى معتقدهم المتحجر ضد أي فكر ديني أو دنيوي آخر، ويسهل عليهم الحكم بالتكفير والقتل، كون قصورهم الذهني يعيدهم دوماً إلى ما قبل تجليات الأنبياء.

الدول الغربية التي تبنت حركة الإخوان ولم تجرمهم إلى الآن، كلها دول علمانية تتيح حرية الدين والتعبد وتقيم الكنائس والمعابد والمساجد. ورغم إشهار تركيا لعلمانيتها وتبنيها للإخوان المسلمين وتفريخاتهم، إلا أن المسلمين ما زالوا يعتبرون العلمانية نوعاً من الكفر، وذلك حسب تعريف ابن عبد الوهاب وأتباعه، الذي حرص على تشريع بقاء الحكم في يد آل سعود وسلالتهم، وبقاء الفتوى والتشريع في يده ولسلالته الوهابية من بعده. هذا التوارث لا يتناسب طبعاً مع نظم الرؤية العلمانية أو الديمقراطية، وسيبقى الحال كذلك في المملكة إلى حين؛ وذلك بالرغم من ثورة الأمير محمد بن سلمان على الوهابية؛ كونها ثورة لا تنشد الديمقراطية الانتخابية، وإن كانت لا تعارض نشر مظاهر علمانية اجتماعية.

الشعوب الإسلامية والعربية عموماً لم ينتظم تطورها الاجتماعي والاقتصادي بما يلائم التطور العلمي الصناعي على غرار شعوب الغرب الصناعي، وإن كان الحال في مدن تركيا أفضل بكثير من حال

الريف التركي الشبيه اجتماعياً بالحال العربي والإسلامي. في المقابل؛ فالشعوب الآسيوية لها أديان مختلفة، وعدد من البلدان التي فازت بالتطور والحداثة بعض سكانها أو غالبيتهم مسلمون. هذه الشعوب خرجت من الحقبة الاستعمارية مثل العرب، غير أنها تعلمت بسرعة مزايا التجربة العلمانية والصناعية الغربية؛ فأخذت ما يناسبها، بداية من فصل رجال الدين وقوانينهم عن الدولة، وتبني فلسفة العمل الجاد، ومن ثم نقلوا الصناعات الغربية وطوروها في زمن قياسي، وأصبحوا من المنافسين.

أديانهم أيضاً صالحة لكل زمان ومكان، ولم يلغوها، ولكن ركنوا كهنتها وشيوخها جانباً، وحرروا أداءهم اليومي في العمل. لم يدخلوا في حوارات وجدل حول ما إذا كان فقهاء قبل قرون مضت أعلم وأذكى من علماء العصر، ويجب الثبات على فهمهم الأصلي القديم. اقتنعوا بسهولة أن العلم الحديث في كل المجالات أشمل من القديم؛ وبالتالي أفضل منه؛ كونه يضمه ويقفز عنه مستفيداً من عوامل التقدم والتطور والتجربة البشرية، التي نهل منها الآسيويون بكل يسر وسهولة؛ حتى أصبحوا في مواقع متقدمة عالمياً. لم يظهر أي كاهن آسيوي ليحرم الراديو والتلفزيون، ويخيف الناس من اقتنائهما والاستفادة منهما، ولا ظهر راهب يعارض مشاركة نصف المجتمع في البناء، بداية من حق التعلم الكامل، وصولاً للإنتاج والقيادة المجتمعية، طالما أنها مؤهلة.

لقد أثبتت تجربة دولة أوروبية أن النظام الديني هو المسبب

الأساس للتخلف والعنصرية؛ ففي أواسط السبعينيات من القرن الماضي كانت إسبانيا آخر دولة في أوروبا تلغي كاثوليكية الدولة، وتحترم المواطنة وحرية الاعتقاد، ومن ثم قفزت البلاد اجتماعياً وعلمياً واقتصادياً بشكل هائل في سنوات قليلة جداً. كل الدول الأوروبية تعتمد الديمقراطية الانتخابية عبر الأحزاب، وفي غالبية هذه الدول توجد أحزاب تعرف ذاتها بالمسيحية، كالحزب المسيحي الديمقراطي في ألمانيا. هناك عشرة أحزاب أوروبية تنتسب إلى المسيحية، والكثير منها تحكم البلاد مباشرة أو عبر تحالف مع قوى حزبية أخرى، لكن أياً من هذه الأحزاب لا يتمسك بالحكم ضد رغبة الناخبين، ولا يحكم ضمن رؤية دينية، ولا يغير في الدستور والقوانين المدنية، ولا يمنح الكنائس أموالاً، ولا يغير إدارات الدولة بعزل موظفين وتعيين غيرهم من المنتمين إلى الحزب أو الدين، ولا يحجب الثقافة العامة ويشجع ثقافة التدين، وبالطبع لا يلاحق الأدباء والفلاسفة، أو يقبل الشكاوى والدعاوى الدينية عليهم.

هكذا.. لو توافق بالصدفة حكم كل الدول الأوروبية من أحزاب تحمل أسماء مسيحية في مرحلة معينة؛ فذلك لا يعني أبداً أن العلمانية قد انتهت، وأوروبا عادت إلى المسيحية؛ كون هذه الحكومات تحترم جميع المواطنين، ولا تفرض على أي فئة منهم قوانين دينية، وحتى لو كانت هذه القوانين تناسب الأغلبية؛ فقد تم فصل الدين عن الدولة، ولا عودة عن ذلك. إن نجاح الأمم الأوروبية في تفهم العلمانية والتمسك بها يعود إلى سعة ثقافتهم المكتسبة، وتوفر المعلومات والأدبيات عن

عصور التخلف أثناء الحكم الديني الأوروبي، ولهذا لن يقبل أي مُطلع مهما تواضعت ثقافته بالعودة إلى حكم الكهنة والكنيسة والملوك، وصراع الطوائف وتحكم الغيبيات. لكن حين تُمجد الثقافة السائدة الماضي الديني من دون أي نقد، وتُعلن الحرب والإقصاء؛ فمن الطبيعي أن يتم تقديس أسباب الجهل.

لقد تعمقت مفاهيم العلمانية والتسامح في المجتمعات الأوروبية في العقود الخمسة الماضية إلى درجة تقبل بناء مساجد ووجود مسلمين، وحرية التعبد لجميع الأديان، وضمان حقوق وحرية غير المتدينين. في ألمانيا اهتمت (لجنة الخدمة العلمية للبرلمان) بتمويل المساجد ونوادي المساجد. وتفيد تقديرات أنه يوجد هناك بين ٢٦٠٠ و٢٧٠٠ دار عبادة بأشكال مختلفة للمسلمين. أما عدد المسلمين في ألمانيا؛ فيراوح بين ٤ , ٤ و٧ , ٤ مليون من عرقيات وتوجهات سياسية مختلفة. وتقول الدراسات إن أقلية من المسلمين بين ١٥٪ و٣٠٪ مؤطرة في مجموعات أو نواد.

كون حرية التعبد مضمونة؛ فقد أقامت امرأة مسجداً ليبرالياً في مدينة برلين، تصلي فيه النساء والرجال، وتقوم هي بدور الإمام أحياناً.. هي لا تكره أحداً على الصلاة خلفها، ولا يستطيع أحد منعها من الإمامة. أما في فرنسا، منبع الثورة على الكنيسة وتشكل العلمانية؛ فيوجد فيها حوالي ٢٢٦٠ مسجداً، معظمها بدون مآذن، وغالبية المساجد عبارة عن مراكز ثقافية بها قاعات صلاة للرجال، وأخرى للنساء، ويتم تمويلها من الدولة. بالطبع تتدخل كل من السعودية وتركيا في تقديم

بعض الدعم، ودفع رواتب للأئمة من أجل السيطرة الأيديولوجية، كما أنهما تبنيان مساجد ضخمة في كل أوروبا، ولا تسمحان ببناء كنائس في بلديهما، بل إن تركيا حولت كنيسة مهمة إلى مسجد؛ ليكسب الرئيس التركي أردوغان رضى الأصوليين وعموم الجمهور المسلم.

الدين في خدمة الحاكم

عمر الإسلام ١٤٠٠ سنة ميلادية، وقد استغرق المسيحيون ١٧٠٠ عام حتى ظهر لديهم فلاسفة عصر التنوير؛ ليدعوا إلى فصل الدين عن الدولة بعد أن اقتنعوا بمسؤولية الحكم الديني عن رداءة الأوضاع السائدة. واستمر النقاش والجدل والصراعات والحروب الدينية والأهلية حتى توصلوا لاتفاق «وستفاليا» ١٦٤٥ الذي أقر وقف الحروب الدينية بين الملوك والدول، وترك للملوك حرية اختيار معتقد رعاياهم، أي فصل الملوك عن سلطة البابا الكاثوليكية، ولكن بقيت سلطة الملك، لإجبار الرعايا على انتهاج أي دين يريده، ويحكمهم بتفسيراته لذلك الدين. بعد بضعة قرون بدأت ثورات الشعوب الأوروبية ضد سلطة ملوكها وكنائسها، حتى تم التوصل إلى نهج العلمانية الذي تأصل بعد الحربين العالميتين في القرن العشرين. هذه العلمانية لم تلغ اعتناق الأديان، ولكن أنهت تحكم رجال الدين في مجريات السياسة والحياة الدنيا، وسمحت بوجود المؤمن بالأديان إلى جانب غير المؤمن بها بذات الحقوق والواجبات، وهذا ما يقوله الرئيس التركي عن بلاده بشكل متكرر،

وهذا ما يؤكده واقع الدول الغربية العلمانية التي تمنح الجميع حرية دينية. المشكلة كانت، وستبقى عربياً وإسلامياً، أن المتدينين يريدون استلام الحكم والتحكم باسم الدين.. أي الصراع على الكرسي بين من يريد الحكم الديمقراطي الانتخابي، ومن يريد الحكم الديني بالتفسير الذاتي للدين.

تشتق كلمة علمانية في اللغة والذهن العربيين من أصل علم، وبالتالي أوجدت حالة من العداء بين الإيمان والعلم تلاشت تدريجاً تحت ضغط الحاجة للعلوم ومنجزاتها، واتجه التعريف العربي (الوهابي) إلى الأسهل، أي؛ اعتبار العلمانية نوعاً من الكفر. أما أصل مصطلح العلمانية في أوروبا، فيأتي من اليونانية بمعنى العامة أو الشعب، أي عكس وضد الكهنوت الذي ساد. بمعنى آخر العلمانية لديهم هي؛ سلطة العامة ضد سلطة الكهنوت الديني.

هكذا استقرت العلمانية، بعد ألفي عام من نشأة المسيحية وتوسعها وانتشارها بين غالبية سكان الأرض، في مناطق محددة يمكن اعتبارها المتقدمة علمياً واقتصادياً، وحيث يعم الاستقرار، وحرية التعبير، وسيادة القانون والاحتكام للنظام الديموقراطي. أي، ارتبط التقدم والرخاء بسيادة العلمانية، واحترام مبادئها، التي لا تناهض أصلاً حرية اعتناق الدين للأشخاص، ولكنها تمنح الجميع حرية الفكر والمعتقد الشخصي سواء أكان الديني أم غيره.

إذاً، لو افترضنا انتهاجنا تقليد أوروبا باعتماد العلمانية؛ فهل سنحتاج في العالم العربي والإسلامي إلى ٦٠٠ عام أخرى، لنتوصل

إلى العلمانية، ونطبقها من دون إلغاء الديانات؟ ليس بالضرورة، فقد نستفيد من تواصل العالم، وتناقل المعلومات والرؤى، ونسرع الخطى إلى التقدم والنمو عبر تقليد النموذج العلماني الغربي من دون استهلاك كل الوقت الذي احتاجوه والحروب التي خاضوها. المعوق أمام هذا الاحتمال هم الملوك والحكام غير الديموقراطيين والمتخوفون من فقدان السلطة ومنافعها، ومعهم ويؤيدهم الكهنوت الديني، وهم شيوخ السلطان على كثرة أنواعهم، والحركات الإسلامية السياسية الساعية للحكم، والذين يبثون السم ضد مبدأ العلمانية، ويرهبون الناس من احتمال تجريدهم من دينهم.

الاحتمالات مفتوحة في المنطقة التي لا تتوقف عن الغليان؛ فربما تستمر هيمنة هؤلاء المحتكرين للسلطة ألف سنة أخرى بعد ٢٠٢٣، وربما يقع العالم العربي تحت حكم قوى خارجية وهيمنتها، وتستفيد من الدين، وتستغله؛ لتثبيت حكمها، أو بالطبع تذويب الدين الإسلامي والعرب عموماً بعد ذوبان فكرة العروبة والتماسك والتعاضد في نصف القرن السابق. لكن كما يوجد احتمال سيادة الفكر الديني المتطرف وحكمه على غرار تجربة محسنة عن «الدولة الإسلامية» التي حكمت بضع سنوات في غالبية مناطق العراق وسوريا، خصوصاً إذا نجح الإسلام السياسي في تحقيق إنجازات وطنية وقومية، وانتصار ولو مؤقت ضد الأعداء.. فهناك أيضاً فرصة كبيرة لنجاح تجربة الأمير محمد في تطوير بلاده اجتماعياً واقتصادياً لصنع مثال ناجح من دون دولة دينية بل هي للعلمانية أقرب.. عيب التجربة الأميرية الأهم هو

عدم وجود أيديولوجية يتشربها الجمهور ويسترشد بها من يتبعه في حالة التغييب القسري.

الذين يطالبون باعتماد العلمانية عربياً ليسوا أعداء للدين وللمؤمنين، هم أنصار للنمو والرخاء والحرية والاستقرار والديموقراطية. ربما، بل بالتأكيد، هناك من بينهم من لا يمارسون التعبد، ولا يأخذون بأي أصول للدين، وهناك شيوعيون أيضاً، لكن هؤلاء موجودون في المجتمع، وكونهم أنصاراً للعلمانية مثل غيرهم؛ فهذا لا يعيبهم ولا يعيب العلمانية، ولا يقلل من احترام أي مؤمن بالله واليوم الآخر. العلمانيون في المجمل يريدون تقدم المجتمع ونموه، ويرون في تجربة أوروبا مثالاً قابلاً للتطبيق حيث توجد الكنائس والمساجد، وللمؤمنين حرية التعبد كما لغيرهم حرية الاعتقاد، ويحكم الجميع القانون المدني المتطور، والقابل لمواكبة الحياة، ويتقبلون الديموقراطية نظاماً للحكم والمحاسبة والتغيير والتبديل. إذا توافق المؤمنون مع غير المؤمنين في المجتمع الواحد على السعي للتعايش وللحرية والرخاء والديموقراطية ضمن مبادئ العلمانية؛ فلن يتشقق البناء المجتمعي إلا إذا حاولت فئة استغلال الديموقراطية، وتسلم الحكم وفرض مبادئها ومعتقداتها على الجميع بقوة السلطة.. آنذاك ستعود الحروب الأهلية أو الطائفية، ويتدخل العالم الخارجي؛ للاستفادة، ويسود الخراب.

قد يقول قائل؛ لنعد إلى الإسلام القديم الذي أنجز فيه الأجداد الأمجاد.. وهذه بصراحة مقولة عدمية، فأنت حين تعيد ذاتك

ومجتمعك كله مثلاً إلى ذلك الزمان لن يكون بمقدورك إعادة بقية العالم إلى الوراء؛ لتهجم عليهم بالسيف والبعير، وتقطع رقابهم وتسبي حريمهم، وتغنم أملاكهم، وتصبح سيد العالم فترة كانت وجيزة أصلاً وانتهت بالخلافات. الصين لن تعود معك، وتتقبل أن تحتلها، ولا إسبانيا، بل يمكن حينذاك لأوروبا الأقوى منك أن تطردك من كل حوض البحر المتوسط الجنوبي والشرقي الذي كان قبل الإسلام من أملاك اليونان والرومان.. الفكرة سخيفة جداً، ولكن هناك من يطلقون الذقون، ويلبسون الصنادل والجلاليب الثلاثة أرباع كبداية للعودة بالزمن إلى الخلف.

من يرد العودة روحياً وأخلاقياً، فله ذلك بالطبع، لكن لا عودة قانونية تشريعية أو سياسية لذلك الزمان. العودة إلى الماضي، وضمن أي أسس وشروط لن تحقق التقدم أو العدالة المجتمعية أو الحرية الشخصية، وقطعاً لن تخلق منابع القوة لاحتلال نصف الكرة الأرضية أو حتى تحرير السكن الشخصي، وإضاءة البيت. الحكم السياسي الإسلامي (وكل الأديان) لم يكن عادلاً في أي لحظة، ولم يكن سلمياً البتة، لا منذ اليوم الأول لموت الرسول ولا ضمن أي تطبيق سياسي إسلامي لاحق بعد الخروج من جغرافية الجزيرة العربية حتى القرن الواحد والعشرين.. كلها تجارب قهرية ظالمة استبدادية كهنوتية كانت تنتهي بالخلافات والفشل والهزيمة العسكرية. كان الزخم الأول والاحتلال للمحيط قائماً على مبدأ الغزو للغنائم أولاً، وحين ينتهي الجمع والنهب والسلب والسبي كانت الحمية تهبط، وتنقلب الأمور

فوراً للاقتتال الذاتي الطائفي والقبلي والمنفعي.. فتقع الانتكاسات، ويتقدم أي خصم متوافر؛ ليحل في الفراغ القائم.

قبل أن يدفن النبي وقعت الخلافات على السلطة، وتعاظمت الخلافات إلى اغتيالات للخلفاء الراشدين الذين يمثلون في الضمير الإسلامي خير فترات الحكم الرشيد المنشود!! سبى بنو أمية، أي جماعة أبي سفيان وزوجته هند، حق آل البيت في ورثة الحكم كما كانوا يتمنون، ومن تأثير ذلك اغتيل عثمان بن عفان، وقبله عمر بن الخطاب، وبعده الإمام علي الذي أراد الخلافة قبل أبي بكر. يعني آل البيت أرادوها خلافة وراثية، وبنو أمية ثبتوها خلافة ملكية ووراثية، ومثلهم فعل العباسيون بعد إبادتهم للأمويين.. وبعد انتهاء الغزوات والسبي أصبح الخلفاء أجانب ومولدين.. أصلاً الغالبية العظمى للخلفاء المسلمين هم من أبناء جاريات وتربيتهن، كن ضمن آلاف الجواري للخليفة، ومن تلد صبياً تصبح أم ولد، ويحق لابنها تولي الحكم، وكان هؤلاء يستعينون بالقوى الأجنبية وبالمرتزقة نتيجة لتربيتهم من أمهاتهم؛ فأصبحت أسماء الأبطال المسلمين غريبة.. وهذا كله يمكن تقبله لو أدى إلى أي إيجابيات.

قبل أن نصفق للبطل المغوار الذي هزم الأعداء المحتلين، يفترض أن نسأل لماذا تمكن العدو أصلاً من احتلال بلداننا كل مرة، واستغلال ديننا ضدنا؟ ومع كل ذلك، وضمن أي تعليلات وحوارات وقناعات، فلا يمكن العودة إلى الإسلام القديم؛ لتحقيق التقدم في عالم اليوم.. الإسلام كعقيدة، وضمن روحانيات شخصية وعادات

موسمية يمكن تقبله، ولن يعيق التقدم والرخاء كثيراً؟، طالما بقي بعيداً عن السياسة والحكم والتشريع، وتنازل عن فرض إرادته بالقوة والتشريع على كل أفراد المجتمع.. وهذا ما يطالب به السلفيون في كل مكان وزمان، وما أصبح يطالب به خصوم محمد بن سلمان في السعودية الذين لا يكتفون بالاعتراض بألسنتهم بل يعتدون على غير المحجبات ويحرقون سيارات النساء، ولا يستبعد تطور الأمور على غرار جماعة جهمان التي هاجمت الكعبة احتجاجاً على ما اعتبروه انفلاتاً في السعودية مثل ظهور سيدات في التلفاز ووجود سينمات وما شابه.

كلما نسب للإسلام شيء سيئ يدّعي أصحاب النيات الحسنة أن ذلك العمل لا يمت إلى الإسلام بصلة، والمنفذون ليسوا مسلمين فعلاً.. لكن التخلف في كل دول المسلمين هو بالتأكيد نتيجة لأفعال المسلمين واتكاليتهم، وعدم مواكبتهم العلوم والمجتمعات المتقدمة التي لم تلغ دياناتها. الإرهابي الذي يذبح ليس مسلماً، والذي يخطف كذلك، والذي يضرب زوجاته الأربع لا يمثل الإسلام، وقطع الأيدي والأرجل من خلاف، والجلد لا يمت إلى الإسلام بصلة، ولم يقم أي حاكم أو خليفة بظلم الناس أو سلخ جلود المعارضين في الجامع يوم العيد كالخراف، ولا يوجد في الإسلام عبيد وإماء وجوارٍ تُباع وتُشترى، ولا يوجد نظام ما ملكت أيمانكم من الإناث، ولم يوزع الخليفة المال العام بالصرر على منافقيه ورغباته.. و.. و.. و.

بالطبع التطبيق الإسلامي الأحدث عبر الخليفة أبي بكر البغدادي في دولته الإسلامية، والذي استهوى الكثيرين، ليس إسلامياً هو الآخر.. أين هو إذاً التطبيق الإسلامي الناجح، أو في أي زمان ومكان عبر التاريخ وجد؟ حتى الديانات الأخرى لم تفلح في إقامة دولة الرخاء والحرية والأمان حتى الآن، وكانت إسبانيا آخر دولة دينية كاثوليكية في أوروبا يحكمها الدكتاتور (فرانكو) قد تحللت من حكم الكنيسة في أواسط السبعينات في القرن الماضي كشرط للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، ومن ثم شهدت نهضة متسارعة، وقفزت مراحل اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، بعد قرون طويلة من الظلام للأندلس وإسبانيا عاشتها في ظل الحكم الديني الكاثوليكي. حين يكتمل ويتضح تحول إسرائيل إلى دولة يهودية؛ فستكون نهايتها هي الأخرى قد اقتربت، تماماً كما سقطت كل الدول الدينية في الغرب بعد أن حققت الفشل التام، وما زالت تحققه في الشرق.

من يراجع بحيادية أي حقبة إسلامية سابقة، ومعتمداً على مراجع إسلامية عميقة، فلن يجد عقداً واحداً من الزمان يمكن اعتباره مثالاً يحتذى به الآن، وقد يتمنى المرء القويم عقلياً العودة إليه. من الضروري أن يسأل كل إنسان عربي ذاته: كيف سيكون الوطن العربي الإسلامي بعد ألف عام؟ هل سيقترب من النهج العالمي، أم سيكون متمسكاً بتلابيب ما قبل ألفي عام؟

لم يعد الدين هو المرجعية في الأزمات وسير الحياة لدى المجتمعات الغربية والعلمانية، وهذا لا يعني أن تلك المجتمعات

توصلت إلى الكمال والحياة النموذجية، ولكنها قطعاً أفضل من الأمم والمجتمعات والدول والأنظمة الدينية، ولا يحتاج الأمر لأي إثبات؛ فكل من له عينان وعقل، مهما كان صغيراً قاصراً، سيرى الفارق بين الأمم، وحين يتطلع إلى الأسباب سيجد أن التقدم والرخاء النسبي متوافر لدى الدول العلمانية، التي تضم - بالمناسبة - تركيا الحديثة، ودولاً إسلامية أخرى، أو بها أكثرية مسلمة، مثل: إندونيسيا وسنغافورة وماليزيا.. لو كان ما يدعيه الأصوليون والسلفيون وتوابعهما صحيحاً؛ بأن حياة ومجتمع الخلافة القديمة أفضل من حياة مجتمعات أوروبا العلمانية الآن.. لو كان كذلك أو هناك من يصدق هذا الهراء؛ فلماذا يهاجر الشباب المسلم ويغامر بحياته إلى أوروبا، ولا يهاجر إلى أفغانستان مثلاً التي تطبق النهج الإسلامي المنشود؟

تجربة الغرب الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية -أي بعد الصعود من الرماد- ما زالت قصيرة بالمفهوم الزمني، وهي تجربة تربط بين العلم ومحاولات التخلص من المساوئ المتأصلة في النفس البشرية، مثل: الطمع والأنانية والتضليل التي هي أساس البلاء. رغم التقدم العلمي ما زالت الحكومات تسخر الحرية لاستغلال الديمقراطية عبر التضليل والإثارة؛ لضمان نتائجها وتأمين الكرسي. ذلك الاستغلال يؤدي بدوره إلى صراعات داخلية وخارجية، لكن تفاعل نتائج الحروب وبمساعدة من الانفتاح الإعلامي الهائل، وسرعة وسهولة التنقل، وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي الفوري، ورقي الفلسفة، واعتماد العلم والعلوم والعقل؛ كل ذلك أوصل الشعوب

في العالم، وتحديداً في العالم الغربي، إلى قناعات مضادة لأقوال حكوماتهم وأفعالها فيما يتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية. ويعد هذا تحسناً هائلاً في طريق الديمقراطية، ونهج العداء للحروب، ونشر التسامح والمساعدة عبر العالم، وتدعيم العلمانية إنسانياً.

الأمير العلماني!

الأحداث في المنطقة ليست في مصلحة التهوين على العلمانية وتبرئة ساحتها؛ وذلك كون الأنظمة المنسلخة من الرؤية الدينية التقليدية، وأيضاً الصديقة للغرب وبعضها تتقرب من إسرائيل، صارت تُوصف من خصومها المتشددين الإسلاميين، بأنها تتجه إلى العلمانية. بعد الإمارات العربية المتحدة، تصدرت السعودية مسيرة الاتهام، ومقولة أنها تتجه إلى العلمانية. خصوم الأمير محمد بن سلمان يريدون إلصاق هذه التهمة به؛ كونها مرتبطة بالكفر والإلحاد، سواء أكان ذلك في الضمير السعودي الوهابي المتوارث، أم تهمة نابعة من عقلية السلفيين الذين زرعوها بتوسع في عقل المسلم العادي أيضاً. أما العلمانيون فلا يرون في سياسة المملكة في ظل تطويرات ولي العهد سيراً إلى العلمانية، بالرغم من حقيقة أن سياسته تمثل خطوات جبارة متلاحقة لاستعادة السيطرة على الإسلام الوسطى، وانتزاعه من الأصولية والتطرف والتخلف المطلق الذي غرق فيه.

نعم، هناك دول غربية ملكية علمانية عديدة، لكن صفة الملكية هناك هي في النهاية فخرية، وتشكل عنصراً صغيراً مقبولاً في

النظام العلماني، حيث توجد ضرورة وإلزام بالديمقراطية، والحرية الشخصية، وعدالة التوزيع، وقبل هذا وذاك فصل الدين عن الدولة؛ فالملوك في البلاد العلمانية ليسوا سلطات تنفيذية ولا يملكون حق اتخاذ أي قرار يؤثر في واقع المجتمع، مثلهم في ذلك مثل رجال الدين.

لا يكفي أن يُوقف ولي العهد في المملكة العربية السعودية بقرار ذاتي العمل بالفتاوى الرسمية المعادية للمرأة، والمضادة للترفيه والفن بأنواعه، أو التوسع في خطط الترفيه للجمهور، أو اعتقال بعض الشيوخ المعارضين لرؤيته، لا يكفي هذا لاكتساب صفة العلمانية. وحتى يتم تغيير الدستور بآخر يعزز مفاهيم العلمانية، فلا يمكن مطلقاً القول باقتراب السعودية من العلمانية، ولم يُعلن أن المملكة أو الأمير يسعيان للعلمانية أصلاً. الابتعاد عن التطرف الديني النظري والتطبيقي، الذي ساد قبل ثورة الأمير محمد، لا يعني بالضرورة السعي للعلمانية الديمقراطية، وسيبقى الحال هكذا طالما بقيت المادة الأولى للنظام الأساسي في المملكة (الدستور) تنص على أن: «المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله، ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض».

صحيح أنه منذ صعود ولي العهد السعودي محمد بن سلمان للحكم «كُسرت» العديد من الموروثات والمحرمات في المملكة، والتي كانت تصدر الفتاوى بشأنها بشكل دوري من كبار العلماء،

وباسم الدولة السعودية. لكن هذا لا يشير إلى توجهات «فصل الدين عن الدولة»؛ فالحاكم الفعلي غير الشيوخ، ولم يُغير موقع الدين من الحكم. الظريف أن بعض الشيوخ العرب الذين تربوا على الوهابية، وأكلوا من خيرها، لا يرضيهم هذا التحول بالابتعاد عن الفتاوى التحريمية، إلى درجة قول بعضهم: «إن السعودية لم تتحول للعلمانية فحسب، بل تريد رفع لواء العلمانية في المنطقة وتسعى للصدارة، وإن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان يسابق الزمن للنجاح بما فشل فيه زعماء عرب آخرون، بنشر العلمانية في بلادهم والتأسيس لمملكة سلمانية، على أسس تخالف ما قامت عليه المملكة الأولى، من تحالف بين التيار الديني والسياسي».

يضيف هذا العالم الأزهري الوهابي العدو للعلمانية الجاهل بكينونتها وأسسها، وكان قد شغل منصب مستشار لوزير الأوقاف المصري، أن السعودية في عهد بن سلمان: «تتعامل بمسارين مع الإرث الديني والشرعي في البلاد: الأول عبر الصمت المطبق للعلماء وكأن شيئاً لا يجري، والثاني من خلال المسايرة والمباركة..»، وتحدث هذا الشيخ المصري باسم الشعب السعودي: «المجتمع لا يقبل هذا العبث بسبب محافظته، وحتى غير المتدين هو محافظ، رغم ما نراه من شخصيات تظهر على الإعلام للترويج لهذه الفعاليات، وكأن كل الشعب السعودي يتقبلها.. ما يقوم به ابن سلمان هو زرع في غير أرضه، والهدف هو رضا من يسمح له بالبقاء على الكرسي، وليس الشعب». لم يرد في بال هذا الشيخ افتراض أن الوهابية كانت كابسة على أنفاس

الشعب الممنوع من التعبير خوفاً من التكفير، وربما السكوت الشعبي عن ابن سلمان ومشاركته بمثابة رفض للماضي الوهابي!

الشيوخ ومن لف لفيفهم يغرفون من مخزن الكراهية للغرب لتشويه أي تحول اجتماعي عربي؛ فمن يخرج عن رؤيتهم هو عميل للغرب مدعوم منه، ويتناسون علاقاتهم هم مع الغرب حين تحالفوا معه وتمولوا منه عبر التاريخ الحديث، بل تحالفوا معه ضد الخلافة.. اللافت أيضاً أن ما بدأ توتراً وتحول إلى خلاف جذري بين واشنطن ومحمد بن سلمان وإقامته تحالفات مع الشرق ضد الغرب، لم يلغ الاتهامات الإسلاموية ضده.. بل لم يشفع له التمنع عن التطبيع، وكان الأجدر بالشيوخ الشد على يده لتثبيت أقدامه ضد الصلف الأميركي، وفي رفض التطبيع، وكان الأجدر بهم مهاجمة المطبعين بالمجان وإثارة الرأي العام الإسلامي ضدهم!!

شيخ أزهري آخر عمل سنوات سكرتيراً للشيخ القرضاوي، لم ير في تحولات السعودية سعياً للعلمانية فقط، ولكنه قال: «الجاري اليوم هدم للصورة النمطية السابقة عن المملكة، ورسم صورة أخرى والبدء من جديد، إرضاءً للغرب من أجل الاستمرار في الحكم، مهما كلف الثمن، ولو كان الصدام مع موروثات الشعب». واضح تماماً أن العلمانية تائهة في التعريفات والاتهامات، بين الإسلاميين وبعضهم، وبينهم وبين غيرهم، بل إن بعض من يعدون ذواتهم علمانيين، يخلطون في مفاهيم وأسس هذا النظام القائم بجدارة في أوروبا، منذ ما بعد الثورة على هيمنة الكنيسة على الحكم منذ عام ١٨٠١.

أكثر ما يخيف السلفيين والأصوليين والمتطرفين الإسلاميين حقاً، أن السعودية تخلت عن دعمهم وانضمت إلى صف معارضيهم أيضاً، ويتجلى ذلك في الأفعال والتغييرات التي حدثت في المملكة، وفي قول الأمير محمد بن سلمان: «إن المتطرفين سنة وشيعة اختطفوا الإسلام، ولم يجدوا من يوقفهم عند حدودهم». لذلك يحاول قادة الإسلام السياسي والسلفي والتطرف الديني أن يستعملوا سلاح صفات العلمانية كما يرونها، ويلصقوها بالأمير؛ لتشويه صورته لدى عموم المسلمين الذين تثبتت لديهم الصورة السلبية للعلمانية، ولا يزيل هذه الاتهامات تأكيد الأمير لرؤيته في كل المناسبات، مثل قوله لمجلة «أتلانتيك» في مارس ٢٠٢٢: «أقول إنني لا أستطيع تغيير السعودية من ملكية إلى نظام مختلف، وذلك لأن الأمر مرتبط بملكية قائمة منذ ثلاثمائة سنة، وقد عاشت هذه الأنظمة القبلية والحضرية التي يصل عددها إلى ١٠٠٠ بهذا الأسلوب طوال السنوات الماضية، وكانوا جزءاً من استمرار السعودية دولة ملكية.. من بين أفراد العائلة المالكة، هنالك أكثر من خمسة آلاف فرد من عائلة آل سعود، وأعضاء هيئة البيعة اختاروني لكي أحمي المصالح الخاصة بالملكية، وتغيير هذا الأمر يعتبر خيانة لأفراد عائلة آل سعود، وكذلك خيانة للقبائل والمراكز والهجر وانقلاباً عليهم، وكل هذه المكونات تساعد على إحداث تغيير في السعودية، ولهذا فإنني لا أعتقد أنهم هم من يتسببون بإبطاء وتيرة التغيير، بل هم الأدوات التي تساعدني على القيام بالمزيد.. لن تنجح الملكية الدستورية؛

فقد تم تأسيس السعودية على الملكية المطلقة. الآلاف من الأنظمة تحتها من شيوخ قبائل ورؤساء مراكز وهجر، وكذلك الأسرة المالكة السعودية التي أمثلها، والشعب السعودي الذي أمثله؛ فهذه الآلاف من الأنظمة يعد ملك المملكة العربية السعودية هو قائدها وهو من يحمي مصالحها، وهؤلاء يشكلون ١٣ إلى ١٤ مليون سعودي من بين ٢٠ مليون سعودي تقريباً، لذا لا يمكنني شن انقلاب على ١٤ مليون مواطن سعودي».

ما يغضب ويخيف المتطرفين الإسلاميين من سياسة الأمير محمد، أن السعودية كانت الممول المالي والمحفز الأيديولوجي لكل الإسلاميين، سواء أكانوا من حركة الإخوان أم الجماعات السياسية أم المسلحة أم حتى غيرهم من الإرهابيين، الذين ارتزقوا بالمال الخليجي لإطاحة ثورات الربيع العربي، والذين خربوا البلاد العربية. كلهم كانوا يرتعون في الحضن السعودي الخليجي الذي لفظهم الآن من كل دول الخليج، ما عدا الكويت، ونظراً للدور الأهم للسعودية ووضوح الانقلاب فيها؛ فالإسلاميون يخشون من انتقال المجابهة لهم في مصر بشكل أكبر وأوضح، وليس فقط تجريم ومنع حركة الإخوان المسلمين، علماً أن الملاذ التركي لم يعد متوافراً هو الآخر بعد نهاية صراعات أنقرة مع دول الخليج والقاهرة.

شغل محمد بن سلمان منصب رئيس الديوان الملكي منذ تولي والده الحكم في مطلع ٢٠١٥، وبعد أربعة شهور أصبح ولياً لولي العهد. في منتصف ٢٠١٧ أصبح محمد ولياً لعهد أبيه الملك سلمان،

وذلك بعد إعفاء هيئة البيعة لوزير الداخلية من ولاية العهد على غير عادة النظام الذي كان يولي الإخوة بعضهم بعد بعض.

موقف الأمير محمد السياسي هو الاستيلاء على الحكم والاستمرار فيه، وبالطبع إزالة الشيوخ والنظم القديمة التي اتهمت بتربيتها ودعمها للإرهاب عبر العالم، والتي كانت تزاحم وتتدخل في إدارة البلاد. وقد أعلن الأمير أنه في عجلة من أمره ولا يريد الاستمرار عقوداً طويلة في انتظار الإصلاح التدريجي وتصارع الآراء بين سلفي وحداثي وإصلاحي. كان بذلك يشير إلى حادثة احتلال الكعبة في ١٩٧٩، والتي أنتجت تشدداً إضافياً في المملكة انصياعاً للشيوخ الوهابيين الذين نسبوا ما حدث للابتعاد عن الصرامة الدينية، ونظراً لتخوف الحكم آنذاك تجاوب معهم وعطل أي اعتراضات على الصرامة الوهابية القائمة على مفاهيم ابن تيمية.

اعتقلَ الأمير محمد الشيوخ، وحل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المعروفة بالشرطة الدينية (المُطوعين)، وفتح المجال لقيادة النساء للسيارات، وفتح المسارح ودور السينما وأقام هيئة للترفيه، واشتغل أئمة سابقون في التمثيل والترويج السياحي، وأعلن عزمه إنهاء إدمان الدولة بالاعتماد على مداخيل النفط، وأعلن الحرب على حركة الإخوان، وأوقف الدعم للجهاديين. هذا الانقلاب الصارخ في المفاهيم والرؤى لم يحرك شعب المملكة، ولكنهم تفاعلوا معه بالإيجاب، أو بالسكوت، ولم تظهر بين الشعب أي معارضة تُذكر للانقلاب على شيوخ الوهابية، ولكن ظهرت

معارضة سياسية تقليدية متواضعة تطالب بالحريات، وبالطبع أودعت السجون.

«ثورة» محمد بن سلمان كانت ضد أسلوب نظام الحكم نفسه من دون هدف لتغييره، وضد الشيوخ ومعيقاتهم، وضد أبناء العائلة السعودية لضمان ولائهم، ولكنه لا يملك حركة أيديولوجية واضحة المسار، ولا يطمح إلى نظام ديمقراطي بأي شكل، ولا حتى إلى ملكية برلمانية، ولكنه يسعى لتسلط مخلوط بين الخليفة التقليدي والديكتاتور.. يريد التغيير والتحديث ولكن ضمن رؤيته حتى وإن كانت غير متكاملة الإعلان.. هو من يمنح الحريات التي يراها، ولكنه لا يتقبل مطالب أفراد وحركات تقلد الغرب وترتكز عليه.. هو من يحدد سرعة ونوع التغيير الاجتماعي، وغير مطلوب التفكير في تغييرات سياسية.

بموجب «نظام جرائم الإرهاب وتمويله» لعام ٢٠١٧ في السعودية، يعاقب كل من «وصف -بصورة مباشرة أو غير مباشرة- الملك أو ولي العهد بأي وصف يطعن في الدين أو العدالة» بالسجن بين ٥ و١٠ سنوات. أي أن الحكم يستعين بالدين كما في الماضي لتجريم المعارضين، بعد أن كان يُكفرهم. هناك معتقلون سياسيون بتهم نقدهم لشيوخ يحرمون الموسيقى، وبتهم حيازة كتب في البيت غير مصرح بها. هذا في الوقت الذي تجلب فيه هيئة الترفيه كل أنواع الفنون والغناء، وتشجع الدولة معارض الكتب.

في كل الأحوال؛ فقد كسب الإسلام السياسي وحركة الإخوان

خصماً إضافياً، ولم يستفد الإصلاحيون من غياب الشيوخ التكفيريين، لأن القضية كلها تدور حول السلطة أولاً وأخيراً، ويُستغل الدين فيها بكل الأشكال المناسبة لضمان السلطة واستمراريتها.

التعديلات التي سيقوم بها الأمير محمد ستبقى مرتبطة به شخصياً، وعلى الأرجح، فإنها قد تزول بزواله ولو بعد حين؛ فهو لا يملك الحزب أو النظرية، ولم يعلن أي برنامج سياسي اجتماعي، وهو بذلك يختلف تماماً عن أردوغان. كان ذلك شأن كل التغييرات العربية في العصر الحديث. الثورة الناصرية تصدت للملك والإنجليز والإقطاع والإخوان ولغير ذلك من القوى، وبعد ذهاب الزعيم بقليل، انقلب الحال من صديقه الذي كان يسايره. بدون إطالة، هذا المثال ينسحب على كل الزعامات العربية منذ منتصف القرن الماضي؛ كون حركاتهم لم تقم على نقد واضح للسابق، وتصحيح علني متواصل للذات، وكون التغيير لم يكن من الأسس، ولا أقيم على أسس جلية علنية متفق عليها، ولم يبُن نتيجة لتغيير في نظم التعليم. هكذا يبقى النظام الفردي قائماً من يوم إلى آخر، ومرتبطاً بوجود الزعيم، كأي تجربة ونظرية قيد الإعداد العشوائي اليومي، ومرتهنة بتقلبات خارجية وداخلية. إذا تواصلت العقلية على حالها؛ فالشعب الذي تقبل هذا سيتقبل ذاك.

مع ذلك؛ فالتطوير الذي ينشده الأمير محمد؛ مثل إنهاء العمل بالأحاديث الضعيفة، سيؤثر في بقية الدول الإسلامية، إذ سيغوص في عمق الحالة التي أوصلها التطرف الفكري إلى بلاد المسلمين.

يقول الأمير محمد عن الأحاديث إنها: «المصدر الأساسي للانقسام في العالم الإسلامي، بين المسلمين المتطرفين وبقية المسلمين؛ فهنالك عشرات الآلاف من الأحاديث، والغالبية العظمى منها لم تثبت صحتها، ويستخدمها العديد من الناس كوسيلة لتبرير أفعالهم؛ فعلى سبيل المثال، تنظيما القاعدة وداعش يستخدمان الأحاديث النبوية الضعيفة جداً، والتي لم تثبت صحتها؛ لإثبات وجهة نظرهم».

يقول الأمير إن بلاده تعمل الآن على غربلة الأحاديث المتضاربة والمتناقضة والضعيفة وغير المنطقية أو الملائمة أصلاً. وبالنص يقول: «وهذا ما نحاول تحديده ونشره؛ لتثقيف العالم الإسلامي حول طريقة استخدام الحديث، وهذا سيُحدث فارقاً كبيراً، ويحتاج إلى الوقت، ونحن في المراحل النهائية، وأعتقد أنه يمكننا إخراجها ربما بعد عامين من اليوم (مارس ٢٠٢٢). إنه مجرد توثيق للحديث بالطريقة الصحيحة؛ لأن الناس عندما يقرؤون كتباً مختلفة لا يمتلكون طريقة التفكير أو المعرفة لربطها، ونحن ببساطة نقول: إن هذه مثبتة».

أي الإصحاح الجديد الذي يتم ضبطه سيكون ثابت التصحيح، وسيحل بدل الإصحاحات الستة التي يشتمل كل منها على ما يقارب الستة آلاف حديث، بينما المتواتر الموثق منها لا يتجاوز المائة حديث أو في حدود ذلك، وهي التي ستكون معتمدة، ولن يُلتفت إلى أحاديث الآحاد، التي نقلها فرد واحد عن الرسول إلى فرد واحد آخر وهكذا حتى دونت، كما أن الفرد الأول الذي نسبت إليه ليس من الصحابة المشهورين والثقات، وعلى الأرجح إن هذه الأحاديث كلها موضوعة

أصلاً؛ لأن الرسول كان يعترض على تسجيل أحاديثه ويحث على تسجيل القرآن فقط. رؤية الأمير محمد هنا وإن كانت غير علمانية للصعيد المحلي السعودي؛ فهي عمل شجاع وأساس على طريق الإصلاح الديني بحسم والتخلص من الخزعبلات المرتبطة والقائمة على الأحاديث الأحادية.. وهي فكرة للإسلام والمسلمين وتشطب الكثير من الضلاليين وأفكارهم وتعزز الارتكان إلى القرآن، وربما الأخذ بالتفسيرات الإيجابية لآياته.

من الضروري توضيح رؤية الأمير محمد؛ حتى لا نقع في مطب الدعاية من قبل المتطرفين، ومن ثم الارتكان إلى مقولة إن السعودية تتجه للعلمانية؛ فالأمير يريد تحديث الإسلام عبر تنقيته من الشوائب التي أضافها النهج الوهابي السعودي، ووزعها على العالم الإسلامي. يقول الأمير: «مصطلح (الإسلام المعتدل) ربما يجعل المتطرفين والإرهابيين سعيدين، حيث أنها أخبار جيدة لهم إذا استخدمنا ذلك المصطلح؛ فإذا قلنا (الإسلام المعتدل) فإن ذلك قد يوحي أن السعودية والبلدان الأخرى يقومون بتغيير الإسلام إلى شيء جديد.. نحن نرجع إلى تعاليم الإسلام الحقيقية، التي عاش بها الرسول عليه الصلاة والسلام والخلفاء الأربعة الراشدون، حيث كانت مجتمعاتهم منفتحة ومسالمة، وكان عندهم مسيحيون ويهود يعيشون في تلك المجتمعات، وأرشدتنا هذه التعاليم أن نحترم جميع الثقافات والديانات بغض النظر عنها. وهذه التعاليم كانت مثالية، ونحن راجعون إلى الجذور، إلى الشيء الحقيقي. إن ما حدث هو أن المتطرفين اختطفوا الدين

الإسلامي وحرفوه، بحسب مصالحهم، حيث إنهم يحاولون جعل الناس يرون الإسلام على طريقتهم، والمشكلة هي انعدام وجود من يجادلهم ويحاربهم بجدية؛ وبذلك سنحت لهم الفرصة في نشر هذه الآراء المتطرفة المؤدية إلى تشكيل أكثر جماعات الإرهاب تطرفاً، في كل من العالمين السني والشيعي».

هل هذا التوجه والقول يعني اقتراب تطبيع العلاقة مع إسرائيل؟ العلاقات الغربية السعودية لم تكن في مأزق في العهد الوهابي، ولا كانت العلاقات مع إسرائيل، ولكن الأمير يقول بوضوح إن العلاقات مع إسرائيل ستكون مرتبطة بحل للخلاف الفلسطيني الإسرائيلي، وهذا في الواقع هو لب السياسة العربية الأمثل منذ الثمانينيات، وهو ما خالفته الدول المطبعة غير المجاورة لفلسطين المحتلة، مثل الإمارات والبحرين والمغرب والسودان، والتي طبعت من دون أي اشتراطات على صعيد عملية السلام مع الفلسطينيين.

التصريح من الأمير بقبول العلاقات مع إسرائيل بشرط إنجاز حل على الصعيد الفلسطيني يعني عدم وجود مانع عقائدي في تحسين العلاقات مع اليهود والنصارى، الذين هم (كفار) في نظر الأصوليين الإسلاميين، والذين يطالبون بعدم إلقاء السلام على الجار المسيحي، ويدعون عليهم بالفناء في كل خطبة جمعة. وكرد على الموقف الأميري منهم، سيلجأ هؤلاء للمزايدة السياسية تجاه الموقف من القضية الفلسطينية، علماً أن نشاطاتهم المسلحة في العقود الأخيرة لم تتوجه عبر الحدود ضد الاحتلال الإسرائيلي، ولكن نشاطهم تركز ضد

المجتمعات العربية نفسها، وأحزابهم في فلسطين المحتلة شاركت في تشكيل حكومات صهيونية احتلالية ولم تتلق أي نقد من جماعات الخارج.

يقول الأمير محمد: «تلعب جماعة الإخوان المسلمين دوراً كبيراً وضخماً في خلق كل هذا التطرف، وبعضهم يعد كجسر يودي بك إلى التطرف، وعندما تتحدث إليهم لا يبدون وكأنهم متطرفون، ولكنهم يأخذونك إلى التطرف؛ فعلى سبيل المثال: أسامة بن لادن والظواهري كانا من الإخوان المسلمين، وقائد تنظيم داعش كان من الإخوان المسلمين، ولذلك تعد جماعة الإخوان المسلمين وسيلة وعنصراً قوياً في صنع التطرف على مدى العقود الماضية، ولكن الأمر لا يقتصر على جماعة الإخوان المسلمين فحسب، بل خليط من الأمور والأحداث، ليس فقط من العالم الإسلامي، بل حتى من أمريكا التي بخوضها حرباً في العراق أعطت للمتطرفين فرصة سانحة، كما أن هناك بعض المتطرفين في السعودية ليسوا من جماعة الإخوان المسلمين قد لعبوا دوراً في ذلك، خصوصاً بعد قيام الثورة في إيران عام ١٩٧٩م، ومحاولة الاستيلاء على المسجد الحرام بمكة المكرمة».

قبل العودة إلى شأن العلمانية وتعريفاتها وما إذا طبقت في الماضي القريب في أي من الدول العربية، سنورد ما قاله الأمير محمد ابن سلمان عن الوهابية وشيخها الذي سارت المملكة على تعاليمه، ونشرتها عبر العالم، وتسببت بالكثير من التغييرات في المجتمعات العربية، وأسست للتخلف فيها. يقول الأمير: «أما في ما يخص الشيخ

محمد بن عبد الوهاب، فهو كسائر الدعاة وليس رسولاً، بل كان داعية فقط، ومن ضمن العديد ممن عملوا من السياسيين والعسكريين في الدولة السعودية الأولى؛ وكانت المشكلة في الجزيرة العربية آنذاك أن الناس الذين كانوا قادرين على القراءة أو الكتابة هم فقط طلاب محمد بن عبد الوهاب، وتمت كتابة التاريخ بمنظورهم، وإساءة استخدام ذلك من متطرفين عديدين، ولكنني واثق لو أن الشيخ محمد ابن عبد الوهاب، والشيخ عبد العزيز بن باز، ومشايخ آخرين موجودون الآن؛ فسيكونون من أول الناس المحاربين لهذه الجماعات المتطرفة الإرهابية، والحقيقة في الأمر هي أن تنظيم داعش لا يستخدم شخصية دينية سعودية كمثال يتبعه، ولكن عندما تموت هذه الشخصية، يبدأ عناصر داعش بعد ذلك باقتطاع كلماتهم من سياقها، دون النظر إلى ظروف الزمان والمكان التي صدرت بها».

مبدأ الشيخ محمد بن عبد الوهاب المرتبط بالشيخ ابن تيمية ليس بحاجة للكثير من التوضيح، فهو التطبيق الذي ساد في المملكة حتى ثورة الأمير على شيوخ الوهابية وإيداعهم السجن أو تشغيلهم في مجال السياحة والترفيه، هم الذين أسسوا وطبقوا نظام المطوعين وفرضوا رؤيتهم على الناس بالكرباج والاعتقال، وتكميم الإناث بالملبس والحديث واعتبار كل شيء فيها عورة، وعملياً كفروا كل من لم يلتزم بالحنبلية كما يفسرونها. ليس صحيحاً أن ابن عبد الوهاب كان داعية مثل الكثيرين، فقد كان وأتباعه منذ تأسيس المملكة أصحاب القرار الديني في كل شيء، وصبغوا الدين الإسلامي والمجتمع برؤيتهم، وما

قول الأمير محمد بن سلمان في الشيخ إلا من باب تقليل ردود الفعل المتوقعة ولإقناع الأجيال الناشئة أن التغييرات ليست انقلاباً.. ولكنها كذلك.

يقول الأمير إن: «الشيخ محمد بن عبد الوهاب ليس السعودية؛ فالسعودية لديها المذهب السني والشيعي، وفي المذهب السني توجد أربعة مذاهب، ولدى الشيعة مذاهب مختلفة كذلك، ويتم تمثيلها في عدد من الهيئات الشرعية، ولا يمكن لشخص الترويج لأحد هذه المذاهب ليجعلها الطريقة الوحيدة لرؤية الدين في السعودية، وربما حدث ذلك أحياناً سابقاً؛ بسبب أحداث قلتها لكم من قبل، خصوصاً في عقدي الثمانينيات والتسعينيات، ومن ثم في أوائل القرن الحادي والعشرين، لكن اليوم نحن نضعها على المسار الصحيح كما قلت من قبل؛ فنحن نرجع إلى الأساس، إلى الإسلام النقي، للتحقق من أن روح السعودية القائمة على مستوى الإسلام، والثقافة، والقبيلة، والبلدة أو المنطقة، هي تخدم الدولة، وتخدم الشعب، وتخدم المنطقة، وتخدم العالم أجمع..».

لا يوجد أدنى شك في حقيقة أن الأمير محمد لا يسير بالسعودية إلى العلمانية، أي فصل الدين عن الدولة، ولا حتى يتجه الآن إلى الديمقراطية التي تتيح للشعب اختيار ممثليه وحق تغييرهم سلمياً، حيث أن العلمانية أو الديمقراطية لا تضمن لحاكم استمرار حكمه إلا برضى الشعب. كان بعض قادة العرب الذين يدعون القبول المستقبلي بالديمقراطية يحتجون بضرورة تثقيف الشعب قبل منحه

حق الانتخاب أو اختيار القيادة وتغييرها، لكن الأمير محمد لا يعتبر أن الديمقراطية الناضجة مناسبة لبلاده الآن أو مستقبلاً، إذ يقول: «هل جميع الديمقراطيات جيدة؟ وهل جميع الديمقراطيات مجدية؟ بالتأكيد لا. إن دولتنا قائمة على الإسلام، وعلى الثقافة القبلية، وثقافة المنطقة، وثقافة البلدة، والثقافة العربية، والثقافة السعودية، وعلى معتقداتها، وهذه هي روحنا، وإذا تخلصنا منها، فإن هذا الأمر يعني أن البلد سينهار. والسؤال الأهم هو: كيف يمكننا وضع السعودية على المسار السليم، وليس المسار الخاطئ؟ السؤال نفسه يواجه أمريكا: كيف يمكن للمرء أن يضع الديمقراطية والأسواق الحرة والحرية على المسار السليم؟ لأن هذه الأمور قد تسلك المسار الخاطئ؛ لذا فإننا لن نقلل من أهمية معتقداتنا؛ لأنها تمثل روحنا؛ فالمسجد الحرام يوجد في السعودية، ولا يمكن لأحد أن يزيله؛ لذا فإننا بلا أدنى شك لدينا مسؤولية مستمرة إلى الأبد تجاه المسجد الحرام».

إذن، وللأسف؛ فالمملكة العربية السعودية بقيادة الأمير محمد غير سائرة في الطريق إلى العلمانية في المستقبل المنظور، ولكنها حتماً خرجت من الطريق السلفي الوهابي، وباشرت الانحياز إلى الفكر الإسلامي الإصلاحي المعتمد بالدرجة الأولى على القرآن والقليل النافع من الحديث المنسوب إلى النبي، وهذا الهدف عظيم ولا يستهان به، كون إنجازه سيتطلب تغييراً متتالياً لموروثات يُعتقد أنها من ضمن السنة، وسيتضح أنها موضوعة وليست أصلية ولا تناسب العصر. طريق الأمير لن تكون مفروشة بالحرير بالرغم من موقعه

وموقع بلاده في الحياة الإسلامية؛ فالوهابية التي نشروها عبر العالم بكثافة وخصوصاً منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي، هي عقيدة تصادمية شرسة، إن تركتها وابتعدت عنها فلن تتركك وسوف تكفرك وتسوّد حياتك وترميك بكل الاتهامات، وما اتهامهم للأمير محمد بحمل لواء العلمانية إلا تصريح مبطن بتكفيره، ولا توجد تفسيرات أخرى لهذا الاتهام من الوهابيين الأزهريين، وفلول شيوخ العصابات الإرهابية الداعشية، والذين رفضوا تكفير داعش وأخواتها أو استنكار جرائمهم ضد البشر.

من غير المنطقي أن يتقبل بقايا الوهابيين الإسلام الوسطي المنشود من الإصلاحيين الذين انضم إليهم الأمير محمد، لذلك؛ فالتغيير والإصلاح بحاجة إلى عمل منظم وسريع، وخصوصاً في مجال التعليم، من أدنى مراحله إلى أعلاها، ومرة واحدة في الوقت نفسه، ومراقبة الخطاب الرسمي الصادر عنهم، والتصدي لمحاولاتهم تكفير الآخرين. وربما وجدت دولة إسلامية أو هيئة مثل الزيتونة في تونس، أو الأزهر في مصر، تعلن تحريم التكفير على الإطلاق، وربما تعلن السعودية محاكمة من يكفّر الآخر، كون المختص في الأحكام هو في النهاية الملك وليس أي شيخ.

لقد شاهدنا شيئاً مشابهاً في مصر منذ مطلع العام ٢٠٢٢، إذ كثرت عمليات التكفير والهجوم على التنويريين بشدة، وتقديم البلاغات ضدهم للنيابة العامة التي أصدرت أحكاماً، لكن الرئيس لم يصادق عليها، ثم أصبحت النيابة تتردد في استكمال التحقيق وإصدار

الأحكام؛ إذ شعرت بعدم رغبة رأس الدولة في التمادي. طبعاً هذا ليس الحل الأفضل، بل الأنجع هو تحريم التكفير وإلغاء قانون ازدراء الأديان؛ ومنع تطبيق حدود الردة؛ فاعتناق الدين يجب أن يكون عن قناعة، وليس بالإكراه والترهيب في الحياة الدنيا إلى جانب الترهيب من الحياة الأخرى.. فهل من دولة عربية إسلامية تمتلك الشجاعة الأدبية لتحريم تكفير بعض الناس للآخرين؟

الإشارات العديدة إلى دور المملكة العربية السعودية في خلق الوهابية، ثم في تنشيط ودعم التطرف، ليست تجنياً على النظام، بل هي حقيقة كانت معروفة؛ كونها معيشة تشاهد برؤية العين، ثم جاء الأمير محمد بن سلمان بثورة تغيير مكثف بل وقسري، وباعتراف ممزوج ببعض من النقد بمسؤولية المملكة عن الواقع الذي آلت إليه الأوضاع. ربما لم يصغ الأمير تحركاته وأهدافه بشكل واضح في زمن موحد وبإعلان رسمي، لكن أفعاله واضحة، وأقواله جلية، وهدفه التوصل إلى إسلام وسطي قريب ظاهرياً من العلمانية؛ كونه لن يتنازل عن الملكية المطلقة لمصلحة ملكية دستورية مثلاً، ولكن سيكون خيراً وبركة لو نجح في تحييد التغول السلفي على المجتمع السعودي، وبالتالي الخليجي ومن ثم عن المجتمع العربي؛ لما للمملكة من وزن إسلامي، والحقيقة أنها كانت الداعم الأول للتطرف، وتريد الآن قلب الطاولة.

في حوار قديم مع صحيفة واشنطن بوست، قال الأمير محمد بن سلمان: «إن دعم بلاده لتيار الصحوة (الإسلامي) المتشدد كان بطلب

من الحلفاء خلال الحرب الباردة؛ بهدف منع الاتحاد السوفييتي من التغلغل، وكسب النفوذ داخل العالم الإسلامي». الحلفاء هم الولايات المتحدة، والساحة كانت أفغانستان، والجنود كانوا متطوعين عرباً. أما «الصحوة» التي تحدث عنها، فهي تعبير عن عودة إلى زيادة التشدد الديني، فرضها الشيوخ في المملكة بعد ثورة الخميني في إيران، وبعد احتلال جهيمان للكعبة (١٩٧٩)، إذ اعتبر الشيوخ ذلك نتيجة للتراخي الديني؛ فسكت النظام السياسي تحت وقع الصدمات، وترك للوهابيين العودة إلى سيرتهم الأولى، وأطلقوا على ذلك تعبير الصحوة.

في مناسبة أخرى، أضاف محمد بن سلمان سبباً إضافياً ساهم في تعزيز تيار الصحوة داخل المملكة، وهو التصدي للتيار الناصري قبل ثورة الخميني؛ الأمر الذي دفع المملكة لإعطاء فرصة لكثير من الجماعات الدينية المتطرفة – المعادية للمشروع الناصري – للتدخل نكاية في الناصرية، وهذا ما عززه وشرعنه السادات في مصر بعد موت عبد الناصر؛ للتخلص من رفاق ثورة يوليو، والاستقلال بالحكم دون رقيب أو منافس. وفي أقرب ما يكون للنقد الذاتي، اعترف الأمير محمد بأن الحكومات السعودية المتعاقبة «ضلت الطريق»، وأنها وصلت اليوم إلى نقطة يتوجب فيها التوقف وإعادة الأمور إلى نصابها.. إلى عصر ما قبل الصحوة كما يظن البعض، أو إلى أجواء ما قبل تحقيق العلمانية كما يعتقد البعض الآخر.

إن حجم التغييرات والأسلوب المباشر القوي الصادم في التنفيذ سيدفع الكثير من أصحاب الأجندات وبقايا المتطرفين والمتربحين

لتوجيه السهام إلى مشروع الأمير، ولن يفترض أي منهم أن الأمير يحاول استباق مرحلة انتهاء النفط، الذي يشكل أكثر من ٧٠٪ من دخل البلاد. يقول الأمير: «لن يأتي السياح والمستثمرون والعقول والقدرات البشرية إذا اخترعنا قوانين غير المتعارف عليها عندهم.. لا سياحة ولا جذب رؤوس أموال ولا تقدم بوجود فكر متطرف. إذا تريد ملايين الوظائف والبطالة تنزل والاقتصاد ينمو ودخلك يتحسن يجب أن تستأصل هذا المشروع لمصلحة دنيوية».

يعرف الأمير أن ثلثي الشعب من الشباب تحت سن الثلاثين، ولديهم رغبات حياتية وترفيه وسفر، ولذلك فهو لا يرى بأساً من توفير الاحتياجات محلياً؛ لتوفير المصاريف ولجلب السياحة من الخارج أيضاً، وقبل هذا وذاك، كسب وتأييد هذه الفئة من الشعب إلى جانب الفئة النسوية، التي يتاح لها الآن حريات إضافية يمكنها استعمالها أو التخلي عنها، ولكن بإرادتها.

لقد أسست نتائج الحرب العالمية الأولى إلى التغييرات في إرث الخلافة العثمانية، وعاشت تركيا المهزومة فترة التحولات من الخلافة إلى العلمانية بالقوة والقهر من الحكم في الداخل، ومراقبة العالم الغربي المنتصر. عندما تولى أردوغان الحكم بعد ٦٧ عاماً من وفاة أتاتورك كانت التجربة قائمة وناجحة ومستتبة؛ فواصل أردوغان النهج العلماني والتزم به تماماً.. بل إن الرئيس أردوغان يسعى بكل جهد ويسخر كل فرصة من أجل إقناع أوروبا بضم تركيا إلى اتحادها لتنخرط في العلمانية بشكل لا عودة عنه ولا شك فيه.. أما الأمير محمد

فلم تكن بلاده مهزومة، أو شعبها مؤهلاً لتقبل أي تغييرات بالقوة، وكانت قوى الشد العكسي الديني منتشرة في كل مكان ولديها الوسائل للدعاية، وكانت قد تمتعت بعقود من الدعم السعودي.. وحرية الأداء، من هنا تأتي بعض مصاعب الأمير على طريق التغيير، وليس كلها. (هناك المتآمرون مع الغرب العلماني ضد الأمير محمد وثورته ويسعون لإعادة المملكة إلى الخط الوهابي تحت جناح الغرب).

هكذا يريد الأمير؛ فكيف تفاعل الشعب والفئات المثقفة مع هذه الرؤى؟ في الحقيقة إن النظرة إلى الإصلاح سبقت زمن الأمير وخطواته، ووجدت بحياء في عهد والده الملك سلمان، الذي امتلك مؤسسات صحفية ضخمة في داخل وخارج المملكة، ولم يصنف الصحافيين فيها حسب انتماءات أيديولوجية. كان رؤساء التحرير والمؤسسات يواجهون تهم العلمانية، بمعنى أنهم كفرة، وكان بعضهم يهاجم بالاسم والصورة من قبل الشيوخ الوهابيين، ولكنهم كانوا تحت حماية الأمير سلمان قبل أن يصبح ملكاً، الحماية التي أبعدتهم عن السجن أو تلقي الضرب الجسدي. كانت تهمة (علماني) تثير رعب أي مثقف سعودي في المملكة فيندفع منكراً، وربما ادعى أنه ليبرالي، ولكن بالتأكيد ليس علمانياً، لأن ذلك يساوي «كافر»، وبالتالي فهو على أبواب تطبيق الحد على رقبته.

بعد تولي الأمير محمد لولاية العهد، والخوض في التغييرات التي ضربت المجتمع من كل الجهات، باشر البعض في الدفاع عن العلمانية بدون ادعاء أنها هدف التغييرات المنشودة، ولكن هؤلاء لم

يسلموا من ردة الفعل الغاضبة. أحد الأمثلة ما واجهته الكاتبة وفاء الرشيد بعد مقال لها في صحيفة (عكاظ) المحلية، فقد تساءلت في بداية مقالها: «هل تخرجونني من الملة إذا سألتكم هل العلماني كافر؟ وهل يشنع بي غداً لأني أنكش ببيت الدبابير؟ وهل سؤالي هذا تعد كبير على ثوابتكم؟». حدث لها ما توقعت؛ لمجرد أنها قالت في المقال أشياء هي عادية لو قيلت خارج السعودية، كما أنها لم تعلن علمانيتها، ولكنها دافعت عن العلمانية.

تساءلت: هل «فعلاً لا يمكن أن يتعايش الإسلام مع العلمانية؟ وهل يعني فصل الدين عن الدولة محاربته؟ فصل الدين عن الدولة لا يعني إلغاء الدين أو محاربته؛ فالأديان موجودة وتمارس في الدول العلمانية. من حق الإنسان في ظل العلمانية أن يعبد ربه كيفما يشاء، ولكن ليس من حقه إجبار باقي المجتمع على مفاهيمه الدينية. إذا أعدنا النظر بالموقف وتم تجديد الفهم الديني بصورة تتفق مع مبادئ العدل والمساواة بين البشر؛ فسنجد أن فصل الدين عن الدولة هو مفهوم يتفق مع بعض مفاهيم القرآن؛ لأنه يرفض الإجبار والإكراه بصورة مطلقة وجلية»، مستشهدة ببعض الآيات القرآنية.. أضافت: «مفاهيم الدين حالياً أصبح التباين فيها واضحاً بين الفقهاء والطوائف والجماعات المتناحرة باسم الدين؛ فمن يا ترى هو صاحب الحق فيهم ليفرض مفهومه الديني على الآخرين؟ وهل أخذ من الله تفويضاً بأن مفهومه للدين هو المفهوم الصحيح، وأن من حقه إجبار الآخرين عليه؟». استشهدت الكاتبة بالآية: «واتبعوا أحسن ما أنزل إليكم من ربكم»،

للقول إنها تعني «أن هناك داخل القرآن نفسه (الأحسن) و(الأقل حسناً)، ألا وهو ما يتلاءم مع العصر والزمان».

انطلق الهجوم على كل من الكاتبة والصحيفة؛ باعتبارهما «تحاربان الدين» وتسعيان إلى «نشر الكفر والإلحاد، وهدم ثوابت المجتمع». المهاجمون تذكروا، وتسلحوا بقول العلامة السعودي ورئيس هيئة كبار العلماء الأسبق عبد العزيز بن باز؛ حين يعرف العلمانية والحكم على منتسبيها: «العلمانيون ما يؤمنون بالدين، يدعون الدنيا، ما يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر، هذا العلماني يدعو إلى متابعة العالمين، وأن يكون على رأي العالمين في شركهم وضلالهم وخرافاتهم. هم يقولون بفصل الدين عن الدولة؟ هذا معناه، ما عندهم دين، يدعون إلى العالمية. إذن كفار؟ نعم.. يقولون الدين في المسجد أما برا (خارج) المسجد لا؟ ولو، بعضهم ما يرى الدين بالكلية، يرى الدعوة إلى ما عليه الناس وبس». (الشيخ ابن باز ألف كتاباً وقال في مقاطع فيديو مصورة إن الأرض مسطحة ولا تدور، واعتمد في قوله على فهمه وتفسيره لما جاء في القرآن).

كثرت التعليقات المطالبة بمحاكمة الكاتبة والصحيفة، ولو كان الأمر قبل تطبيق رؤية الأمير لأودعت الكاتبة السجن، ولما تجرأت أصلاً على القول، وهو ما فعله كتاب مشاهير تنصلوا من تهم العلمانية خوفاً من النتائج حينذاك. بعد أن كان المتهمون بالعلمانية منبوذين، صار الكثيرون يدعون العلمانية ويصرحون بذلك للصحافة الأجنبية، وعاد العلماني مُحترماً يُستقبل في الصالونات ويشارك في المحاضرات

والحوارات، وخف التصدي الديني لهم. هذا هو المجتمع السعودي، الذي لا يختلف كثيراً؟ عن المجتمعات الإسلامية الأخرى، التي تؤيد فكرة الحاكم المستنير وتنصاع له حتى لو كان قاسياً، وهذا ما تكرر مراراً منذ نهاية الخلافة العثمانية.

في انتظار الزعيم

على الرغم من كون الديمقراطية هي الطريق الأسلم والأصح للحكم لكل شعوب ودول العالم، إلا أن العرب خصوصاً، والمسلمين عموماً يصعب عليهم تطبيق مبدأ الديمقراطية وتوالي الحكم سلمياً، وذلك لأسباب وظروف تربوية دينية ومناخ طبيعي يطول شرحها. لكن واقع الحال منذ بداية الحضارة العربية الإسلامية حتى الآن، يؤكد فشل فرص إقامة حكم ديمقراطي، هذه حقيقة. بل إن حكم الشورى لم ينجح، كون الشورى تتم من أناس مُطيعين للحاكم الذي بدوره غير مُلزمِ برأي الشورى.

طوال تاريخنا المسجل يتم تداول الحكم عبر العنف، والسلطة دوماً في يد الأقوى، وحين يتراخى الحاكم تنتشر الفوضى، ولذلك، وللأسف، يسود الهدوء وبعض النمو مع استمرار القهر. إذا كان الحاكم القوي لديه برنامج وطني وطموح قومي ورؤية اجتماعية؛ فتتحسن فرص النمو والتطور، وغير ذلك تسير الأمور حسب خلفية ورؤية وأطماع الزعيم.

للتوضيح والتذكير من التاريخ القريب يمكن القول إن الرئيس

جمال عبد الناصر كان زعيماً شعبياً على المستوى العربي، وشعبيته تفوق حكام الإقليم. أما الرئيس السادات فكان قائداً مغامراً خرب كل الإنجازات والمكاسب الممكنة، وحين جاء الرئيس مبارك؛ فقد حكم ثلاثة عقود بشكل إداري وسعى لتوريث الحكم لولده.

في العراق يمكن وصف الرئيس صدام حسين بصفات رؤساء مصر الثلاثة؛ فقد كانت له شعبية، وكان مغامراً، وإدارياً قاسياً إذ فرض العمل والأمانة بالعنف. جمال عبد الناصر وصدام حسين سعيا للشعبية عبر التصدي للصهيونية والهيمنة الغربية؛ فكانت نهايتهما حربية بفعل صهيوني استعماري. الرئيس مبارك أراد توريث الحكم لأبنائه؛ فأطاع واشنطن إلى درجة الخيانة؛ فأسقطه الشعب.

أصبح الوضع بعد ناصر وصدام مأساوياً فيما يتعلق بصفات القادة؛ فقد زاد القهر والفوضى وساد انعدام القانون، واستشرى الفساد في الكثير من الدول العربية إلى جانب مصر والعراق.. بل انقلبت الرؤى الوطنية لدى الحكام رأساً على عقب حين طبع الكثير منهم مع الكيان الصهيوني متناسين وقافزين عن القضية الفلسطينية وحقوق شعبها والخطر الصهيوني على مستقبل العرب. أضف إلى ذلك تقزم اقتصادي وصراعات داخلية وأخرى بين الجيران، وأسس ضعيفة بل انعدام طموح وتأهل أي زعيم عربي لقيادة الأمة ولو معنوياً، ما عدا الأمير محمد بن سلمان، الذي أصبح هو أفضل نظرائه العرب منذ ٢٠٢٠ دون منازع!!

لم يعلن الأمير أي طموحات خارج جغرافيا السعودية، أو فلنقل

ربما خارج منطقة الخليج، لكن تأهله للقيادة مرتبط بموقع بلاده، وبما بدر منه من أفعال وما أعلنه من خطط. طبعاً يقفز للذهن قصة المناشير والاعتقالات للمعارضة.. لكننا منذ البداية أوضحنا ابتعاد المنطقة عن الديمقراطية وحب الشعوب العربية للقائد القوي حين تتوافر فيه صفات الشعبوية والتصدي للعدو الخارجي والالتزام بالقضية الفلسطينية. أضف إلى ذلك أن السلبيات الأولى التي صبغت فترة الأمير هي صفات قيادية أصلاً؛ فقد أرعب بالمناشير ظاهرة المعارضة الخارجية. وحين اعتقل أقاربه الأغنياء في الفندق وعذبهم وأخذ نقودهم؛ فقد استجاب بذلك لرغبة كامنة في نفوس أبناء الأمة العربية، ووضع بذلك حداً للتغول العائلي السياسي والمالي. وحين اعتقل شيوخ الوهابية بين ليلة وضحاها؛ فقد عدل مسار البلاد السياسي وأخرجها من هيمنة الدراويش والشرطة الدينية ووضعها على بداية الطريق العلماني السليم.. وهذه الأفعال إلى جانب الخطط والممارسات الاقتصادية التي تحرر البلاد من قبضة النفط تُحسب للأمير وحسن قيادته وصحة توجهاته.

لا يجوز أن نحاسب الأمير على ما نظنها نيات غير معلنة له، بمعنى محاسبته ضمن مسار ملوك المملكة الذين حكموا في العصر الحالي واتصفت بعض تصرفاتهم بالسلبية تجاه قضايا الأمة. نرى الآن (٢٠٢٣) أن الأمير محمد لم يطبع مع إسرائيل، ويؤكد أن التطبيع لن يتم إلا ضمن حل للقضية الفلسطينية يضمن تطبيق الحل العربي المعروف. الأمير بذلك يخالف أفعال وأقوال المطبعين. سياسة المملكة العربية

السعودية التي يقودها الأمير محمد كما هو معروف مخالفة للنهج السعودي السابق. لقد سعى منذ تمكنه سياسياً إلى الخروج من مطب اليمن حتى نجح في نهاية المطاف.. وماذا أيضاً؟

أولاً، هو يواصل رفض الضغط الأميركي الغربي الإسرائيلي للتطبيع. صحيح أنه لا يهاجم المطبعين من المقربين مثل الإمارات والبحرين والسودان والمغرب، كما أنه لا يعارض التطبيع كمبدأ، وإنما يضع شروطاً للتطبيع والصلح مع إسرائيل، وهذا هو النهج الرسمي العربي منذ ما بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، وما التطبيع الجاري إلا انسلاخ عن الحل العربي.

ثانياً، الأمير محمد تحدى السياسة الأميركية في عدة مجالات خصوصاً في عهد الرئيس بايدن؛ فقد واصل التقارب مع الصين وروسيا اقتصادياً وتسليحياً، ورفض طلب الإدارة الأمريكية بزيادة إنتاج النفط بل خفض الإنتاج وحافظ على السعر لخدمة بلاده ومجموعة أوبك.

ثالثاً، وهذا مهم جداً؛ فقد تصالح مع إيران وقلب الطاولة بالنسبة لإسرائيل وواشنطن. لقد وضع الأمير بذلك نهاية للفتن الطائفية في المنطقة، وأنهى احتمالات الحرب الإيرانية الخليجية، وضمن مرحلة سلام وتعاون قادم بين الجيران، إذا تفهمت طهران رؤيته وسايرته وتعاونت معه من أجل إحلال السلام والتعقل في الإقليم ووقف التهور لمصلحة الغرب وإسرائيل.

رابعاً، أوقف الأمير تمويل منظمات التخريب الديني في سوريا، وفتح فرص عودة دمشق إلى الجامعة العربية، وأرسل معونات على

إثر الزلزال.. والأمير بهذه السياسة والتطبيق يقفز عن الحظر الأميركي المفروض على سوريا وشعبها. بل نشط الأمير وفعل السياسة السعودية لتخطي اعتراضات بعض الدول الخليجية والعربية على عودة سوريا إلى الجامعة العربية؛ فلم تضع المغرب أو قطر أو الكويت أو اليمن أي فيتو على عودة سوريا رغم أنها لم تعد العلاقات معها ولم تكن موافقة على عودتها، بل تصدت لمحاولة الجزائر لإعادة سوريا قبل أقل من عام على نجاح سياسة الأمير. المغرب تشترط تخلي سوريا عن سياستها تجاه البوليساريو! (ويبدو أنها مقدمة على توسيع التطبيع والاعتراف بإسرائيل مقابل اعتراف هذه بسيادة المغرب على الصحراء).. وقطر لا تريد الاعتراف بهزيمة الاخونجية في سوريا، الذين أنفقت عليهم مثل بقية دول الخليج وبالتالي ستكون عودة دمشق إلى الجامعة بمثابة انتصار بشار الأسد، والكويت تحت تهديد نوابها الإسلامويين في البرلمان، ولكن الحكومة لم تضع الفيتو على عودة دمشق.. كل ذلك التغيير في سياسات القادة العرب تم بفعل سياسة الأمير السعودي من دون أدنى شك.

خامساً، تشارك السعودية تباعاً في تكتلات اقتصادية دولية تعتمد استعمال عملات غير الدولار، وهذا حتماً ليس في مصلحة واشنطن وهيمنتها عبر العالم ولا يتم برضاها، بل تبذل الغالي والرخيص ويذل الرئيس بايدن نفسه لاستعادة المملكة واسترضاء الأمير.

كل هذه الأمور، وغيرها، تسير وتتواصل بهدوء نسبي تحت شعار مصلحة السعودية أولاً، وكل هذه الأمور ليست ضمن السياسة

الأميركية ولا تتماهى مع أطماع الصهيونية، بل هي لمصلحة المسلمين والعرب، وتؤهل الأمير الشاب لتبوؤ المركز القيادي الأول شعبياً لو أراد، ولو نوه برغبته هذه عبر طرح أفكار تصب في خدمة حل القضية الفلسطينية، والسعي لتقارب منتج وفعال بين الدول العربية؛ فقضية فلسطين وتوحيد الصف العربي هي مفتاح قلب كل عربي.

كل التطبيع الذي حدث لا وزن له تقريباً دون دخول السعودية إلى هذه الجبهة، وهذا ما يعرفه الصهاينة، ويتخوفون من استمرار رفض الرياض للتطبيع. كل عمل قيادي سعودي ضمن سياسة تقريب وجهات النظر العربية والإقليمية يفسرها نتنياهو متعمداً وكأنها نية سعودية مبيتة لإقناع هذه الجهات بتقبل التطبيع وضمان الاشتراك به وتنشيطه. هذا التصرف موجه للجبهة الإسرائيلية الداخلية، وأيضاً لتعميق التشويش الشعبي العربي لإبقاء الأمير محمد والسعودية ضمن دائرة الشكوك وطنياً. كل أفعال وتصريحات الأمير تسير في الاتجاه المعاكس، ولكن بهدوء من دون انفعال ضد ممارسات الحرب النفسية الإسرائيلية.

في واقع الحال إن مرحلة التطبيع بدأت سراً ثم علانية بين دول الخليج وإسرائيل على أثر إلغاء الرئيس ترامب للاتفاق النووي مع إيران، والذي فتح المجال لتطوير السلاح النووي الإيراني في ظل أجواء عداء شيعي سني.. وكون إيران تدعي أنها ستزيل إسرائيل من الوجود، قاربت أميركا بين مصلحة الخليج وإسرائيل ضد إيران؛ فتولدت فكرة التطبيع، وتم تطبيقها مع بعض الدول الانتهازية، ولكن من دون مشاركة سعودية، حتى جاءت الضربة القاضية لفكرة التطبيع بإعلان المصالحة

الإيرانية السعودية الخليجية، وبالتالي العربية الإيرانية.. ومع ذلك لا يكف نتنياهو عن الحرب النفسية وتأكيد أن كل ما يفعله الأمير هو لمصلحة إسرائيل وتمهيد لتطبيع سعودي إسرائيلي!! وإسرائيل بذلك تتوافق مع الطرح الإسلاموي المضاد للأمير والمدعي أنه يمهد للتطبيع مع إسرائيل.

إذا كانت الصهيونية لا تكف عن حربها النفسية والتشويش على الأمير وسياسة السعودية؛ فلماذا لا توجد سياسة وممارسات شعبية ونقابية مضادة، بمعنى دفع الرياض لوضوح تجاه الموقف القومي والوحدوي؟ لماذا ينتظر المتظاهرون على الدوام الأفعال السياسية السلبية ليتظاهروا ضدها بعد فوات الأوان؟ لماذا لا تخرج تظاهرات مركزية ومناطقية ترفع شعارات على غرار: فلسطين أمانة في رقبة الأمير! أو: نبايعك على إزالة الحدود، أي شعارات تؤيد وتعزز الموقف السعودي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وقضية الوحدة والتعاون والتنمية. ألا نريد تحرير العالم وأنفسنا من سطوة الدولار؟ ألا نرغب ونتمنى ضبط الانهيار التطبيعي مع العدو؟ ألا نتمنى تحقيق السلام بين شعوب المنطقة؟ ألا نريد الانفكاك من الهيمنة الأمريكية؟ هل يوجد زعيم عربي عليه العين ولدى بلاده القدرة لتحقيق ذلك، ويسير بالفعل في هذا الطريق غير الأمير محمد؟ لا يوجد قائد عربي آخر يمكن منحه ثقة مشروطة الآن (صيف ٢٠٢٣) سوى الأمير محمد.. مهمة صعبة نفسياً وبحاجة إلى شعوب واعية لتطبقها، ولكنها ضرورية قبل فوات الأوان، أو هدر الفرص والزمن.

لا توجد سياسة وممارسات شعبية مضادة لحرب التشويش الصهيونية النفسية ضد الأمير كون الشارع العربي غير منظم وتنعدم لديه الرؤى الحزبية والسياسية، والقوى المنظمة الوحيدة هي الإسلاموية، وهي قوى تستعدي الأمير ونهجه، وتتهمه بالعلمانية المتطرفة، وأن ما فعله مضاد للدين والأخلاق.. والأمير للأمانة خذل التيار الإسلاموي؛ فبعد أن كانت السعودية تمولهم وتسلحهم وتدعمهم، أدار لهم الأمير ظهره، بل سار ضد رؤيتهم التي يروجون لها منذ عقود. أنهى الخلاف السني الشيعي حين تصالح مع إيران، ونشط الأمير بهدوء وإصرار لإعادة سوريا بشار الأسد إلى الصف العربي، وهو النظام اللدود للإسلامويين، ويتحالف الأمير مع النظام في العراق ضد الإرهاب الإسلاموي، ولا يتدخل في إجراءات النظام المصري ضد حركة الإخوان المسلمين.. أي بعد أن كانت السعودية مهدهم ومتنفسهم، أصبح الأمير مخنقهم، ولذلك يجيزون عليه كل المبيقات ويستحيل أن يروجوا طوعاً لتبوئه منصب الزعامة الشعبية العربية الإسلامية.. أما القوى الشعبية الأخرى التي من الممكن أن تدفع الأمير إلى الأمام وتحمله مسؤولية قومية؛ فلا وجود لها تقريباً، أو هي مشرذمة إقليمياً وترزح تحت ضغط حكومات ومتطلبات المعيشة، كما أنها لم تصل بعد إلى درجة التشجع على التشجيع كون الأمير غير شعبوي يعمل بهدوء وثبات ولا يرى نتائج أفعاله الآنية والمستقبلية إلا قلة من أهل الاختصاص.

يمكن افتراض أن التحول في السياسة السعودية نابع من رؤية

موضوعية للتجربة السابقة، ومن مخطط مصلحة وطنية وقومية. أراد حكام الخليج في السابق الحد من النفوذ الإيراني وانغمسوا مع واشنطن وذاتياً حتى فشل هذا التوجه رسمياً وأصبح لزاماً خدمة المصالح المستقبلية في تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء بوسائل أخرى غير العنيفة التي فشلت.. ففي النهاية للسعودية أهداف مستقبلية لضمان الرخاء بعد نهاية مرحلة النفط ومداخيله، وهذه الأهداف لا تتحقق إلا بالأمن والاستقرار المحلي والإقليمي سواء العربي أو الجغرافي مع الجيران مثل تركيا وإيران والصين والهند.

في السابق استعملت السعودية العنف تمهيداً لتحقيق أهدافها.. استعملت العنف لردع المعارضة السعودية السياسية وقوى الشد المعاكس اقتصادياً من أفراد العائلة، واجتماعياً مثل شيوخ الوهابية، وسياسياً مثل المعارضين في الخارج. وعندما لم تقدم واشنطن الحماية العسكرية تقدمت السعودية للتطبيق الذاتي؛ فتدخلت عسكرياً ضد انتفاضة الشيعة في البحرين، وتدخلت بعنف ضد المد الشيعي في اليمن، ودعمت المسلحين الإسلاميين ضد بشار الأسد باعتبار أنه تحت التأثير الشيعي الإيراني، واحتجزت رئيس وزراء لبنان عشرة أيام في الرياض لفشله في التأثير في حزب الله الشيعي في لبنان، وحرضت دولاً عربية وشاركتها في حصار قطر لمواقفها المعارضة للسياسة السعودية، ثم تعادت مع تركيا لدعمها للإخوان المسلمين بعد أن عادتهم الرياض.. كل ذلك لم يثمر، بل عمق الخلافات وزاد من التكلفة وهدد مستقبل الاستقرار وبالتالي الخطط التنموية السعودية.

جاء الانقلاب السياسي سلساً طالما أن الهدف التنموي والاستقرار يمكن تحقيقه بطرق سلمية. رأت الرياض أهمية للانتهاء من الخطر الإيراني عبر التفاهم الذي يحقق مصلحة الشعوب الإيرانية والشعب السوري واليمني وكل المنطقة. ونجحت المساعي السعودية في التأثير كون الرياض في هذه المرحلة هي صاحبة الحظوة عربياً وعليها تحمل المسؤولية والوصول إلى أفضل الأهداف بأقل الخسائر. مصر فقدت دورها القيادي العربي، وكذلك العراق، وبالطبع سوريا، ولا يوجد منافسون للقيادة الإقليمية بعد تراجع تركيا اقتصادياً وبعد حصار حركة الإخوان المسلمين في كل مكان، وبالطبع إزالة الخطر الإيراني. هذه السرعة في التفهم والاستجابة لمتطلبات المرحلة تعود بالتأكيد لرؤية الأمير السعودي صاحب الأمر والنهي في بلاده.. وهو اليوم بمثابة الزعيم المتوج على الزعماء العرب، وهو صاحب الحظوة، ولكنه لم يُظهر للآن رغبة جلية في التحول إلى زعيم شعبي عربي.. وحين يريد ذلك؛ فلا مناص من إعلانه بضع خطوات أولها تعزيز فشل التطبيع إذا لم يتحقق الحل العربي لقضية فلسطين.

على الأرجح أن الأمير محمد سيواصل سياسته السريعة اجتماعياً في الداخل السعودي، ومحاولات لم الشمل القيادي العربي تحت إشرافه، ولنقل هيمنته، وعدم التدخل المباشر في المشاكل والمعارك العربية على الأرض كما في حالة السودان (٢٠٢٣) حيث يراد للسعودية التورط تخوفاً على حدودها مع السودان عبر البحر الأحمر.. وحسن التصرف ضد الغرب وواشنطن تحديداً الساعية عبر قضايا

حقوق الإنسان إلى تشكيل الضغط على الأمير ليسارع في المقايضة عبر التطبيع مع إسرائيل.

يبدو أن خطة الأمير تشمل المماطلة في موضوع التطبيع حتى ما بعد الانتخابات الأميركية عام ٢٠٢٤؛ فالسياسة السعودية لا تريد منح الرئيس بايدن وحزبه فرصة الاستفادة من التطبيع.. ذلك الحزب الجمهوري الذي شهر بالأمير وببلاده. بالإضافة إلى ذلك؛ فالشروط السعودية للتطبيع ستقلب الموازين السياسية لو تم التجاوب معها، ولن تتعارض هي والتطبيع حينذاك مع طموحات وخطط الأمير. السعودية تريد مقابل التطبيع الذي يشغل بال السياسة الأميركية: اتفاقية دفاع مشترك مع أميركا على غرار الاتفاقيات مع دول حلف الناتو! وكانت السعودية قد تعرضت لتهديد ولعدوان على منشآت النفط من دون أن تحرك واشنطن أي أصبع للدفاع والحماية.

الشرط الثاني: إقامة مفاعلات نووية سلمية ولكنها قادرة على التخصيب لأغراض عسكرية، وذلك بدعم أميركي ولكن ليس تسليم مفتاح ليتحكم فيه الأميركان وإنما بإشراك علماء وفنيين سعوديين.

الشرط الثالث: تسليح متطور للسعودية على غرار تسليحها لإسرائيل كون التسليح الحالي أقل قدرات فنية وأضعف في خواصه وخصوصاً الأسلحة الجوية والطيران التي تصل إلى السعودية منزوعة للقدرات الإلكترونية، وهي أسلحة مخصية.

والشرط الرابع: هو حل القضية الفلسطينية بإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وهذا الشرط هو الوحيد الذي أعلنه الأمير في مؤتمر

قمة جدة اذ أكد على محورية القضية وأن الحل هو إقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.. بينما بقية الشروط الثلاثة أعلاه مأخوذة عن تسريبات غربية ولم يصدر بصددها بيان سعودي رسمي أو كلام للأمير.

كل هذه الشروط يجب تطبيقها قبل التطبيع وبموافقة المؤسسات القيادية والدستورية الأميركية مثل الكونجرس ومجلس الشيوخ، وليس فقط عبر اتفاق مع الرئيس على غرار الاتفاق بين الرئيس أوباما وإيران، والذي نقضه الرئيس ترامب بطلب إسرائيلي وتسبب بخراب إيران ومقاطعتها وتشويش في علاقاتها الدولية.. هذه الشروط لن يوفق الرئيس بايدن وحزبه في تلبيتها قبل بداية موسم الانتخابات ليتمكنوا من تسويقها على الناخب بتحقيقهم للسلام الشامل في الشرق الأوسط، وسوف تترحل الشروط إلى السياسة الأميركية منذ بداية ٢٠٢٥ مع الرئيس الجديد.. أما الأمير؛ فعليه التحوط والاحتراس.

خطى الأمير ومستقبله

في الواقع إن الحرب الروسية الأوكرانية طرحت تساؤلات وعززت شكوكاً من قبل الدول العربية المعتمدة على الغرب. المتغيرات الدولية السياسية والاقتصادية المتسارعة بعد نهاية الحرب الباردة فرضت على الغرب الآن التخلي العسكري عن دولة صديقة للغرب وراغبة في الانضمام إلى حلف الناتو وإلى السوق الأوروبية، وهي أوكرانيا التي تعرضت لغزو روسي.. وقفوا معها إعلامياً ودبلوماسياً واقتصادياً وتسليحاً، ولكن ذلك لا يكفي لإنهاء الغزو الروسي إنما يطيل الحرب والخسائر.

أصدقاء الغرب من العرب وبعد أن تعادوا مع الجار الإيراني بطلب غربي، أصبحوا يتساءلون: ماذا سيفعل الغرب في حالة هجوم إيراني على أي دولة منهم؟ على ما يبدو إن تجربة الحرب ضد العراق بعد احتلال الكويت لم تعد مثالاً يتوقع تكراره من الغرب ضد إيران أو غيرها، وهذا ما تغلغل أخيراً في العقل العربي الذي ارتبك وهلة مع التوسع الإيراني في عهد الرئيس الأميركي باراك أوباما؛ فحاول الحل الاتكالي السريع بالتوافق مع إسرائيل كونها كعدو محتمل

مشترك لإيران، وكونها ذات تأثير في الغرب وقد تضغط وقت الحاجة لمصلحتهم ضد إيران.. جاء الرئيس التالي، ترامب ليلغي المعاهدات مع طهران ويحاصرها اقتصادياً، وينضم إلى الصف الخليجي الإسرائيلي. وعندما جاء الرئيس بايدن إلى البيت الأبيض، حدثت تطورات أدت إلى خلاف سعودي أميركي.

ربما لحسن الحظ أن الحرب الروسية على أوكرانيا قد جاءت في إثر سنوات من حالة العداء الأميركي، وتحديداً بقيادة الرئيس بايدن ضد الأمير محمد بن سلمان. لقد أعلن الرئيس أنه سيعزل السعودية وسيعاقب الأمير، وشن عليه وعلى بلاده حملة سيئة الصيت ومعروفة الأهداف.. لكن الأمير محمد صمد ومكن ذاته بطرق شديدة وغير مألوفة أو متوقعة في بلاده ومنها. ثم جاءت الحرب الأوكرانية وجلبت معها أزمة الغاز والنفط الروسي الذي توجب على الغرب مقاطعته وبالتالي إيجاد البدائل له، هذا إلى جانب أزمات الغذاء الأخرى التي تسببت بها هذه الحرب التي أظهرت أيضاً هشاشة الغرب في التصدي للروس ومساندة دولة حليفة تريد الالتصاق بالغرب.

هنا جاء دور الأمير محمد على عدة صعد: لم يخضع لرغبات أميركا النفطية أو الدبلوماسية، وكان قد تفاهم مع روسيا وضمها إلى تحالف أوبك، وتصادق مع الصين، ثم جاءت الضربة الكبرى بالتوجه إلى التصالح مع إيران وبالتالي نسف العداء الإقليمي، وفرملة تطبيع دول الخليج، وترك إسرائيل وحدها في العداء ضد إيران.. أقنع الزعماء العرب المترددين وأعاد سوريا إلى الجامعة العربية وأنهى

الحصار الأميركي عليها، وأقنع الدول المطبعة بتأجيل مؤتمر (النقب) المقرر في المغرب رداً على همجية واعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية (صيف ٢٠٢٣)، كما طرد وفداً إسرائيلياً أراد المشاركة في حفلة ترويجية في باريس، ورفض استقبال وفد إسرائيلي لمؤتمر لليونسكو في الرياض. وكان العدوان الإسرائيلي في الضفة يراد له الضغط على الرياض لتنضم للتطبيع وتهدئة الأمور؛ فجاءت النتيجة عكسية. أضف إلى ذلك تصرف الأمير بشكل مشرف وعدم رضوخه للضغوط والمغريات حتى بعد جرجرة الرئيس الأميركي قدميه إلى جدة ليقابل الأمير محمد!!

من هو هذا الأمير، وكيف وصل وما هي أساليبه التي مارسها، وهل يمكن أن يصلح الحال ويمهد الطريق بسرعة لتولي القيادة في المنطقة من دون الاعتماد الكلي على قوة بلاده المالية؟

حتى ٢٠١٥ كان الأمير واحداً من ١٥ ألفاً تشملهم العائلة السعودية ويصفون ذاتهم بالأمراء ويصطفون اجتماعياً حسب موقعهم من الملك والمسؤولين المباشرين، وحسب ترتيبهم بين إخوتهم أيضاً، وموقع المجموعة ضمن الكل. ولم يكن محمد في صباه وشبابه ضمن الصف الأول المتقدم قرباً من صانع القرار. والده سليمان هو الخامس والعشرون بين إخوته من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز، وابن زوجة سديرية وأصبح سابع ملوك المملكة، وذلك في عام ٢٠١٥ بعد موت لأخين ملكين في عامين متتاليين، وكان عمره حينذاك ٨٠ عاماً. كان سليمان طوال نصف قرن سبق حاكم الرياض ومشرفاً على نهضتها،

وكان عمر محمد ٣٠ عاماً عندما أصبح والده ملكاً. والأمير محمد له إجمالي تسعة إخوة، منهم ثلاثة أشقاء وأمهم فهدة الحثلين حفيدة شيخ قبيلة العجمان، راكان ابن فلاح العجمان، وهي الزوجة الثالثة للملك سلمان، وبقية إخوته من سلطانة السديري.

الأمير أشبه بأخواله من البدو، أسمر اللون، عريض المنكبين، طويل القامة، سريع الغضب، ولم يذهب للدراسة خارج المملكة بعكس بقية إخوته، وتعلم اللغة الإنجليزية على كبر بعد أن تولى والده الملك وولاه بسرعة سلطات حساسة. يبدو أن الملك قد استشعر في ولده بدوي اللهجة والشكل والطباع خيراً؛ فقدمه على الإخوة الأكبر منه، والأرقى تعليماً. كان إخوته وأقاربه يكلفونه في الصبا والشباب بمهام لم يكن له أن يرفضها نظراً إلى موقعه بينهم وإلى نظرتهم إليه. كانوا يلقبونه بصدام الصغير من دون اعتبار ذلك تمجيداً وتقديماً له.. لكن والده نصبه على الفور رئيساً للديوان الملكي، وبعد شهور استحدث الملك لولده منصب ولي عهد ولي العهد، وبعد عامين تم استبعاد ولي العهد أخ الملك سلمان، وأصبح محمد ولي العهد في إجراء غير مسار توارث الملكية من أخ لأخيه، وأصبح المسار، على الأرجح، من أب لابنه، وهذا ما سيتضح بعد موت الملك سلمان وتحول محمد إلى ملك، وحينذاك لا بد له فوراً من تعيين ولي للعهد.

للأمير محمد من الأبناء كل من: سلمان، مشهور، فهدة، نورة، وعبد العزيز. لقد تزوج الأمير محمد في عام ٢٠٠٨، وبالتالي أولاده ما زالوا صغار السن، ولو توفي الملك سلمان في القريب وعين خليفته

محمد ولده سلمان ولياً لعهده؛ فسيكون هذا أصغر ولي عهد سناً في المملكة، وسيكون الأمر أشبه بالخلافات السابقة التي تعين أطفالاً كأولياء عهد، أو حتى كملوك وخلفاء.. عموماً من غير المتوقع أن يعين محمد أحد إخوته ولياً للعهد.

كان عمر الأمير الشاب محمد على إثر تسلمه للسلطات في حياة والده، يتماشى مع ٧٠٪ من أعمار أبناء الشعب في شبه الجزيرة العربية، وذلك على عكس ملوك المملكة السعودية الثالثة أبناء المؤسس عبد العزيز (توفي عام ١٩٥٣)؛ فقد تولى سعود الحكم بعد والده وعمره ٥١ عاماً، وتولى فيصل وعمره ٥٨ عاماً، وتبعه خالد في عام ١٩٧٥ عن عمر ٦٢ عاماً، وتلاه الملك فهد وعمره ٦١ عاماً، والملك عبد الله أصبح ملكاً عن عمر ٨١ عاماً ولكنه كان يدير الحكم قبل ذلك نظراً إلى مرض الملك فهد، ثم تبعه الملك سلمان الذي أنهى تسلسل ولاية العهد للإخوة على الرغم من وجود خمسة إخوة أحياء أصغرهم مواليد ١٩٤٥، أي أصغر من الملك سلمان بعشر سنوات.

كل أبناء عبد العزيز كانوا محافظين جداً، مرتبطين مع شيوخ الوهابية، يجمع بعضهم بين المتناقضات من الرؤية العربية القومية والإسلامية ولكنهم راقدون في الحضن الأميركي. بينما الأمير محمد حطم الوهابية وقفز خارج إطار المحافظة، ولم يتردد في تقوية العلاقات مع غير العالم الغربي، بل مع خصوم الغرب سياسياً واقتصادياً، والأمير في طور التمرد على واشنطن والخروج من حضنها وعن حمايتها، ولم تتضح بعد أطر انتمائه والتزامه القومي العربي.

من المهم الإشارة والتذكير بعشرات المواقف القومية غير المالية لأمراء وملوك السعودية؛ ففي بداية العدوان الثلاثي على مصر أعلن الملك سعود فتح باب التطوع لمقاومة العدوان، وكان من بين المتطوعين أكثر من عشرة أمراء سعوديين من بينهم فهد وسلمان، وتلقى الجميع أثناء شهر أكتوبر ١٩٥٦ تدريبات عسكرية في مصر. كان والدهم الملك عبد العزيز قد فتح باب التطوع أيضاً للحرب في فلسطين قبيل النكبة.. في عام ١٩٥٨ كان ولي عهد الملك سعود، أخاه فيصل. ويمكن باختصار القول إن سعود كان ناصري المزاج، ولكن فيصل تصدى لهذا التوجه، وعندما قامت حركة الأمراء الأحرار التي ضمت سبعة من أبناء عبد العزيز وطالبت بملكية دستورية، تصدى لهم فيصل ونفاهم إلى بيروت ثم إلى القاهرة، ثم عفا عنهم بعد سنوات وهو ملك. هكذا ليس من المستغرب تصدي الأمير محمد، ابن سلمان، وحفيد كل من عبد العزيز، وراكان بن فلاح العجمي.. تصديه للتغييرات الداخلية ضد الوهابية، وللسياسة الأميركية، ولخدمة مصالح بلاده وأمته ضمن المتاح من الفرص والظروف.

لقد تفهم الأمير محمد مطالب العالم الغربي الاجتماعية لبلاده على الرغم من تلقيه علومه داخل المملكة، ويبدو أن رؤيته لنظرائه من شباب البلاد دفعته لإطلاق تغييرات دون صبر ومناقشات، وتصرف وكأنه ينتقم من سنوات الجمود الاجتماعي والاقتصاد النفطي. كان بالطبع مطمئناً لرضاء الغرب عنه في هذا المجال، وتقبل الجيل الشاب لرؤيته وقراراته الجريئة. أعاد للمرأة السعودية موقعها الإنساني بعد

تغييب طويل.. حررها عبر القرارات والتشريعات من تحكم الزوج والأب والعادات بها.. أصبح بوسعها استخراج جواز سفر، والتنقل من دون محرم، وقيادة السيارات، والوجود حيث تريد في الشارع والتجمعات إلى جانب الرجال، وإقامة شركات، والعمل حيث يتوافر لها.

حرم الأمير الزواج القسري وزواج القاصرات، ومنع الرجم حتى الموت، وألزم القضاء الديني بعرض الأحكام على محاكم والمصادقة عليها، وألغى قوانين الوصاية.. أي كسر المحرمات الدينية المكتسبة وغير المنطقية وغير الأصيلة في الدين أيضاً.. إن القيود التي كانت مفروضة على السعوديات، وتأثيرات ذلك في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، لا يمكن تصديقها واستيعابها بسهولة.

كان المطوعون الوهابيون يضربون من يظهر خصلة من شعرها، يضربونها في الشارع على عرقوبها، ومن تلبس حذاءً رياضياً رجالياً يتبعونها سراً إلى بيتها ليتحققوا أنها ليست رجلاً متنكراً بزي الإناث. لقد جعلوا الأنثى عالة على أهلها وعلى المجتمع، يتوجب حمايتها ونقلها من مكان إلى آخر تحت الحراسة، ويبدو أن عرب الجاهلية كانوا يدفنون البنات تخلصاً من هذه القيود.

تقبل الغرب إنجازات الأمير ببعض التأفف والانتقاد كون التغييرات الاجتماعية جاءت بقرارات، ولأن الحريات مقننة وغير نابعة عن ديمقراطية، وهي بالتالي مقيدة في المجال السياسي. نقب مؤيدو حقوق الإنسان عن نساء مستقلات ومسيسات أردن ممارسة حريتهن

وإطلاق النقد على الطريقة الغربية.. ووجودهن بالطبع في السجون؛ فسياسة الأمير تحصر الحريات ومنحها وحدودها حسب التعليمات، وليست هناك حرية على الطريقة الغربية لا للنساء ولا للرجال.

تقبل الغرب الأمر طالما أن المملكة راقدة في الحضن الغربي الأميركي تحديداً، وطالما استمر تدفق النفط، وبقي المجال مفتوحاً للحديث بين الحين والآخر عن حقوق الإنسان. استمرت الملاغاة بين الرياض والغرب حتى ظهرت قصة الصحافي جمال خاشقجي ومصيره المذهل بعد الموت، واستغل النظام التركي القصة للتشهير المطول، وابتعد الغرب سياسياً واقتصادياً عن الأمير طوال ثلاث سنوات، عاد بعدها رجال الأعمال للفوز بما هو معروض من مشاريع ورؤية يطرحها الأمير محمد الذي صمد أمام العاصفة، وفي وجه الرؤية للبيت الأبيض الذي توعد وهدد وعجز في النهاية عن أي تنفيذ فعلي، بل انبطح أمام الأمير بعد الغزو الروسي لأوكرانيا.

لقد أدى الضغط الغربي والأميركي على إثر قضية خاشقجي إلى دفع الأمير رشى للإدارة الأميركية.. رشى غير مباشرة بطلبات لشراء أسلحة، وأخرى مباشرة بتقبل دفع جزية للرئيس ترامب، ورشوة صهره ومستشاره ليبقيه مدافعاً عن الأمير.. وبالطبع اضطر الأمير إلى تقبل أفكار التطبيع مع إسرائيل لضمان السلامة، لكن الملك سلمان تصدى لهذه الرؤية.

ذهب ترامب، وجاء بايدن مهدداً، ثم جاء بوتين غازياً لأوكرانيا؛ فتوجب على الغرب مقاطعة روسيا ونفطها، والبحث عن بدائل نفطية

وشركاء سياسياً ودبلوماسياً.. على ما يبدو أن روح الانتقام تحركت في قلب الأمير؛ فدعم بوتين من دون عداء لأوكرانيا، ورفض التجاوب مع بايدن الذي يبدو أنه كان مستعداً لتقبل أي شيء، ولكن من دون جدوى. بعد الغزو هرول قادة الغرب، وأردوغان، لتقبيل الأمير وضمه واستفراغ الكثير من النفاق.. لكن هذه هي السياسة.

أكثر من رموا بأنفسهم على الأمير والرياض قادة الكيان الصهيوني الذين شعروا أن كل التطبيع السابق عديم المفعول من دون انضمام الرياض إلى الركب. الأمير باشر باستغلال ذلك ووضع الشروط المناسبة على واشنطن، عرابة التطبيع، والتي يصعب عليهم تقبلها، أو بالأحرى لن يقبل الكونجرس تمرير بعضها ولن تقبل إسرائيل تنفيذ شرط إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس. ويبدو أن الأمر سيبقى مؤجلاً حتى ما بعد الانتخابات الأميركية أواخر ٢٠٢٤، وبالطبع نهاية الحكومة اليمينية في إسرائيل أو تغييرها لنهجها.

الفرصة متاحة ومؤاتية قبل الانتخابات الأميركية أن يحقق العرب تقدماً ويعززوا موقعهم ويحسنوا وضعهم، لو تبنوا الأمير محمد زعيمًا، ليرشدوه ويعززوا مواقفه. هو بالفعل أقواهم عبر موقع بلاده وحاجة العالم لها، وهو أشجعهم في التصدي العلني وعدم مسايرة الإدارة الأميركية. الأمير يطرح مطالب لبلاده ولقضية العرب عجز الزعماء الآخرون عن أي إنجاز بصددها؛ فالتسليح الأميركي للعرب مخصي مقارنة بأنواع الأسلحة نفسها لإسرائيل، وقضية فلسطين بعيدة عن ذهن السياسة الأميركية، بل إن بعض القادة العرب طبعوا مع إسرائيل مجاناً

وها هم ينظرون عاجزين للتصعيد الإسرائيلي القمعي والاستيطاني أشد مما كان قبل تطبيعهم. لماذا إذاً لا يتم الالتفاف العربي والرسمي والشعبي حول الأمير لتقويته ودعمه في مساره، وحين يأتي الرئيس الأميركي الجديد بعد الانتخابات يجد موقفاً ورؤية عربية واضحة بصدد التعاون العربي الأميركي، وضرورة حل القضية الفلسطينية.

حتى الآن انتصر الأمير وحده عبر موقع وقوة بلاده ومن خلال صموده ورفضه للضغط والابتزاز، وأصبح في قلب المشهد العالمي. المأمول، وحتى يفيق العرب ويلتفوا من حول الأمير، المأمول منه تأمين موقعه في الداخل؛ فالشيوخ لا يستهان بهم، وأن يبتعد عن التصرفات الهوجاء بقرارات ذاتية متسرعة، واستبعاد الخطف والقتل والنشر، والحد من السجن إلا في قضايا ثابتة، وليس بالظن والوشاية ولكلمة هنا أو هناك في وسائل التواصل الاجتماعي؛ فالعمل السليم القويم هو الدواء لكل الأمراض الاجتماعية، ومن المستحيل إرضاء كل الناس وكف كل الألسنة، وإلا سيحتاج الأمر لبناء سجون بدل المدن المثالية.

الأمير بحاجة إلى هدف سياسي واضح ليشد التأييد الشعبي المحلي والعربي والإسلامي من خلفه.. هدف واضح ومهم وقابل للتحقيق؛ فينجزه ويضع الهدف السياسي التالي ويسعى إليه. دون أهداف مرحلية وتنفيذها سيبقى الجميع يتوقعون حادثة جديدة، أو فعل سوبرمان، وسوف يتزايد الخصوم من دون وجود صفوف مؤيدين حقيقيين.. سيكون الأمر أشبه بما حدث مع صدام حسين حيث أطاعه

الجميع تظاهرياً ورقصوا فوق سياسته وباعوه وخانوه وتقبلوا ذبحه فجر عيد الأضحى.

يجب دوماً معرفة أن القوة تولد لدى الزعماء غير الديمقراطيين الشعور بالعظمة، ثم يتسرب التخوف للزعيم من التآمر عليه وفقدان كل العظمة؛ فيكثر الشك وتتحرك الأفعال العفوية والديكتاتورية، وتكثر السجون والاعتقالات السرية، ويلعلع الرصاص من دون محاكمات!! هنا ولو بعد حين تكون النهاية حتمية ومأساوية.

لقد استمر النظام الملكي في السعودية بدعم المطوعين الوهابيين، وبفضل أموال النفط التي يعم خيرها على أغلبية الشعب؛ فيأكلون ويتحملون رجال الشرطة الدينية وتتواصل حياتهم. لكن انقلاب الأمير محمد أزال الشرطة الدينية من جذورها وأطلق الحريات الاجتماعية إلى درجة أصبح معها عامة الشعب بوسعه الحياة والترفيه في بلادهم من نوع ذلك الترفيه الذي كانت الأسرة الحاكمة تتمتع به خلف جدران القصور، أو في العالم الخارجي بعيداً عن أعين المطوعين وعصيهم. هكذا اكتسب الأمير عداء الوهابيين وأتباعهم ومؤيديهم، ولم يكتسب دعماً منظماً ممن نالوا حرياتهم في الداخل، وفرض ضرائب في الداخل على مشتقات النفط وعلى المشتريات.. ولم ينل حتى الدعم الشعبي من الإقليم نظراً لغياب الهدف المعلن، والحرب الإعلامية والإشاعات التي يشنها الإخوان المسلمون وأنصار الوهابية، وكنتيجة للحرب التشهيرية ضده من إعلام عربي أثناء الخلافات، وأيضاً لم يرض عنه الغرب والنصارى واليهود لتصديه لهم نفطياً وتطبيعياً.

جمال عبد الناصر واجه الغرب والاستعمار وأعداء الداخل بإعلان أهداف قومية ونهضة إسلامية منفتحة، كما خلق الهيئات الشعبية والحزبية المؤيدة ووضع لها مواثيق وأهدافاً، واستعمل الإعلام الإذاعي والخطاب الوطني الحماسي حتى وصل إلى كل أسرة عربية من المحيط إلى الخليج. لقد انتصر ناصر في كسب حب وتأييد الأمة العربية، وعداء حكامها العلني أو المكنون وتآمرهم عليه حتى ما بعد الموت.. لكن هزيمة ناصر والناصرية تولدت من المجموعة المحيطة به، والتي خذلته بالكذب والنفاق، وجلبت له جلطتين قتلته الثانية منهما. كل من الرئيس صدام حسين ومعمر القذافي سارا على النهج نفسه وانتهيا بشكل أكثر مأساوية كنتيجة متراكمة لنفاق وتراكم إخفاقات المحيطين بهما ليكتشفا في النهاية أنهما كانا يعيشان في وهم. الاستنتاج المشترك بين حالتي صدام ومعمر، أن الحكم الفردي المزاجي الديكتاتوري لا يبني دولاً، ولا يكسب تأييد شعوب حقيقياً، والأهم أنه لا يدوم، وغالباً ما ينتهي وينهي معه حياة صاحبه.

حتى ٢٠٢٣ كان الرجال المحيطون بالأمير محمد هم أنفسهم الذين ساعدوه في عملية انتزاع ولاية العهد من عمه، وخططوا وأشرفوا على اعتقال الأمراء ورجال الأعمال في فندق ريتز كارلتون في الرياض، واحتجاز رئيس الوزراء اللبناني، والصراع مع قطر وكندا، ودراما جمال خاشقجي، وهم المشرفون على الجيوش الإلكترونية والاعتقالات والتعذيب وملفات أمن واقتصاد.. تلك المرحلة بنجاحاتها وفشلها مرت من دون نتائج كارثية للأمير، لكن المرحلة المقبلة تحتاج إلى

مستشارين ومخططين من طراز فكري ومستوى مختلف حتى يتمكن من إدارة صراع مع قوى عالمية مدعمة بمخططين ومفكرين ومعدات وجيوش ومخابرات وغير ذلك.. الحديث هنا عن الولايات المتحدة التي لن تصمت حين ترى أنها تفقد السيطرة على ما تعتبره نفطها وداعم عملتها. لقد اختلقت واشنطن الحروب منذ قرون حتى تهيمن كقوة وحيدة على العالم، وقد تحقق لها ذلك بعد الحربين العالميتين، ثم تعزز بهزيمة وتفكك الاتحاد السوفييتي نهاية تسعينيات القرن الماضي لتصبح الولايات المتحدة صاحبة الأمر والنهي، وإن كان تحت السيطرة السياسية للصهيونية.. سلبِها من خيراتها ومزارعها لن يُجلسها في انتظار الفرج وضربة حظ.. ومقارعتها تحتاج إلى رجال في مستوى المسؤولية.

الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، حتماً ليس مثل الأمير عمر ابن عبد العزيز، الذي لم يكن مرتاحاً لتصرفات الخلفاء الأمويين ولا الحاشية، وعندما تسلم الخلافة جردهم من أموالهم وحليهم وأنصف الشعب، ولكنهم اغتالوه بالسم في عز شبابه. الأمير محمد وإن كان قد جرد أقاربه من بعض أموالهم لمقاومة الفساد؛ فلديه أموال ويخوت وقصور في الداخل والخارج، لم يمتلك رؤساء عرب مثلها، وإن كان الكثير من الملوك والأمراء لهم ما استطاعوا جمعه وتملكه من تلك القصور والأموال والحسابات الخارجية.

في أكتوبر ٢٠١٧ استضاف مؤتمراً اقتصادياً في الريتز كارلتون، ودعا إليه أيضاً أقاربه ورجال الأعمال من الداخل والخارج؛ فحضروا

للاستفادة من المشاريع الجديدة للأمير. غادر المشاركون الأجانب واكتشف الآخرون أن غرفهم الفندقية خلت من شفرات الحلاقة والنظارات وكل ما يمكن استعماله للمقاومة أو الانتحار. استمر الاعتقال والتحقيق وتسجيل الحسابات ومحتوياتها والأصول الثابتة، وجاء دور التعذيب طلباً للتنازل عن حصة من تلك الأصول. استشعر العالم ما يحدث وتسربت الأخبار ولم يتدخل أي طرف لنجدة المخطوفين كون الإجراء جاء ضمن مكافحة الفساد، وجمع الأمير مائة مليار دولار لخزانة الدولة.

بعد تخفيف أموال الأمراء والأغنياء قسراً، قام الناجون الذين لم يحضروا إلى الرياض، والذين في الرياض ولم يتم جلبهم وحسابهم بعد، قاموا بالتخفيف من مظاهر الأبهة. بيعت أصول كثيرة لسعوديين في الخارج، وطرح أفراد من الأسرة الحاكمة كميات كبيرة من المجوهرات للبيع في الرياض خوفاً من المصادرة وبغرض تهريب النقد الأخضر إلى الخارج انتظاراً لليوم الأسود.

لم يعد لقب أمير مشاعاً لخمسة عشر ألفاً من العائلة، ولم يعد موقعهم يؤهلهم للتكسب عبر القروض البنكية السهلة وبيع الحلول والتهرب من دفع الفواتير. أصبح على الأمراء أن يعملوا مثل غيرهم، ومن لا يستطع دفع فواتير مياه المزارع تركها للتصحر.. صار للبلد أمير واحد فقط انتزع المسؤوليات من الجميع. حتى إخوة الأمير شعروا بالخوف؛ فباعوا يخوتهم وتخففوا، ربما تذكروا أشياء من صباهم مع أخيهم الأسمر الصغير. اختلطت النظرة إلى الأمير، سواء من أقاربه أو

شعبه أو محيطه العربي وفي العالم. البعض رأى في تصرفاته إصلاحاً وآخرون قالوا تسرعاً وتهوراً.

لم تكن التطورات السياسية أوضح من غيرها؛ فالأمير مال لمحمد ابن زايد قائد مسيرة التطبيع مع إسرائيل من دون خجل أو مقابل، وكاد الأمير ينغمس مع بلاده في الأمر لتعزيز مكانته وضمان الدعم من واشنطن، لكن الملك سلمان فرمل ولده، وجاءت حادثة جمال خاشقجي لتضع العالم على مسافة من الأمير وتصرفاته. تجدد خطر التطبيع كثمن يدفعه الأمير للرئيس ترامب بعد أن دفعت بلاده ودول الخليج الجزية العلنية لترامب للحماية من الخطر الإيراني الوهمي. حين سقط ترامب وجاء بايدن شاهراً العداء للأمير وبلاده كان ذلك بمثابة مقتل للتطبيع ومحفز للأمير للتفكير والتوجه إلى طرق أخرى.

طالع الأمير محمد في شبابه سيرة الإسكندر الأكبر وتوسعه وغزواته، لم يكن الأمير على الأرجح آنذاك يتطلع للحكم؛ فوالده كان كبيراً في السن بعيداً عن تسلسل تولي الحكم، لكن موت عمين ملكين في عامين متتاليين، وضع والده كبير السن في المقدمة، وتحسنت فرصه، بل جاءت ضربة الحظ باختيار والده له وتقديمه في المناصب المهمة بسرعة، وأصبح وزيراً للدفاع وأسرع في شن الحرب على اليمن ظناً منه بالتصدي للتوسع الإيراني الذي كان يرهب الخليج العربي خصوصاً وأن قادة إيران تبنوا مبدأ تصدير الثورة وصاروا يتبجحون بامتلاكهم السيطرة على أربع عواصم عربية.. فتورط الأمير في اليمن لمنع التوسع والتأثير الإيراني على حدود بلاده البرية الطويلة.

تزامن تولي الملك سلمان وابنه محمد لمقاليد الحكم وإدارة البلاد مع الفترة التي عقد فيها الرئيس الديمقراطي باراك أوباما الاتفاق النووي مع إيران، وهو ما كانت دول الخليج تنظر إليه بمثابة كارثة، وسعت جاهدة، مثل إسرائيل، لمنع توقيع الاتفاق الذي كان بالنسبة للسعودية والخليج العربي داعماً قوياً لحكم الملالي في طهران. الاتفاق ينهي عزلة طهران الاقتصادية والسياسية، وبالتالي سيمهد الطريق أمامها للتوسع في الإقليم العربي، وساد التحليل أن الاتفاق النووي عاجز عن ردع إيران لصنع القنبلة النووية. لقد فشلت الدبلوماسية الخليجية آنذاك في إقناع واشنطن بوضع شروط على إيران بعدم التدخل في الإقليم!! وحين تذكر الخليجيون أنهم فقدوا عراق صدام حسين وجيوشه التي كانت الرادع لإيران، حينذاك توجسوا شراً، وبدأ التفكير في شكل ما من التعاون المشترك مع إسرائيل ضد إيران.

حالف الحظ حكومات الخليج العربي بنجاح الجمهوري ترامب في الرئاسة وإلغائه فوراً للاتفاق النووي مع إيران وقبضه الثمن من الخليج. ارتاح الأمير محمد وتحالف مع ترامب عبر صهره، ثم التفت إلى منافسيه في المنطقة وفي المملكة الإخوان المسلمين أينما كانوا، وكل من يدعمهم، وهكذا أصبحت قطر في دائرة الخصوم ومعها تركيا أردوغان، وضم الأمير إليه مصر ودول الخليج، وحاول إضعاف حزب الله بإقالة رئيس وزراء لبنان الموالي لهم.. بالطبع شدد الأمير التصدي للوهابية في بلاده، وملاحقة المعارضين في

الداخل والخارج، حتى وضعت حادثة خاشقجي حداً للتهور الفظ، خصوصاً بعد عودة الديمقراطيين للحكم ونهاية مرحلة ترامب الجمهوري صديق الأمير.

لحسن حظ المملكة أن الأمير براغماتي رغم ما يبدو من تشدده وحجم وسرعة قراراته. من المؤكد أنه أعاد التقييم بعد عودة الديمقراطيين رافعين ولاء العداء له ولبلاده يريدون تحويل السعودية إلى دولة منبوذة، كما أعلن بايدن غير مرة، ويريد الرئيس محاسبة الأمير!! على الطرف الآخر يريد الأمير تثبيت سلطاته وملك والده وإرثه المنتظر؛ فاستغل حرب أوكرانيا التي قلبت الطاولة.. قبيل الحرب الأوكرانية تقبل الأمير وساطات كويتية لإعادة العلاقات مع قطر، وعمق التحول الاجتماعي في المملكة، وباشر في وقف حرب اليمن وإيجاد الحلول للمشكلة. بعد حرب أوكرانيا وتجلياتها على صعيد العلاقات الأميركية السعودية، عمق الأمير من التحولات بمعاندة إدارة بايدن، والتصالح مع تركيا وإيران، وإقناع الدول العربية بإعادة سوريا إلى الجامعة العربية وكسر الطوق الاقتصادي الأميركي عنها، وكان قد ساهم في تصالح داخلي في العراق، وتصالحه مع طهران قد يساهم في حل معضلة لبنان.. ووضع الشروط لقبول التطبيع مع إسرائيل التي لو تحققت يكون التوازن الحربي في المنطقة قد تحقق ويكون السلام قد بدأ خطواته الأولى بين الفلسطينيين ودولتهم عاصمتها القدس وبين إسرائيل.

ماذا بعد.. وإلى أين؟ الظروف المتاحة للأمير منذ صيف ٢٠٢٣

تؤهله لدور قيادي محلي، إقليمي وموقع عالمي، لو ضمن صفاء الحال في الداخل ووجد الثقة بينه وبين أنداده المخفيين ويدمجهم بشكل جديد وآمن في المسيرة.. فموقفه من واشنطن وصلحه مع طهران وإنجازاته التصالحية العربية في العراق وسوريا ولبنان وتهدئة عملية التطبيع وعدم إعلان العداء لإسرائيل رغم توجب الحذر والحيطة من ألاعيبها الدعائية.. كل ذلك يحمل في طياته بذور الخير، وأيضاً يعرض الأمير ونهجه لمخاطر غير محسوبة. من الضروري توسيع وتحديث دائرة الاستشارة وأساليبها، وعدم التردد في تبوؤ موقع قيادي عربي إسلامي عبر الإصرار على حل عادل لقضية فلسطين، وأفعال تنموية لمصلحة الأمة ككل.. وقبل هذا وذاك إعلان تعريف جديد للعلمانية العربية وتبنيها لتكون خلفية نظرية لهدف سياسة حكم الأمير في المملكة ومحيطها ولو بعد حين.

الفصل الثاني

الهدف: الحكم والتحكم

الصراع على السلطة باسم الدين

بعد انتهاء عصر الخلافة الإسلامية المتمثل في الدولة العثمانية، قامت محاولات عربية وإسلامية لتجديد الخلافة ضمن استحواذ ذاتي. حاول ملك مصر استيراث الخلافة من الأتراك، وحاول كل من ابن سعود في نجد والشريف حسين في الحجاز الاستخلاف بدعم إنجليزي، وعقدت مؤتمرات في الهند ولندن وغيرهما لهذه الغاية. لكن الاستعمار الحديث كان له خطط أخرى؛ فهم لم يقضوا على الخليفة ونظام الخلافة في إسطنبول لإحياء خلافة أخرى، بل أرادوا وخططوا ونفذوا تجزئة دولة الخلافة إلى دول إقليمية، بوسعها الاعتماد على الإسلام كنظام شكلي طائفي، ولكن ليس كخلافة تضم شعوب الإسلام. هذا الحال هو الذي شجع على نشوء وبداية حركة الإخوان المسلمين بعد أربع سنوات من إنهاء الخلافة؛ وبهدف مقاومة الاستعمار الغربي الاحتلالي ولحماية الدين كمؤسسة حاكمة، أو تمكينه من الحكم. هكذا كان لا بد من التشدد الإخواني في الرؤية والتفسير الديني؛ لمحاكاة الزمن الاحتلالي، ولهذا بالذات تم إحياء فكر ابن تيمية الذي تشكل في ظل الاحتلال المغولي للدولة العباسية،

وانغمس أتباعه في القسمة الطائفية بين حب وعداء وتشريع وتكفير للطوائف.

أحيت حركة الإخوان مفهوم الحاكمية لله، وبالتالي وبينما هم يرشدون الناس إلى دينهم ويعادون الاحتلال والاستعمار، فهم يهدفون لتولي الحكم نيابة عن الله ولحماية دينه بعد سقوط الخلافة، وهذا ما أوقعهم في خلافات وصراعات مع أنظمة الدول القومية، مثل: مصر وسوريا وتونس والجزائر والعراق، بينما ادعت الدول الإسلامية في الخليج أنها تحكم باسم الله، وأنها تتبع التشريع الإسلامي الوهابي السني، ووجدت من المشايخ من يأمرون بطاعة أولي الأمر.

يقصد بمصطلح توحيد الحاكمية: إفراد الله وحده في الحكم والتشريع؛ فهماً لقول الله تعالى: «أن الحكم إلا لله، أمر ألا تعبدوا إلا إياه». وقوله: «والله يحكم لا معقب لحكمه»، وقوله: «إن الله يحكم ما يريد»، وقوله: «ولا يشرك في حكمه أحداً»، وقوله: «أفحكم الجاهلية يبغون، ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون»، وقوله: «وما اختلفتم فيه من شيء؛ فحكمه إلى الله»، وقال تعالى: «وإن أطعتموهم إنكم لمشركون». هكذا تم تفسير معنى (حكم) بأنه يعني التحكم وإدارة العباد، وليس حكماً بمعنى التحكيم والفصل في الشيء.

يعتبر مبدأ الحاكمية هذا، أحد أبرز المصطلحات الدينية التي اتخذتها المذاهب والتيارات الإسلامية في تأصيل موقفها من الحكم والحاكم ومؤسسات الدولة كافة، ورفض بعض تلك الجماعات الاشتراك في العمل السياسي في البرلمان كونه يشرع قوانين من وضع

الإنسان، وهي شكل من أشكال منازعة الله في أحد اختصاصاته في التشريع، فضلاً عن رفضهم الدستور الوضعي؛ كونه ينص على أن السيادة للشعب وهو ما ينازع الله أيضاً في سيادته على الجميع. فالله هو الحكم العدل، له الحكم والسيطرة والأمر، لا شريك له في حكمه وتشريعه. الاستنتاج: كما أن الله لا شريك له في الملك وفي تدبير شؤون الخلق، كذلك لا شريك له في الحكم والتشريع.

الاستعمال الأول لنظرية الحاكمية كان أثناء معركة صفين، سنة ٣٧ هجرية، بين علي بن أبي طالب، ومعاوية بن أبي سفيان، وكان السبب في ظهور النظرية هو أن فريقاً من جيش علي رأى في رفع المصاحف من قبل جيش معاوية دعوة للاحتكام إلى كتاب الله، بينما رأى علي بن أبي طالب أن الأمر لا يعدو كونه خدعة الهدف منها كسب الوقت، والالتفاف على نتائج المعركة التي كانت في طريقها للحسم على يد جيش علي. لكن المناصرين لفكرة الاحتكام لكتاب الله خيروا علياً بين النزول على رأيهم وبين الحرب، مدعين: أن رفض الاحتكام لكتاب الله كفر! فما كان من علي بن أبي طالب إلا أن رد عليهم: «هذا كتاب الله بين دفتي المصحف صامت لا ينطق ولكن يتكلم به الرجال». أي أن القرآن يخضع في النهاية للتفسيرات البشرية المختلفة بعد موت الرسول. هكذا نشأ الخوارج الذين قتلوا الإمام علياً، وفشلوا في محاولاتهم قتل معاوية في دمشق، وعمرو بن العاص في مصر، كون الثلاثة، في رأيهم، هم الذين تسببوا في الخلاف بين المسلمين.

قبل معركة صفين بستة وعشرين عاماً توفي النبي، وذلك يوم

الاثنين الثاني عشر من ربيع الأول، في العام الحادي عشر للهجرة، أي ما يوافق العام ٦٣٣ ميلادي ٨ من شهر يونيو، وكان له من العمر ثلاثة وستون عاماً. أصيب الرسول بحمى بعد حجة الوداع، ونسبت له أحاديث توقع فيها الارتقاء إلى الرفيق الأعلى قريباً، واشتد عليه المرض في بيت أم المؤمنين ميمونة؛ فصار يسأل: أين أنا غداً؟ فعرفوا أنه يريد بيت عائشة؛ فنقل إليها متكئاً بين علي بن أبي طالب والفضل ابن عباس، وقضى أسبوعاً عند عائشة ومات.

المهم هنا أن الرسول لم يحدد من سيكون خليفته، لا في خطبة الوداع ولا في أيام المرض، بالرغم من تيقنه بقرب النهاية، ولا طالب بفرض نظام حكم معين من بعده. أثناء تجهيز الرسول المتوفى للدفن، حدث اللقاء في سقيفة الأنصاري بني ساعدة، وآلت الخلافة لأبي بكر الذي أوصى بها حين مرض لعمر بن الخطاب، الذي طعن أثناء الصلاة سنة ٢٦ هجرية، ومرض عدة أيام فرض فيها لقاءً تشاورياً بين كبار الصحابة (الإمام علي، وعثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله)، ولم يأذن لهم بالمغادرة حتى يختاروا من سيخلفه، وكان عمر قد رفض التوريث وبقاء الخلافة في ابنه وعائلته. اختار المجتمعون عثمان بن عفان، واعتبر علي هذا الأمر انحيازاً ضده. بعد تسع سنوات، حوصر منزل الخليفة عثمان، وتم قتله ونصب علي بن أبي طالب خليفة؛ فرفض معاوية في الشام المبايعة؛ فحدثت حرب صفين وما تلاها، حتى آل الحكم لمعاوية والأمويين ثم الصراع مع العباسيين. في كل

هذه الأثناء كان هذا السلف من الخلفاء يعتبرون ذواتهم يحكمون باسم الله، وهم من يدير الحكم في الأقاليم، وبالطبع يحكمون باسم الدين، أي بنظام الحاكمية لله ولكن من خلالهم.

(من عام وفاة الرسول ١١ هجرية حتى ٤١هـ حكم ٥ خلفاء، ومع عام ١٣٢هـ أصبحوا ١٩ خليفة، ومع نهاية الخلافة العباسية ٦٥٦هـ أصبحوا ٥٦ خليفة -غالبيتهم أبناء جوارٍ- ومع سقوط دولة المماليك ٩٢٣هـ أصبح مجموع الخلفاء ٧٥، وبينما في أوروبا قامت ثورة الفلاحين وإصلاح مارتن لوثر للديانة استولى العثمانيون على الخلافة في الدول العربية كلها، ومع نهاية خلافهم ١٣٤٢هـ كان عدد مجموع الخلفاء قد بلغ ١٠٢ خليفة).

جدد الشيخ ابن تيمية (٦٦١هـ - ٧٢٨هـ) مجموعة أفكار دينية سلفية منها مبدأ الحاكمية لله، وذلك مع نهاية الخلافة العباسية على يد المغول؛ الذين في عهدهم ولد ابن تيمية وعاش وتوفي، أي في عهد المماليك البحرية. بعد حوالي خمسة قرون اعتمد الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١١١٥هـ - ١٢٠٦هـ) على المبدأ نفسه وعلى الكثير من أفكار ابن تيمية، وتحالف مع آل سعود؛ لإقامة المملكة (موازية للخلافة العثمانية وخارجة عنها) ضمن نظام حكم الله عبر قرآنه وشرائعه والسنة النبوية، حسب تفسير المعنيين طبعاً.

منذ قيام المملكة العربية السعودية ومع ازدياد قوتها المالية، تعاظم تأثيرها الديني بالمفهوم الوهابي، بل وتأويل بعض آراء ابن تيمية للمزيد من التشدد، وتوسع الأتباع خارج جزيرة العرب وعبر العالم

الإسلامي بشكل محدود، حتى انتهت الخلافة العثمانية. (انتهت على يد الوهابيين وأتباعهم في الجزيرة العربية، وعلى يد أتباع الشريف حسين وأولاده من الهاشميين، وبدعم أو رضاء شعبي عربي إسلامي كنتيجة للظلم الذي عايشه أتباع الخلافة العثمانية الإسلامية في كل مكان).

في الهند، طرح أبو الأعلى المودودي (١٩٠٣م - ١٩٧٩م) فكرة الحاكمية، وكان قد أسس جماعة إسلامية وانتقل بها إلى باكستان بعد الانفصال عن الهند، وطالب الحكومة باعتماد نظام الحكم الإسلامي؛ فاعتقل وحكم عليه بالإعدام، ثم خفف حكم الإعدام إلى السجن مدى الحياة نتيجة لردود الفعل الغاضبة والاستنكار الذي واجهته الحكومة الباكستانية آنذاك، ثم اضطروا بعد ذلك إلى إطلاق سراحه. وهو صاحب فكرة ومشروع إنشاء الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وبعد إنشائها صار عضواً في مجلس الجامعة، وكان عضواً مؤسساً في المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي.

في مصر طالب سيد قطب (١٩٠٦م - ١٩٦٦م) بفكرة الحاكمية في كتابه (معالم في الطريق) وفي كتبه الأخرى. في العام نفسه الذي ولد فيه سيد قطب، ولد أيضاً حسن البنا (١٩٠٦م)، مؤسس حركة الإخوان المسلمين في عام ١٩٢٨. حسن البنا تم اغتياله بعد أن اتهمت الحكومة المصرية جماعته باغتيال محمود فهمي النقراشي (١٨٨٨م - ١٩٤٨م) رئيس الوزراء، ومن قادة ثورة ١٩١٩ في مصر، وترأس الوزارة مرتين. اغتيل في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ على يد عبد المجيد

أحمد حسن. قيل إن الحكومة أرسلت من أطلق النار على البنا، وأنها أمرت بعد إسعافه بتركه ينزف. لكن آراء حديثة وعلى لسان معاصرين إخوانيين قالوا إن التنظيم السري للإخوان هو الذي قتل البنا كونه دخل في إجراءات تصالح مع الحكومة، إثر مقتل النقراشي وعدة عمليات تفجير وإحراق حدثت في القاهرة، وإن البنا كان على وشك الاستجابة لشروط الحكومة بالإدلاء بمعلومات حول التنظيم السري وأماكن تخزين الأسلحة.

أما سيد قطب فقد عمل بوزارة المعارف بوظائف تربوية وإدارية، وانضم إلى حزب الوفد المصري (العلماني) لسنوات، وتركه في عام ١٩٤٢ على إثر خلاف. ابتعثته وزارة المعارف إلى أمريكا لمدة عامين وعاد عام ١٩٥٠، حيث انضم إلى جماعة الإخوان المسلمين، وخاض معهم نشاطهم السياسي الذي بدأ منذ عام ١٩٥٤ ضد نظام ثورة يوليو واستمر إلى عام ١٩٦٦، حيث اعتقل وحوكم بتهمة التآمر على نظام الحكم، وصدر الحكم بإعدامه، وأعدم في العام نفسه.

اعتبر الإخوان أنفسهم من المشاركين في ثورة يوليو ١٩٥٢، وكانت مجموعة من الضباط الأحرار بالفعل من الإخوان، وكان الرئيس جمال أحد أعضاء التنظيم السري للإخوان. جاء الاختلاف بين الطرفين حول أسلوب الحكم، وللرئيس جمال خطاب بالصوت والصورة يتحدث فيه عن مطالب الإخوان بالحاكمية لله: «طيب ازاي ربنا يحكم إذا ما كان في رسول؟ كلنا عارفين إنه في أول الإسلام كان هناك فيه رسول. يقولوا نحن نرفض التمثيل الشعبي، نرفض البرلمان،

نرفض كل هذا ولكن حكم الله، مين حكم الله؟ المرشد، أكبر واحد فيهم هو خليفة الله وهو رسول الله، وأحنا كلنا كفرة، مش أحنا بس كل العالم كل الدول العربية حتى اللي هم قاعدين فيها النهاردة، كل الدول العربية دي كافرة بملوكها برؤسائها بكل واحد فيهم كافر، ده الكلام اللي قالوه، ومحدش مسلم غير الإخوان المسلمين. طبعاً اعتقلوا واعتقلنا أيضاً جميع تنظيمات الإخوان المسلمين القديمة، قلنا العملية مش بسيطة لأنها مش اغتيال جمال عبد الناصر، حيطلع ألف واحد زي جمال عبد الناصر، لكن اغتيال الشعب لا يمكن أحنا نقبله»...

إذن بالعودة إلى الأصل؛ نجد أن الرسول لم يحدد نظام حكم يتبعه؛ فصار أبو بكر خليفة للرسول حتى لا يأخذ الأنصار الخلافة، وخلف أبا بكر خلفاء تولوا الحكم باسم الدين بما يتناسب مع استمرارية الحكم في ورثتهم، وعندما سقطت الخلافة العباسية على يد الاحتلال المغولي جدد ابن تيمية حينذاك فلسفة الحاكمية لله، وهي ما اتبعه بشكل أو بآخر الأمراء والملوك السنة لاحقاً، وما طبق في الخلافة العثمانية غير العربية.

مجموع أفكار ابن تيمية أعيدت إلى الحياة من قبل محمد بن عبدالوهاب والدولة السعودية، وهي التي طبقت وعززت نشر هذه الأفكار عبر العالم تدريجاً، ثم بشكل متسارع بعد سقوط الخلافة العثمانية؛ فتولدت المشاكل والصراعات بين حملة هذه الأفكار والأنظمة الحديثة بعد نهاية الخلافة العثمانية. حركة الإخوان المسلمين أصبحت الأم الشرعية للحركات الجهادية فيما بعد، وتعاونت مع دول

الخليج، وفي مقدمتها العربية السعودية، ضد كل الأنظمة العربية الجمهورية.

بعد هزيمة فكرة القومية العربية، والنظام المصري عام ١٩٦٧، ومعه السوري، التي قيل زوراً إنها أنظمة اتبعت العلمانية، انتعش المد الإسلامي بين طبقات الشعب، واضطرت الأنظمة الحاكمة للسكوت على الإسلام السياسي، واستفادت أنظمة عربية، مثل: مصر السادات من الإسلام السياسي لمحاربة الناصرية، كما استفادت الدول العربية الملكية واطمأنت إلى استمراريتها ودعمت انتشار الإسلام السياسي. كذلك استغلت الولايات المتحدة الإسلام السياسي ونشطت المجاهدين ضد السوفييت في أفغانستان وسلحتهم. حتى في ظل الكوارث التي نشأت بعد الربيع العربي من جماعات الإسلام السياسي وتفريخاته لم تعلن واشنطن وحلفاؤها حركة الإخوان كإرهابية؛ لكنها شيطنت فقط تفريخاتها وليس فكرها. مجريات العقد التالي للربيع العربي والخراب الذي حل في عدة دول عربية جمهورية بدعم إعلامي ومالي وسياسي وتسليحي غربي وتركي وخليجي، يعود الفضل فيه لتفريخات حركة الإخوان وتفاسير ابن تيمية ومساعي تسليم السلطة للحكم عبر خليفة على الأرض، مثل البغدادي خليفة دولة داعش.

طبقاً لمواثيق الجماعة؛ فإن الإخوان المسلمين يهدفون إلى إصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي من منظور إسلامي شامل، في مصر وفي الدول العربية التي ينشط فيها الإخوان المسلمون، مثل: الأردن والكويت وفلسطين والسعودية، وبقية الدول العربية. كما أن

الجماعة لها دور في دعم عدد من الحركات الجهادية التي تعتبرها حركات مقاومة في الوطن العربي والعالم الإسلامي ضد أنواع الاحتلال أو التدخل الأجنبي كافة، وتسعى الجماعة في سبيل الإصلاح الذي تنشده إلى تكوين الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم، ثم الحكومة الإسلامية؛ فالدولة؛ فأستاذية العالم، وفقاً للأسس الحضارية للإسلام، عن طريق منظورهم. وشعار الجماعة «الله غايتنا، والرسول قدوتنا، والقرآن دستورنا، والجهاد سبيلنا، والموت في سبيل الله أسمى أمانينا».

هل يعقل، وهل فعلاً أن الوهابية كانت ابنة لحنبلية ابن تيمية، وأنها والدة الجماعات السلفية التكفيرية؟ هل هي كما ينسب إليها ويقال عنها من تخلف متعمد يقصد منه تفريق صفوف الإسلام؟ والد الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأخوه وأهله حذروا أمير الدولة السعودية الأولى من شطط ابنهم، ولكن الأمير تحالف معه ليفرض الشيخ رؤيته الدينية من دون نقاش، ويترك للأمير المكتسبات من المغازي مع اقتطاع بعضها له.

كانت نَجَد في وسط جزيرة العرب تضم عدة إمارات شبه مستقلة، وكان لمحمد بن سعود إمارة مقرها الدرعية قرب مدينة الرياض الحالية، (محمد الأول بن سعود الأول بن محمد بن مقرن بن مرخان ابن إبراهيم بن موسى ١٦٩٧م - ١٧٦٥م) وبعد اتحاده مع الشيخ محمد بن عبد الوهاب كفر هذا كل بلاد المسلمين، واعتبر إمارته هي دار الإسلام الوحيدة، وطالب المسلمين بترك ديارهم والهجرة إلى

الدرعية للانضمام إلى الدين المتجدد. الاستثناء لمن لا يهاجر هو أن يهدم القبور التي تزار في بلاده ليصبح أميرها، يعني لو هدم مصري قبوراً تزار في بلاده يصبح هو الأمير في نظر الوهابية. وقد راسل الشيوخ من إمارات نجد الأقرب للدرعية، وخاطبوا الشيخ أنهم ليسوا كفاراً، وأن الإمام أحمد بن حنبل كان يزور القبور، بل قال الحنابلة: إن بغداد لن يصيبها ضرر طالما بها قبر الإمام ابن حنبل، وحاولوا ثنيه عن تكفيرهم لأنه كان يغزو تباعاً الأقربين جغرافياً.

تتلمذ الشيخ ابن غنام على يد محمد بن عبد الوهاب وألف كتاباً صححه وراجعه الشيخ، ويذكر فيه كلمة غزونا كذا وكذا (يعدد أسماء الأماكن) من إمارات نجد وقبائلها ٣١٧ مرة، «غزونا الكفار في...»، والغزو يعني النهب والسلب والسبي وتوزيع الغنائم وإرهاب كل من لم يهاجر إلى الدرعية ليصبح مسلماً يشارك في الغزو والنهب. حتى ابن تيمية لم يقسم بلاد المسلمين إلى دار كفر ودار إسلام، والحنابلة وابن تيمية لم يكفروا دون نقاش سوى الشيعة والمعتزلة، وليس مثل الوهابية التي كفرت جميع المذاهب ما عدا مهاجري وسكان الدرعية وتوسعاتها الجغرافية تبعاً للاحتلال. بل إن الشيخ محمد يقول في كتابه (التوحيد): إن كفار زمانه زادوا على كفار قريش بخصلتين.

أثناء غزواته في نجد ومن ثم الحجاز هاجم الوهابيون مكة والمدينة ودمروا قباب قبور الصحابة وجردت الخلافة العثمانية عليهم عدة حملات، وأنهت دولتهم الأولى ولكنهم عادوا مجدداً؛ لضعف الخلافة العثمانية واضطرارها لسحب قواتها من الدرعية ومن كل نجد.

واستمرت الغزوات ووصلت إلى إمارات الخليج حتى استقر الوضع للدولة السعودية الثالثة بقيادة عبد العزيز، ودعم مباشر من الإنجليز الذين مكنوه من مكة وأمنوا حدوداً لدول الخليج الحالية، وأخذوا تعهداً بعدم مناهضة قيام دولة لليهود في فلسطين، ونفوا خصمه شريف مكة إلى قبرص، وكان حليف الإنجليز وقاد الثورة (العربية الكبرى) ضد الخلافة العثمانية أملاً في وعد الإنجليز بتوليته خلافة عربية.. ومن ثم تولى الأمريكان التبني للوهابية بعد الحرب العالمية الثانية.

انتشار الفكر الوهابي في شبه الجزيرة جاء بالقوة، وانتشاره في إمارات ومن ثم دول الخليج جاء نتيجة للترهيب والخوف من الضم، أما الانتشار العربي وعبر العالم؛ فقد اعتمد على أموال النفط. أقيمت من أموال النفط جامعات إسلامية عديدة استقبلت طلاباً محليين وعرباً مهما كان مستواهم المدرسي، ودخل الفقه الوهابي في كل العلوم قيد التدريس، وكان الإلمام به شرطاً للتخرج، ومن لوحظ عليه الاعتراض وضع أمام خيار الطاعة أو الفشل الدراسي. التكتيك نفسه استعمل مع شيوخ وأساتذة جامعات عرب استجلبوا لفترات محدودة مدرسين لمواد الشريعة والدين ضمن الفقه الوهابي، وبرواتب أضعاف ما كانوا عليه في بلدانهم؛ فأصبحوا من أصحاب المصالح ولم يعنهم الأمر كثيرًا؟ أن يخففوا من النظرة الوهابية، وعندما عادوا إلى بلادهم احتفظوا بالعلاقات ومناصب مجالس الإدارات، وترشيح طلاب وأساتذة جدد للسفر والعمل في الجامعات السعودية ومراكز البحوث. إضافة إلى أسلوب التعلم والتعليم وتوزيع الكتب مجاناً على طلاب

الجامعات العربية، فتحت السعودية مجالات العمل للمختصين من مهندسين وأطباء وغير ذلك حتى العمال غير المهرة. كل هؤلاء كان عليهم التماهي مع الأعراف والتقاليد والأفكار الوهابية المفروضة، واعتبار الوضع الاقتصادي المريح في السعودية منحة من الله؛ مكافأة على الالتزام بالسنة السلفية والأصولية القائمة عملياً على فقه ابن تيمية، وممارسات ونظام الوهابية التي استمر شيوخها في رقابة وتوجيه المجتمع، حتى انقلب عليهم ولي العهد محمد بن سلمان.

الملاحظ أن ممارسات الأمير محمد ضد شيوخ الوهابية لم تواجه أي نقد في الداخل من الشيوخ الذين استفادوا ونصروا ونشروا الوهابية في كل مكان، وجلهم في الخارج صمتوا وتركوا شيوخ الوهابية في السعودية يواجهون مصيرهم وحدهم في غياهب النسيان؛ وهذا إنما يدل بوضوح على استمرارية استفادة الشيوخ بشكل أو بآخر ثمناً لصمتهم عما حدث، لكنهم لم يتوقفوا عن مواقفهم التكفيرية للغير.

منذ تسلم الإخوان المسلمين مقاليد الحكم عبر الانتخابات في مصر على إثر الربيع العربي استفاقت الدول الخليجية الداعمة سابقاً للإخوان على خطر صندوق الانتخابات وتفاعله إسلامياً، خصوصاً وقد نجح الإسلاميون في تونس ومن ثم في المغرب عبر انتخابات؛ فجاء الانقلاب ٢٠١٣ ودعمت السعودية والإمارات الجيش في مصر للتخلص من نظام الإخوان، بعد أن كانت تدعم الإسلام السياسي، وتدفعه للتسلح وخلق الفوضى بالنتيجة. الاستفاقة في مصر وسوريا والعراق والأردن وليبيا وتونس والجزائر أنتجت الاستمرار في أسلوب

انتخابات مضمونة النتائج؛ فمصر الرئيس السيسي لا تقدر على الشروع في انتخابات حرة بالفعل، كون جماهير الإخوان وكوادرهم بالاشتراك مع السلفيين وأغلبية المجتمع سيكتسحون النتائج لمصلحتهم، لذلك ترى الأنظمة العربية بعد كارثة الربيع أن ضمان الديمقراطية هو في إبعاد الإسلام السياسي عنها.

تكالب الزمان على الإسلام السياسي رسمياً بسبب فشله في إدارة الأمور – سواء أكانت السياسية أم الإدارية أم الاقتصادية – حيث تسلموا الحكم (مصر وتونس والمغرب والسودان). كما أن الثورات، التي تولوها بدعم خارجي وحسموا الأمور فيها عبر تنظيمات تكفيرية، تحولت إلى خراب للبلاد والعباد كما في سوريا واليمن وليبيا، أو حتى في العراق حيث دخل نواب أكبر الأحزاب الفائزة إلى مبنى البرلمان وهم يلبسون أكفانهم تعبيراً عن طاعتهم المطلقة للإمام. لم يتخذ الإسلام السياسي أيضاً موقفاً حاسماً من التدخلات الغربية واحتلال العراق وضرب سوريا، ولم يظهر لهم موقف واضح ضد إسرائيل. وكانت الضربة الأقوى للتنظيمات الإسلامية المسلحة هي الانقلاب في موقف الإمارات العربية وقيادة المملكة العربية السعودية، ولكن لم يرتفع صوت إسلامي مؤثر يعادي الإمارات والسعودية على غرار الأصوات ضد نظام مصر وسوريا والجزائر وتونس، ولا حتى بعد إقامة حائط مبكى يهودي في الإمارات لإقامة صلوات مشتركة أمامه.

عقد ثورات الربيع العربي، وانتقال الإسلام السياسي من التنظير بالدعوة والتأطير، إلى استلام الحكم أو السلطات في عدة دول، لم

يقدم لهم أي فوائد؛ بل أثر فيهم سلبياً ودفع إلى الانكماش، والعودة إلى التشاغل في المجتمع وقوانينه وممارساته ولباسه وصلاته وصومه ودفنه لموتاه وزيارته للقبور وحوارات عذاب القبور وتكفير منكريه. هكذا.. ورغم التراجع على أعتاب الهزيمة للإسلام السياسي، والتراجع في عدد الدول التي يحكمونها مباشرة، نجد التمدد مستمراً في المجتمع للأفكار السلفية والأصولية، ولمعاداة الإصلاح ولأفكار الحداثة، حتى تلك الأفكار التي لا تتعلق بالدين مباشرة. أصبح هناك شكوك متأصلة بين الشعوب المسلمة وأنظمة الحكم التي بدورها تستشعر هذا التوجس؛ فلا تتخذ مواقف وتبقى على الحياد بين الإصلاحيين التنويريين والإسلاميين وأفكارهم المتشعبة، بل إن كل الدول العربية الآن على استعداد لتقبل تكفير كتاب ومبدعين؛ نتيجة لأية شكوى ممن قد يعتبر ذاته محتسباً يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر. هذه الأنظمة لا تحرم التكفير، ولا تضمن حرية التفكير والتعبير.

لقد تطور دور ومفهوم المحتسب حتى زال من دون أن يلغى، وتحول إلى واش من قوى الشد العكسي. مارس الرسول نظام الحسبة في الأسواق، وكان يحث على عدم الغش في الميزان، ومارسه عمر ابن الخطاب بالكرباج لمن وجد مخالفاً، ثم تطور الأمر لمنصب المحتسب، والذي يتخذ له مساعدين. كان للمحتسب خواص يتم اختياره على أساسها، مثل أن يكون حراً وذا حكمة وصرامة وعلم بالمنكرات الظاهرة، ومن أصحاب الرأي والاجتهاد، وصار من اختصاصه مراقبة ما يتعلق بحقوق الله مثل العبادات، وما يتعلق

بحقوق العباد في مجال الأسواق، مثل إصلاح المرافق العامة، وضمان الحقوق في المنازعات، وحماية الأجير من رب العمل، وغير ذلك.

لم يكن المحتسب قاضياً، ولكن من ضمن مؤهلاته أن يكون: «عاقلاً يميز بين الحق والباطل، عارفاً عالماً بالمعروف الذي يدعو إليه، والمنكر الذي ينهى عنه، وأن يكون بصيراً بالأمور وعواقبها؛ فيعرف ما يترتب على أمره ونهيه، وهل يؤدي أمره ونهيه إلى منكر أكبر؛ فيحجم؛ فيدرء السيئة الكبرى بالسكوت عن الصغرى».

هذه الوظيفة لم تعد قائمة الآن في الدول العربية، وأوكلت المهام إلى شؤون البلديات والشرطة والقضاء، لكن النظام نفسه لم يتم إلغاؤه؛ إذ بوسع أي مواطن مسلم تقمص دور المحتسب، والادعاء بالشكوى في المحاكم الشرعية على من يظنه مخالفاً لشرائع الدين أو ضاراً بأهدافه؛ أي استغلال الأمر للمكايدة والانتقام؛ كون الأنظمة العربية القائمة الآن تؤمن حقوق المواطنين ضمن قانون حديث متطور حسب ظروف البلاد، لكن المشتكي يقفز عن القانون المدني الذي يشمل مفاهيم حديثة للحريات الفردية، إلى الشرعي الديني؛ ليطالب بتنفيذ الأحكام الدينية الجامدة ضد من يفكر في الخروج عن تفكير ومفهوم ذلك المشتكي متلبس الإسلام.

الآن يستغل هذا النظام بالدرجة الأولى من جماعات دينية سياسية، تدفع أفراداً أو محامين للشكوى ضد مخالفين لهم في الرأي، وقد اتسع الاستغلال في هذا المجال وشمل الهجوم على خيرة الأدباء والعلماء، وإرهاب من يفكر في الاجتهاد الديني الإيجابي، أو ينادي

بالفصل بين الدين والسياسة، أو تجربة العلمانية التي لا تتعارض مع الدين التعبدي. هذا الحال القائم ليس وليد اليوم، ولكن مارسه منافقون من شيوخ السلاطين طوال التاريخ الإسلامي؛ فقتلوا وشتتوا شمل الأدباء والعلماء، وهم العلماء الذين يفتخر بهم كل المسلمين الآن، ولم يتغير الأسلوب الرقابي التكفيري الذي ما زال يطال الذين يحاربون من أجل التنوير.

في بدايات ثورات الربيع العربي في تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا، بنت الجماهير العربية آمالاً عريضة على إمكانية التغيير الإيجابي في منظومة الحكم القائمة منذ عقود، التي غلب عليها طابع الاستبداد السياسي أو الدكتاتوريات العسكرية. لكن الحروب الأهلية التي شهدتها ليبيا وسوريا واليمن والعراق، أثارت الكثير من مخاوف تيار واسع من الجماهير العربية من أن تؤدي المطالبة بالتغيير في بلدانهم إلى حالات شبيهة، دون أن ينسبوا تلك الاضطرابات والحروب إلى قوى «الثورات المضادة الخليجية والغربية»، التي أجهضت الثورات الشعبية الشبابية وحرفت مسارها «السلمي» وأرغمتها على النهج العسكري. أيضاً الدول التي أثارت ومولت وتسببت بتخريب الربيع العربي لم تقدم أي نقد ذاتي، أو حتى اعتراف علني بالخطأ الذي مارسته؛ بالرغم من كونها غيرت نهجها وانقلبت على الإسلاميين، ولكنها لم تنتقد أفعالها ودورها، أو حتى تضع حداً لنظام المحتسب البالي.

لقد سهلت الدول الغربية عبر تركيا (المسلمة العلمانية محبوبة

العرب) وبمشاركتها إرسال مقاتلين أصوليين متطرفين إلى سوريا وليبيا ودعمهم عسكرياً واستخبارياً، وهم في النهاية من خلقوا (داعش) بسلاح أمريكي وتمويل غربي وفقه وهابي. كل الفظائع التي مارستها قوى داعش والإسلام السياسي تطبق فقه الوهابية، وكل متأثر منساق للوهابية وأطرها أو حتى شكلياتها هو داعشي مستعد للتكفير أو لاضطهاد المرأة أو غزو وسلب غير السلفي من المسلمين، ناهيك عن المسيحيين، الذين أصبح السلفيون الداعشيون والمتأثرون بهم يحرمون الترحم على موتاهم من أبناء الوطن والعذاب والنضال والمصير المشترك، وينادون في المساجد، ومن على منابر التواصل الاجتماعي؛ بعدم تحيتهم أو المباركة لهم في أعيادهم أو أي اختلاط مع أطفالهم.. هذا هو مفهومهم للمواطنة!

انتهازية الإسلام السياسي والجهادي في دول الربيع العربي، صمتت عما فعلته داعش في سوريا والعراق، وما فعلته التنظيمات الإسلامية الأخرى المتصارعة الممولة من الخارج الخليجي والمدعمة معنوياً وتسليحاً من الخارج الغربي، وما فعلوه في المواطن العربي تقشعر له الأبدان، وكل ما عرفه العالم عن أفعالهم لا يكشف كل الحقيقة، ولا حتى جزءاً يسيراً منها. وكانت النتيجة هروب من يستطيع الهروب من بلاد الربيع إلى الغرب «الكافر» تحديداً، وليس إلى الخليج أو أفغانستان، أو الهروب من أطراف البلاد إلى مركزها؛ حيث ما يزال النظام القديم قائماً؛ كونه أفضل بمئات المرات مما عايشه المواطن الذي لم يتمكن من الهروب من كل البلاد.

المسؤولية والمسؤولون عن تلك الكوارث والانتهاكات للبشر ما زالوا خارج إطار المساءلة القانونية أو حتى المعنوية؛ لأن البلاد مازالت تلملم جراحها.. كما أنه لم يتطوع أي منهم لتقديم نقد ذاتي على الأقل، ما عدا الأمير محمد بن سلمان الذي أوقف الوهابية وممارساتها وشيوخها في اعتراف واضح بمساوئها ومآسيها.. كما أن الأمير يسعى لتنقية الحديث النبوي كمقدمة لتعديل سلبيات الموروث القائم على ذلك الفهم. أما الرئيس المسلم لدولة علمانية فلا مانع لديه من الدروشة ومن دعم المدروشين، وتبني جماعات الإسلام السياسي الهادفة أصلاً لإقامة أنظمة إسلاموية على غرار داعش، أو إمارات كأفغانستان! الرئيس أردوغان ورغم مصالحاته للأنظمة المحيطة وتراجعه عن الدعم العلني لهؤلاء إلا أنه لم يوجه أي نقد لذاته ورؤيته مما يوهم هذه الجماعات أنه مضطر للمهادنة مؤقتاً.

ما لا يقل عن ٢٠ حزباً أو حركة رئيسية تتبنى فكرة الإسلام السياسي ظهرت خلال عقد الربيع العربي الأخير، بين عام ٢٠١١ الذي يمثل بداية الربيع وظهور تلك الحركات المسلحة وتصدرها مشهد التغيير، وعام ٢٠٢١، الذي أصبح نهاية آخر مركز للسلطة بقيادة حركات الإسلام السياسي بعد خسارة حزب «العدالة والتنمية» المغربي الانتخابات الأخيرة. لقد خسر هذا الحزب المحسوب على حركات الإسلام السياسي، في حالة فريدة بدون عنف، تمت عبر صناديق الاقتراع التي أنتجت أدنى مستوى دعم للحزب الذي تصدر الفوز في انتخابات ٢٠١٦ بنحو ١٢٤ مقعداً، وشكل الحكومة، وعزز

التطبيع مع إسرائيل، وبالطبع فشل في إحداث تنمية وتلبية تطلعات الجماهير ليحصل على ١٣ مقعداً فقط في الانتخابات التالية.

في تونس فاتحة الربيع العربي، وبعد عقد من تصدر القوى الإسلامية للحكم نفذ الرئيس المنتخب قيس سعيد نهجاً جديداً يستهدف منظومات الفساد ويهدف لإنقاذ البلاد من الأزمة الاقتصادية والفوضى الإدارية، حيث عطل البرلمان وعزل حكومة حزب النهضة الإسلامي، وصار له مؤيدون وبالطبع معارضون، ولكنه يؤكد إعداده البلاد لانتخابات نزيهة. وسيبقى من المشكوك فيه أن تدخل تونس لانتخابات حرة طالما أن النتيجة غير مضمونة، وستعتمد الأمور على أفعال الرئيس غير الإخواني حتى موعد انتخابات سبتمبر ٢٠٢٤، وإذا كان سيكتسب رضى الجمهور ويتشجع على السماح بالانتخابات مضمونة النتائج.

في مصر انتهت سلطة جماعة الإخوان المسلمين في ٣ يوليو ٢٠١٣ بـ«انقلاب عسكري» مدعوم من حركات وتيارات سياسية يغلب عليها الطابع العلماني، وكانت هذه التيارات هي التي أنجحت مرشح الإخوان في الانتخابات كونها سعت للتغيير وإنهاء حكم الرئيس مبارك وإفشال فلوله من العودة إلى الحكم عبر الانتخابات؛ فانضموا واتحدوا مع ناخبي الإخوان الذين استفردوا بالحكم بعد الاستيلاء عليه؛ فعادت هذه التيارات وانضمت إلى العسكر في الانقلاب، وأصبحوا مع الإخوان يعانون تفرد وتسلط الحكم الجديد الذي يتجدد الولاء له عبر الانتخابات «إياها».

يسجل لأحزاب الإسلام السياسي محاولة الفصل بين الحركات الجهادية والأحزاب السياسية، ويسجل لها السعي إلى صناديق الانتخاب بعد أن تغلغلت في الجمهور واستفادت من فساد السلطة، ويسجل لها الانسحاب السلمي، كما في حالة المغرب الفريدة فعلاً وتقبل نتائج الانتخابات. في حالة سابقة حدثت حرب شنيعة في الجزائر بسبب مجريات الانتخابات، ومثلها في مصر عند انقلاب العسكر إذ لم يستجب الإخوان وقاوموا بشتى الطرق، بينما حالة تونس لم تحسم بعد.

الاحتكام للصندوق هو سعي من حركات الإسلام السياسي إلى التماشي مع الإرادات الغربية، من خلال تطبيق النموذج الديمقراطي على المجتمعات العربية خلال فترة تسلمها السلطة في عدد من الدول العربية، دون اعتبار للتباينات والتناقضات بين التقاليد الاجتماعية والدينية لمجتمعاتها مقارنة بنظيرتها الغربية. الصناديق وممارسة الانتخاب هما أحد شروط النمو والرخاء والأمن، ولكن ديمقراطية صناديق الانتخابات وحدها لا تنتج الرخاء. الأفضل بناء العقلية النقدية وتشجيع الفكر الحر وفتح المجال للمساواة وكبح الفساد وإقصاء عقلية المحاصّة والمرابحة؛ فهي أيضاً مهمة لصنع التحضر ومجتمع الكفاية الاقتصادية. الحركات الإسلامية السياسية مصممة للعمل ضمن دائرة النشاطات الدعوية والاجتماعية بشكل أوسع من العمل في المجالات السياسية، وعملها الدعوي هو العودة إلى السلف فكراً وتراثاً وممارسة، وهذا السلف أصلاً غير متفق عليه بين عموم التوجهات الإسلامية؛ الأمر الذي يعدم فرص الحرية والمساواة في أي مجتمع.

لقد خرب الربيع العربي -بأفعال الإسلام السياسي والتآمر الإقليمي والدولي- كل بلدان الجمهوريات العربية، وأفاد حكومات البلدان العربية الأخرى، خصوصاً عبر ترهيب الجمهور بما سيؤول إليه الوضع الثورجي في مقابل تغيير الوضع القائم، أي حتمية الفوضى والاضطرابات على غرار ما شهدته الجمهوريات. بمعنى آخر أصبح في يد الممالك سلاح التخويف من الثورة سعياً للديمقراطية، وسلاح إرهاب ممارسات الإسلام السياسي والجهادي التي طبقت في بلدان الربيع.

الحوار القائم بعد هذه النتيجة بين الغرب والممالك الناجية، يدور حول الإقناع بمنح الإسلام السياسي فرصة سلمية لبناء الأحزاب السياسية واستمرار المحاولة الديمقراطية، وهذه فكرة الغرب الذي يريد الحفاظ على الثقافة الإسلامية التقليدية بعد نزع مخالب العنف الموجه للغرب، وأما الرأي الآخر؛ فيقول بضرورة عزل الإسلام السياسي بعد شيطنة الإسلام الجهادي، إذ لا يفرق بينهما. الغرب يريد استمرار التخلف عبر إعطاء الإسلام السياسي فرص الحكم وضمان عدم هروب الإسلاميين من السياسة إلى العنف الخارجي، بينما الممالك الناجية تريد ضمان استمرار الوضع القائم وتحكمها في الواقع، سواء ضمن تغييرات بسيطة في مجال حقوق الإنسان وممارسة انتخابات شكلية مضمونة، أو انفتاح اجتماعي واقتصادي، لتجاري رؤية الحليف الغربي واسترضاء جموع الناس. كل الأطراف هنا تُسخر الواقع الديني والقبلي لمصلحة رؤيتها ومصالحها بعيداً عن مصلحة البلاد والعباد بشكل شامل.

بين العلمانية والإسلام السياسي

العلمانيون العرب المسلمون والمسيحيون يهدفون إلى مجاراة العالم الذي تقدم بالعلم، وذلك عبر الأخذ بأسبابه، ولا يطمح هؤلاء إلى الاستيلاء على الحكم كونهم يؤمنون بالديمقراطية والتعددية، وتوالي الحكم عبر انتخاب الأفضل والتخلي عن الأسوأ بشكل دوري سلس، ومجاراة الأنظمة والقوانين لتطور الحياة. في سبيل ذلك تأتي البحوث العلمية المتنوعة للتمهيد لتقبل مجتمعي للتطور وأن مجريات الأمور غير مسجلة أو ثابتة في الكتاب المحفوظ، أو أن كل ما يحصل هو المقدر، وما سيحصل هو المكتوب.

أما الإسلام السياسي - وعبر المتدينين عموماً - فيسعى إلى الحكم للإمساك بالمجتمع وتقييده عبر المعروف والتمسك بالتراث المتوارث السائد، وهم يتنصلون أصلاً من مسؤولية ونتائج الحكم الذي مارسوه في السابق منذ بداية الإسلام حتى نهاية الخلافة العثمانية. يتنصلون من نتائجه أو مسؤوليتهم عن تخريب المحاولات الحديثة للآخرين في القرن العشرين، وينسبون فشل تجاربهم هم في الحكم أثناء القرن الحادي والعشرين إلى آخرين.

هؤلاء يظنون أن تطور الرؤية الجماهيرية للدين سيحرمهم من مزايا وضعهم الحالي المتوارث في المجتمع، ومن فرصهم في تولي السلطة مرة بعد الأخرى. لذلك هم يتقبلون تسخير الديمقراطية الشكلية الحديثة لكسب أصوات البسطاء والقفز على كراسي الحكم؛ ولذلك يعادون الإصلاح والتنوير، وأي علوم حديثة تسلط الضوء على الأديان وأصلها وفصلها وسببها. حين لا تكون السلطة في يدهم، فلا بأس أن يقفزوا عن القانون والمحاكم المدنية المشرعة دولياً ويكملوا مسيرتهم وينفذوا رغبتهم حسب رؤية كل فئة منهم؛ كونهم لا يمثلون مذهباً واحداً أو طائفة أو عرفاً مشتركاً، وإنما مذاهبهم تناظر بين تطبيق الجهل مع التطرف؛ فيكفرون ويقتلون، أو على الأقل يُشهرون عبر وسائطهم بمن يريدون. لا يهمهم هنا أن يكونوا ممنوعين من ممارسة التنظيم السياسي أو الحزبي؛ كونهم متغلغلين عبر أطر تنظيمية في أوساط المجتمع ومفاصله، إذ يستحيل على أي نظام علماني، أو حتى دكتاتوري أو ملكي أو غيره، يستحيل عليه منع الدين ككل للقضاء على التدين السياسي.

كل الأنظمة العربية مثلاً تلاغي حركة الإخوان والسلفيين مجتمعياً ضد الليبرالية والعلمانية خوفاً من اضطرابات، ولإمساك عصا الحكم من الوسط مع ميل للشريعة ودورها الموروث، وبالتالي تعميق الجمود. بل إن الدول العربية التي تدعي أنها دول وأنظمة مدنية، تلتزم في الحقيقة بالدين وتشريعاته وتساهم في تمدده حتى من دون أي إصلاح. كل حركة إصلاح ديني يتم إخمادها على الفور من الفئات الأشد تطرفاً، كما حصل مراراً في محاولات إفشال الإصلاح من قِبل الأزهر.

مثلاً في فبراير ٢٠٢٢ عاد شيخ الأزهر لتأييد تنشيط فتوى (الكد والسعاية) التي كان قد أيدها قبل ثلاث سنوات، ومفادها منح الزوجة نصف ميراث الرجل إذا كانت قد ساهمت في جمع ثروته عبر تحملها أعباء مشتركة معه، ثم أخذ ميراثها الشرعي من نصف نصيب الرجل. آنذاك اعترضوا على محاولة الشيخ الساعي للإصلاح، وفي المحاولة الأخيرة تصدى له السلفيون من كبار الشيوخ في البلد متهمين هذه الفتوى بتحوير الشرع وإلغاء العمل به ضمن الميراث، علماً أن هذه الفتوى معتمدة على قرار وفتوى مارسها عمر بن الخطاب!! في هذه الأثناء تبقى الدولة، التي تدعي أنها مدنية، صامتة متفرجة ممسكة للعصا من الوسط!! كان من الأجدر أن تنتهز الدولة هذا الموقف من شيخ الأزهر، وتشرع قانون ميراث يتناسب مع هذه الرؤية المتناغمة مع السائد في العالم الحديث، بالرغم من ارتكازها فقهاً وعملياً على عمر ابن الخطاب، لكن الدولة واصلت حكمة النعامة.

بعيداً عن الأهداف والنيات السياسية يمكن اعتبار الإشكالية بين الأصوليين في الدين والتنويريين، كمن يفسر الكتب المقدسة والتفاسير الدينية باعتبارها نتاج وحي إلهي مباشر ألقي به في قلب النبي كما في حالة الإسلام؛ فجاء القرآن، أو باعتباره نتاج إلهام من الروح القدس خطّته يد بشرية كما في حالتي التوراة والإنجيل من جهة.. بينما من جهة أخرى تكون النظرة التنويرية الإصلاحية إلى الدين باعتباره ظاهرة ثقافية ينطبق عليها ما انطبق على الأديان الأسبق من توالٍ وأخذ وعطاء، وعلى بقية ظواهر الثقافة الإنسانية من نشوء وتطور وتأثر وتأثير لمواكبة

العصور المتغيرة، من دون إلغاء لفكرة خالق ومخلوق وأهمية استمرار وجود دين روحاني.

مشكلة أي إصلاح ديني، إذا حبذت الدولة مواصلة لعب دور المشلول، أنه سيكون بحاجة لإقناع جماهير مختلطة، أو منعدمة الثقافة، وأغلبية أمية فعلاً، وبالتالي تتمسك بالموروث الذي تشربوه من عقول السلفيين؛ لأنهم لن يبتلعوا فكرة واستنتاج أنهم وآباؤهم كانوا على غير الصواب. وبينما الإصلاح السياسي ممكن من القمة إلى القاعدة؛ فالإصلاح الديني يحتاج في الظروف العادية إلى العكس، وحيث لا يمكن ذلك، يُفترض قيام ثورات ضد الكهنوت والحكم كما حصل في الغرب المسيحي كبداية للتنوير.

لكن الحل الوسط، ربما، هو فصل الدين عن السياسة بالقوة والقانون ومنع التحزب بخلفية وشعارات دينية، وبالطبع منع تعطيل العبادات لأي عمل في الدولة، حتى لا يتم الالتفاف على فصل الدين عن الدولة. بالمناسبة، هذا بالضبط ما هو قائم في تركيا، الأم الحنون لحركة الإخوان المسلمين وأخواتها؛ فلماذا يمجد ويفتخر كل المسلمين بالنظام التركي العلماني ويرفضون تقليده في بلادهم، ويصرون على تولي الحكم بأنفسهم حسب نظام الإمامة، أو ولاية المرشد وزعامته؟

أحباب أردوغان من الإسلامويين، وهم الذين يكرهون الغرب العلماني ويتهمونه بالمبيقات.. هؤلاء لا يتساءلون عن إصرار تركيا العلمانية في الانضمام إلى هذا الغرب الكافر انضماماً تاماً لتصبح تركيا وشعبها جزءاً من دولة الاتحاد الأوروبي. بعضهم يظن وبسذاجة مطلقة

أن الإسلام التركي سوف يصبغ شعوب أوروبا؛ فتصبح بلاد مسلمين، وبعضهم الآخر يخمن أن أردوغان يريد تخريب الغرب من الداخل ولا يسعى للذوبان فيه، وأغلبية الأحباب لا يفكرون أصلاً بأن تركيا تهرب من التخلف تباعاً وتتقرب للغرب.. كان الأجدر بهم مهاجمة أردوغان على مساعيه بالتنازل عن الإسلام والقيم عبر الانضمام إلى الغرب الفاسق وبالتالي اتباع أهوائه وعاداته ونصرته حين يصبح جزءاً من دولته الاتحادية!

الديمقراطية بضمانها للمساواة بين الجميع تحمل بذور مقتلها إذا سيطر السلفيون، وهم واسعو الانتشار في المجتمعات العربية، ويضمنون إنجاح مرشحين في أي انتخابات، خصوصاً وأن المسلم بالسليقة وعبر التاريخ يكون ضد الحاكم والحكم ويعلق عليه كل انتكاساته، وبالتالي سيؤيد المعارضة خصوصاً إذا كانت إسلامية، طمعاً في تطبيق مفهوم عام بعدالة الدين والسماء، كما يروج الدين السياسي. في ظل منع الأحزاب السياسية الدنيوية في أغلب الدول العربية طوال عقود؛ فقد استفاد الإسلام السياسي بطرق عده متاحة له، وأطر الجماهير بسهولة ضد الحاكم.

النظريات والأفكار المتصارعة بين التنويريين والسلفيين لا تركز بالضرورة على وجود خالق أو لا؛ فهذا بالمجمل غير متنازع عليه، وكل العلمانيين يقرون بوجود خالق، حتى الملحدون لا ينفون وجود خالق، وإن كانت رؤيتهم للخالق غير رؤية المتدين أو العلماني، لكن الصراع القائم بينهم هو على مفاهيم الديانات والتطبيقات والرؤى المفروضة لكل دين، بل لكل فئة من ذلك الدين، لذلك؛ فربما يكون

الحفاظ على الدين والروحانيات ضمن مفهوم عصري يُبقي الدين مجتمعياً، ويعزله عن السياسة الهادفة لتكريسه وفرضه على الجميع، قد يكون هو الحل.

الجمهور المتدين غير المثقف يتلقى الأفكار الدينية بأنواعها من الشيوخ دون حوار ولا نقاش ولا محاولة للتفكير النقدي حول ما يتلقونه، لهذا نجد أنهم حساسون جداً لأية مقاربة نقدية تمس أفكارهم المتوارثة والجاهزة. الشيوخ في غالبيتهم تلقوا العلوم الوهابية بعضهم عبر بعض، ولذلك يجد التنويريون في هذه المرحلة صعوبة في اختراق أفكار هذا الجمهور، الذي أصبح خارج العصر تماماً؛ بسبب تلك الأفكار والقراءات التقليدية التقديسية البعيدة عن المقاربة العلمية النقدية للنصوص.

الخروج من هذا المأزق بحاجة لدعم من الدولة لتمنع التكفير والإرهاب الفكري؛ لإتاحة نشر الفكر التنويري العلمي النقدي، طالما أن هذا الفكر التنويري لا يُكفر المسلمين، ولا يقدمهم للمحاكم، ولا يطالب بقتلهم أو يمنع كتبهم.. لماذا يُسمح للسلفي بإرهاب التنويري وتسخيره الدولة لقمع الفكر التنويري، ولا يسمح للتنويري بالمثل ضد السلفي؟ لماذا لا يُترك المواطن ليقرر بعقله ما يراه مناسباً، ولكن يتم فرض الأفكار السلفية عليه وملاحقة من يتعارض معهم بدعم من الدولة وأجهزتها؟ إن حجم المطبوعات والمنشورات والمواد الدينية بمئات أضعاف نظيرها الفكرية، ولا يعترض التنويريون على النشر الديني بأنواعه؛ فالقارئ والمستمع والمشاهد حر في خياراته؛ فبأي حق يتقمص البعض دور المحتسب والرقيب والقاضي والمحاسب؟

لماذا كل هذا الخوف على الدين.. هل هو بهذه الهشاشة التي تتطلب تحجيبه؟

التنويريون بأنواعهم لا يهدفون لأكثر من إعادة النظر في النصوص الدينية غير المقدسة، (غير القرآن) وتجديد قراءتها بما يتلاءم مع روح العصر، وخاصة حاجات وأسئلة الإنسان المعاصر هنا والآن. ويأملون بترسيخ مجموعة من القيم الإنسانية، التي منها المواطنة ووضع المرأة وحقوقها، والحريات الفردية، ونسبية الحقيقة، وقبول الاختلاف، وقبول الآخر المختلف، والتعايش بين مختلف الديانات والمذاهب والأفكار، وكلها ذات صدى وذكر ومرجعية في القرآن. لذلك فإن موجة المراجعات التي تقوم بها المملكة السعودية داخل الفكر السلفي الوهابي - الذي هو خطابها الرسمي وممارستها منذ عقود طويلة، بل منذ تأسيس الدولة السعودية الأولى - قد تؤدي إلى تراجع على المدى الطويل في تسلط الفكر السلفي والوهابي، وسيكون هذا التراجع تدريجاً، لكنه سيحدث لا محالة.

إذا طبقت السعودية العدالة في التوزيع، وسخرت مداخيل الدولة للتنمية وخدمة المجتمع، ووفرت الحريات وضمنت حقوق الإنسان؛ فهذه هي عوامل أي نهضة غير سطحية أو مؤقتة مرتبطة بأشخاص. هذا مع تذكر أن العلمانية الغربية في كل الدول لا تحارب الأديان، ولم تمنع التعبد أو تحد من بناء المعابد، ولا تلاحق المتدينين وتحاسبهم على تفكيرهم ومقولاتهم وتسجنهم أو تعلنهم أعداء للعلمانية.. وهذا بالضبط ما يحدث للعلمانيين والإصلاحيين والتنويريين في الدول

العربية؛ على الرغم من حقيقة أنهم لا يُكرهون أحداً على تبني رأيهم، ولا حتى يحرضوا الغرب ضد المسلمين.

غير العلمانيين (أي الملحدين أو غير المتدينين) لهم رأي آخر في طرق تنمية المجتمع؛ فهم مع إلغاء الديانات من الأساس، علماً بأن أغلبية غير المتدينين غير مكترثين لهذه المعارك. حجم الملحدين لا يستهان به حول العالم، وتجد معظمهم في الدول الشيوعية، ثم الدول العلمانية التي توفر الحرية الاعتقادية للجميع، كما أن غير المتدينين يوجدون في الدول العربية بنسب عالية، بالرغم من عدم إشهارهم لموقفهم. لقد أفادت نتائج استطلاع أجرته «شبكة الباروميتر العربي البحثية المستقلة» بارتفاع نسبة غير المتدينين في العالم العربي، حيث وجد الاستطلاع أن عدداً متزايداً باطراد من العرب «يديرون ظهورهم للدين والتدين»، وتشير النتائج إلى أن نسبة من يصنفون أنفسهم «غير متدينين» ارتفعت من ٨ إلى ١٣ في المئة منذ عام ٢٠١٣م حتى ٢٠١٩م.

قال ثلث التونسيين وربع الليبيين ممن شاركوا في الاستطلاع إنهم يعتبرون أنفسهم «غير متدينين»، وكانت أكبر زيادة في هذه الفئة هي بين من هم دون سن الـ٣٠، وتصل نسبة «غير المتدينين» في هذه المجموعة إلى ١٨ في المئة. وقد شارك في الاستطلاع أكثر من ٢٥ ألف شخص من سكان ١٠ دول عربية بالإضافة إلى الأراضي الفلسطينية.

عالمياً نجد أن التحول عن الأديان هو الأشمل، إذا قارناه بالتحول من دين إلى آخر. في الولايات المتحدة اللادينيون هم الأكثر انتشاراً، كما شهدت كل من كندا وأستراليا وأجزاء كبيرة من أوروبا زيادة كبيرة

في أعداد اللادينيين، حيث من المتوقع أن تكون أكبر المكاسب من خلال التحول الديني لمصلحة الإلحاد.

أظهرت دراسة أجراها المعهد الكاثوليكي في باريس بالتشارك مع جامعة سانت ماري الكاثوليكية في لندن، أن العزوف عن الدين في تزايد بين الشباب الأوروبيين، وحسب الدراسة فإن نسبة كبيرة من أفراد هذه العينة محصورة بين ١٦ و ٢٩ عاماً، والمنحدرة من ٢١ بلداً أوروبياً قالوا إنهم لا دينيون، بل وصلت هذه النسبة في دولة التشيك إلى ٩١٪، وفي فرنسا مثلاً كشف ٦٤٪ من المستطلعة آراؤهم أنهم لا يتبعون أي دين، مقارنة ب ٢٣٪ قالوا إنهم من الكاثوليك، و١٠٪ قالوا إنهم مسلمون. أما في ألمانيا، فنسبة اللادينيين وصلت ٤٦٪، والكاثوليك ٢٠٪، والبروتستانت ٢٠٪، والمسلمين ٧٪. وفي بريطانيا وصلت نسبة اللادينيين ٧٠٪، والكاثوليك ١٠٪، والبروتستانت ٩٪، والمسلمين ٦٪. وفي هولندا وصلت نسبة اللادينيين ٧٢٪، والكاثوليك ٧٪، والبروتستانت ٩٪، والمسلمين ٨٪.

يفترض أن الاستكشاف الأهم من مثل هذه الدراسات والنتائج بالأرقام، هو إمكانية التعايش التام بين المتدينين من كل الديانات، وبين غيرهم من اللادينيين، حتى وإن شكل هؤلاء الأغلبية؛ فهم لم يهدموا مسجداً أو كنيسة، ولكنهم قد يحتجون على محاولات تقييد حريتهم الشخصية، أو على رفع أذان الفجر من المساجد بمكبرات الصوت، أو ينزعجون من ذبح الخراف في الشوارع أيام الأعياد، حتى لا يتأثر أطفالهم من رؤية «تعذيب» هذه الحيوانات. بينما شيوخ السلفية وغيرهم يُحرمون إلقاء السلام على الجار المسيحي أو المباركة له في

أعياده. مثل هؤلاء الشيوخ ربما يحلمون باحتلال أوروبا عبر فرض رؤيتهم وتطويع المجتمعات المتسامحة، ولا يدرون أن الاستمرار في هذا النهج، ودفع المسلمين لتقليد اليهود في حياة الجيتوات سابقاً؛ سيؤدي إلى النتيجة نفسها التي واجهت اليهود.

إن ما يحق للمسلم ممارسته في البلدان العلمانية يجب أن يتوافر لغير المتدين في البلدان الإسلامية، وأن يبقى التدين من عدمه هنا وهناك حرية شخصية لكل مواطن، يضمنها الدستور والقوانين المدنية. هذا يحتاج للسماح بمحاربة التطرف الفكري الديني؛ عبر تحديث الرؤية الدينية وإعمال العقل حسب بعض تعاليم القرآن المتسامحة. الأمور ستكون جلية لكل من يُعمل عقله ويقارن بين واقع المسلمين في الدول العلمانية، ونتائج ذلك الواقع على المسلمين وغيرهم هناك، وبين واقع المواطن في الدول العربية والإسلامية.. من يفكر في ذلك بموضوعية سيصل إلى الحلول دون جهد يُذكر.

التحجر العقلي والثبات الأيديولوجي الغيبي من صفات التطرف والتفكير الديني عموماً؛ لذلك تتكرر مأساة لبنان مع مرور السنوات، ويستمر الانقسام السياسي الفلسطيني، وسيطول المخرج من العداء النفسي الإيراني الخليجي تعزيزاً للصراع المذهبي السني الشيعي (على الرغم من التصالح السعودي الإيراني)، وكل ذلك يجلب المصائب القابلة للتجنب. ربما ليس آخر مثال هو التعاون الإماراتي والبحريني الإسرائيلي ضد الحوثي، وكان من السهل على إيران آنذاك قلب الطاولة بمبادرة تشجب استهداف المدنيين، والقيام بزيارة إلى الإمارات للتهدئة والطمأنينة بعد أن أُطلقت عليها الصواريخ؛ لو حدث

ذلك لما قامت إسرائيل بتقديم المساعدة ضد صواريخ الحوثي وتأمين البحرين ضد إيران، ولما حدثت قمم شرم الشيخ والنقب والعقبة منذ ربيع ٢٠٢٢. لحسن الحظ إن الأمير محمد بن سلمان هو الذي استوعب الواقع واستدرك الخطر وتصالح مع إيران لقلب الطاولة على صيادي المياه العكرة.

كذلك يسهل حل الأزمتين في لبنان وفلسطين؛ لو وضعت المذاهب الدينية وطلب السلطة في كفة أقل أهمية من مصير العباد وحياتهم. الحكومات والأحزاب والحركات الإسلامية لا تراجع نفسها، ولا تعترف بخطأ؛ فتعيد الكرة مرة بعد الأخرى في العداء المذهبي، والتكفير والحجر، وتعيد إنتاج العداوات الداخلية التي هي أسهل عليها من الخارجية؛ لذلك تسقط دوماً في فخاخ الخارج للاستقواء على الداخل.. ولا ننس مبدأ الحركات الإسلامية المسلحة بمحاربة العدو القريب قبل البعيد، بمعنى محاربة أصحاب الفكر الآخر في داخل المجتمع قبل محاربة العدو الأجنبي المحتل مثلاً.. أي محاربة الأخ والجار ونهبه وتجويعه وحرمانه، هذا إذا لم يحللوا سبي محارمه.

هل يعقل أن يصل الخلاف الديني المذهبي السني الشيعي إلى درجة التفكير في تحالف سني مع إسرائيل لتجنب الخطر الشيعي الإيراني، كما حدث علناً جهاراً نهاراً في مؤتمرات وقمم؟ إن فكرة خدمة الدين الإسلامي للاستعمار الأجنبي هي في أبهى حللها منذ تطور الاعتراف والتطبيع إلى ما يبدو تحالفات! لقد نسي العرب ما تعلموه عن الاستعمار، وكيف تورثت أمريكا الاستعمار الأوروبي

الذي خلق إسرائيل في المنطقة، وها هي الولايات المتحدة تسلم إسرائيل دفة القيادة الاستعمارية والهيمنة المباشرة لتحمي المسلم من المسلم!!

الإسلام السياسي الفلسطيني بدوره متوافق مع الفساد في استمرار الانقسام غير المنطقي، والتحكم في السلطات والحكم، وإلغاء كل فرص الانتخابات لتجديد الشرعية، وكل ذلك بالطبع لا يقدم أي شيء.. بل تجويع ودفع الشعب للسعي لخدمة الاحتلال؛ سعياً لتأمين القوت اليومي. بينما في لبنان يؤدي تحالف الطائفية الدينية مع الفساد السياسي والمالي إلى شل البلاد، وإعادة توليد النظام نفسه طوال عقود من البؤس واليأس، وتوريث الأسياد على العباد المشلولين بالفكر الطائفي الديني، بحيث تبقى المجاعة أو الهجرة هي الحل. وفي العراق الغني بترولياً هناك أيضاً ديمقراطية طائفية هشة، مصحوبة بفساد مالي عميق، ونهب علني لمقدرات الدولة والمشاريع، إلى درجة انعدام الماء والكهرباء، وتكرار لتجربة لبنان، بما فيها تسلط الميليشيات على مفاصل الدولة.

الإسلام السياسي يجر خلفه المسلم البسيط لتكفير البشرية، بداية من المسلم غير المتعبد، والمسلم المخالف لهم في المذهب، وصولاً إلى معتنقي الديانات الأخرى، وإلى الذين لا يعترفون بالأديان وإلى العلمانيين، والملحدين طبعاً. أما ما يريده هؤلاء بالمقابل في الغرب ومنه؛ فهو تبني رؤيتهم وإطلاق حريتهم، وهم عملياً يسعون بالدعوة لاحتلال العالم وأسلمته وإمرار أفكارهم وتشريعهم، أي استكمال الغزوات، ولكن بالسلم، طالما أنهم في موقع الضعف.

السلفي يعتبر الإسلام دستوراً صالحاً لكل العالم ويجب أن يطبق إن عاجلاً أو آجلاً.. الدين والإيمان ليس تجربة ذاتية بالنسبة للواحد منهم، لكنه إلزامي لكل الناس. هم لا يعتبرون ميراثهم للإسلام صدفة يوازيها ميراث غيرهم لأديان أو طوائف أخرى، ولا يحترمون خيار أقلية أو أكثرية بشرية بعيداً عن الإسلام بتفسيرهم، حتى لو كان أولئك البشر في غاية الرقي والحرية والسعادة ولا مجال لمقارنتهم بالواقع الإسلامي الذي يراد لهم الجر والسحل إلى ربوعه.

فلسفة الأصولية والسلفية تشمل انتهاز الفرص المتاحة في المناخ الديمقراطي الذي تخطى مرحلة الدين السياسي، والاستفادة منه ومن ثم الارتداد على هذا المناخ، أي فلسفة الإخفاء والكذب والادعاء بالمظلومية في انتظار الانقلاب بالنظام العلماني إلى الديني بحجة طاعة أمر الله ورسوله وإعلاء الدين.

يشاهد هذا الواقع الملموس من الفوارق الآن بين الدول المتدينة والأخرى العلمانية بالعين المجردة، وبالمقارنة نجد انعدام الديمقراطية وانتشار الموبقات مرتبطاً بالدول الأكثر تديناً رسمياً وشعبياً، والأشد عداء للعلمانية. كما نجد تحالف رجال وممثلي الدين مع الأنظمة الاستبدادية ضد فكرة ممارسة الإصلاح والتغيير؛ سعياً من كل منهم للحفاظ على استمرار دوره وموقعه ومكاسبه. يتضح هذا في تجربة الربيع العربي التي أُعتبرت في القرن الجديد استكمالاً لحركات التحرر ضد الاستعمار، ولكنها جاءت هنا ضد الاستبداد الداخلي وسعياً للديمقراطية التي هي ركن أساسي للعلمانية وشرط لها. لكن المحاولة انتكست بفعل الأنظمة -المحافظة الخائفة من أي تغيير- التي دفعت

إلى الساحة بقوى الإسلام السياسي بعنف أيديولوجي سلفي وتسليح حديث؛ كونها قوى منظمة طامعة في السلطة؛ فأفشلت بذلك سلمية الثورة وأضاعت فرص حمايتها معنوياً. انتشر العنف ليطال كل شيء، وبالطبع استُفزت الأنظمة المستهدفة؛ فوصل الحال إلى حرب أهلية، وفشلت المحاولة التي كانت وما زالت خطوة على طريق التنوير. يجب ملاحظة أنه بهدف الحماية الذاتية من ميلاد تجارب مماثلة ودفعاً للنقد الدولي؛ لجأت الأنظمة الدينية المحافظة التي أفشلت الربيع لبعض من التغيير، على طريق قد يُعد بدايات شكلية لأدنى مستويات الديمقراطية والسماح بمظاهر سطحية لحقوق الإنسان، وهذا في الأصل من نتائج الربيع.

تجربة القيام بثورة سياسية اجتماعية سعياً للتنوير، ثم تقفز عليها قوى دينية تُعيد أسلوب الحكم الاستبدادي «إياه» للتطبيق ولا يحدث تطوير سياسي إيجابي، هذه التجربة ونتيجتها السلبية، المجربة مراراً، تُحتم قيام ثورة إصلاحية ضد المفاهيم الدينية السائدة، تمهد وتؤدي إلى تحرر سياسي وليس العكس، أي الثورة على حكم الدين وعلى فكرة تسييس الدين، وبهدف إعادته إلى المعابد. يمكن افتراض أن الثورة السياسيّة قامت في تجربة الربيع وأصبحت معروفة الطرق والأساليب والأهداف بالتطلع للعالمية عبر العلمانية، لكن قفز الإسلام السياسي عليها هو الذي عطلها وسيعطل مثيلاتها، ويجب منعه عبر التثقيف الإصلاحي، ومن خلال القوانين المدنية.

إذن المطلوب فرض حالة إقناع وإصلاح، مفادها لزوم الفصل بين الدين والدولة وليس بين الدين والمجتمع؛ لأن كل مجتمع بحاجة

إلى دين يصنع قيمه كما هو الحال في كل الدول العلمانية. هذا يوصلنا إلى معضلة الديمقراطية في الوطن العربي في وضعه الحالي. بمعنى أن أي تطبيق للديمقراطية الانتخابية المطلقة في بعض الدول، مثل: مصر وفلسطين والعراق، قد يؤدي إلى انتصار الإسلام السياسي كنتيجة لاستبداد الأنظمة الأسبق؛ وهذا بدوره سيعيد هذه الدول للتطبيق السلفي الأصولي الذي فشل طوال القرون السابقة!

هذا الإسلام السياسي الذي، بالمناسبة، هو نفسه يعتبر كلاً من العلمانية والديمقراطية مستوردات غربية غير إسلامية، لكنه يتقبل الآن الانتخابات الديمقراطية غربية الأصل، ليتسلم السلطة ومن ثم يُنهي التفكير في العلمانية شقيقة الديمقراطية وأهم متطلباتها، ويلغي مبدأ الفصل بين الدين والدولة.. وهذا ما يظن الإسلاميون أن الرئيس أردوغان يفعله في تركيا، أي استردادها من العلمانية إلى دولة الخلافة!! وهم بهذا الصدد في ضلال مبين.

الديمقراطية ليست غربية المنشأ؛ بل ولدت نتيجة لتراكم تجربة بشرية طويلة، وهي بالفعل أجود وأفضل السيئ المتوفر حتى الآن، ومازال أكثر من نصف البشر لا يطبقها بشكلها الأقرب للمثالية. أجداد الديمقراطية كانوا يرون حكم الأقوى جسدياً للقبيلة، ثم حكم الأغنى، وحكم تحالف القوة والمال والكهنوت ضد عموم الشعب، وتوصل الإسلام إلى حكم الشورى الذي تم التلاعب فيه حتى الآن ولم يطبق مطلقاً، بل طُبق التلاعب عبر مجالس صورية تابعة وخانعة للحاكم، وهو أصلاً من يعين أعضاءها ويعزلهم.

بداية الديمقراطية الحديثة جاءت من بريطانيا حين رفض الأغنياء

دفع أموال الضرائب للملك إلا إذا اشتركوا في القرار؛ فتشكلت مجالس الأغنياء للاستشارة، أو بالأحرى لجمع أضعاف ما يدفعونه للملك من ضرائب؛ حتى تطور الأمر لانتخابات مجالس نواب ينتخبهم نخبة مختارون من الشعب، ثم أصبح الناخبون هم عموم الذكور، ثم أخذت النساء حق الانتخاب. بالرغم من مساوئ تطبيق الأنظمة المنتخبة ديمقراطياً، إلا أنها الأكثر مراعاة لشعوبها وآرائهم سعياً لاستمرار بقاء المختارين في التمثيل والحكم. وغني عن القول إن الذين لجأوا إلى النظام الديمقراطي القائم على العلمانية هم ربما الأسعد، بل هم كذلك بالتأكيد، على مستوى العالم.

إن الديمقراطية لم تؤد بعد إلى سلام ورخاء عالمي؛ لكنها بالتأكيد أوصلت المجتمعات الملتزمة بها إلى رخاء وسلام داخليين، ونفي للحروب الأهلية والاستغلال والفساد بأنواعه. النظام الديمقراطي لا يضمن صلاح نفسيات السياسيين؛ فهم بشر ومن طبيعتهم محاولة التدليس والتربح، لكن بالرغم من ذلك؛ فالديمقراطية تخول الشعب ضمن فترات زمنية بمحاسبة وتغيير السياسيين لأسباب عديدة متفرقة، بينما في النظم غير الديمقراطية لا يتم التغيير في العادة إلا بالعنف. لذلك ليس منطقياً تشبيه سياسي فاسد في بلد ديمقراطي بآخر في بلد غير ديمقراطي إلا من منطلق إنساني، وحتماً ليس من باب المقارنة والتقريب بين الديمقراطية والديكتاتورية مثلاً، أو تشبيه الديمقراطية بنظام ديني أو ملكي وراثي؛ فالسياسة الديمقراطية قد تخطئ مرة أو أكثر، لكن الأنظمة الأخرى مخطئة على الدوام في حق شعوبها.

لو راجعنا بتمعن تقرير وحدة مجلة الإيكونومست الاستقصائية

لعام ٢٠٢١ في حالة الديمقراطية عالمياً، سنرى ذلك التراجع الكبير منذ بدأ العمل بإصدار المؤشر في العام ٢٠٠٦، إذ يقر التقرير بحدوث انتكاسة، وأن هناك نحو ٤٥ ٪ فقط من سكان العالم يعيشون في ظل أنظمة ديمقراطية، وأن تداعيات وباء كورونا مهدت لتنامي الاستبداد، كما ظهرت بعض حالات النمو الاقتصادي في ظل أنظمة غير ديمقراطية، وإن كانت منضبطة. حالة الصين برزت كتحد لإمكانية توافر التقدم الحضاري غير المصحوب بالديمقراطية، وإن كان مصاحباً ومرتبطاً بالعلمانية بمعنى فصل – أو حتى إلغاء – الدين عن المجتمع. الصين الملحدة رسمياً، والعلمانية غير الديمقراطية، سجلت أعلى معدلات نمو اقتصادي، وأصبحت المنافس الأقوى للعالم الديمقراطي العلماني، وعلى رأسه الولايات المتحدة، وذلك بالرغم من عدم امتلاكها لآليات الديمقراطية الغربية.

يصنف هذا المؤشر دول العالم إلى أربعة أنواع من الأنظمة، هي: «الديمقراطية الكاملة» و«الديمقراطية المعيبة» و«الديمقراطية الهجينة» ثم «الأنظمة الاستبدادية»، ويظهر من خلال مؤشر العام ٢٠٢١، وجود معظم بلدان المنطقة العربية (١٧ من ٢٠) ضمن خانة الأنظمة الاستبدادية، وكلها بالطبع أنظمة غير علمانية، وتعتبر الإسلام دين الدولة، والكثير منها دول ملكية متوارثة مرتبطة مباشرة بالدين الإسلامي. وجاءت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أدنى المراتب من بين جميع المناطق التي يغطيها التقرير، في ظل وجود خمس دول من أصل عشرين منها، ضمن أدنى مستويات التصنيف. المغرب وتونس جاءتا ضمن فئة الديمقراطية الهجينة، فيما انزلق لبنان

من فئة الديمقراطية الهجينة إلى فئة الدول الاستبدادية؛ ليلحق ببقية دول المنطقة العربية الواقعة ضمن هذه الفئة. وكانت تونس في التقرير الأسبق ضمن فئة الديمقراطية المعيبة، ولكنها في هذا التقرير انزلقت للهجينة، أو للمرتبة ٧٥ عالمياً بعد أن كانت في المركز ٥٤ عالمياً سنة ٢٠٢٠.

إشكالية تونس، وهي شرارة الربيع العربي عام ٢٠١٠، أن الإسلاميين قفزوا على الثورة وفازوا في الانتخابات، ثم تأخر استحقاق الأماني نتيجة للتغيير، وتوالت الانتخابات المتنوعة مع استمرار الضعف الاقتصادي؛ فتراجع الإقبال الجماهيري على الصناديق الانتخابية كلما جاء استحقاقها. في ٢٠١٩ نجح قيس سعيد في الانتخابات الرئاسية كونه جاء من وسط بسيط متواضع، وباشر العمل لاسترجاع مهام الرئيس التي انتزعها الدستور الجديد وأعطاها للبرلمان والحكومة المسيطر عليهما من حزب النهضة الإسلامي. أوقف الرئيس العمل في البرلمان (ثم حله)، وأقال الحكومة وأصدر القرارات الرئاسية؛ مرتكزاً على شعبيته أولاً، وعلى ضيق الجمهور من ممارسات وفساد الحكومة ومماحكات البرلمان وشللهم للبلاد. لكن الرئيس قيس سعيد كان يتأخر كثيرًا في طرح البدائل، ونما التخوف من تآكل شعبيته؛ إذ انتهز الإسلاميون الفرصة ليروجوا أن الرئيس يريد الاستبداد بالحكم، كما أنه في الأصل لم يقدم حلولاً معاشية واقتصادية، ولا يبدو أنه مرتبط بقوى النفط المحافظة التي تريد التخلص من الإسلام السياسي، لأنهم لم يدعموا تونس كما دعموا مصر بالمال لإزاحة الإسلاميين من الحكم.

تتردد مقولة أن الديمقراطية لا تصلح للمنطقة العربية ذات البناء

القبلي، وأن المجتمعات العربية بحاجة إلى تلبية حاجاتها المعيشية أولاً قبل الحاجة إلى الديمقراطية؛ التي تحتاج من وجهة نظرهم إلى مجتمعات ناضجة، وهذا ما تروج له العديد من الأنظمة العربية الفقيرة والغنية، الجمهورية منها والملكية الوراثية. الدول الفقيرة تدعي دوماً أنها تشقى وتعاني من أجل توفير المأكل والمشرب والحاجات الأساسية للناس، قبل تنشيط الديمقراطية التي لا تعتبر مهمة في هذه المرحلة، ولا تريد حكومات هذه الدول رؤية أن هذه المشاكل تتولد نتيجة للتغول والتخلف المفروض بالإكراه وعمداً، وأن التغول قد تخطى الشأن الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ووصل الآن إلى إشكالية ضمان الرغيف وشربة الماء. بينما الدول الغنية العربية تردد تأييدها لذلك الرأي المضاد لتطبيق فوري للديمقراطية، والتنويه أن مجتمعاتها مكتفية اقتصادياً، وأنها تسعى بالتدريج والتدرج لإشراك بعض فئات المجتمع في القرارات، وأنها تستحدث مجالس شورى. تقدم تجربة تونس لهذا الرأي ذخيرة؛ كون الجمهور التونسي «غرق» في الانتخابات وعزف عنها؛ بعد أن توصل بها إلى الإفلاس. لقد لخص مواطن تونسي الموقف ببساطة حين قال لمحطة الإذاعة البريطانية منتصف مايو ٢٠٢٢: «في تونس نحن أحرار وجياع».

الديمقراطية اللبنانية، التي وصفت سابقاً بسويسرا الشرق، كانت قد أوصلت البلاد هي الأخرى عبر الفساد المبتكر إلى الإفلاس والمجاعة، بل وسرقة السياسيين لأرصدة الناس من البنوك جهاراً نهاراً دون تحمل أي منهم لأية مسؤولية، وذلك عبر الطريق الطائفية الدينية.

في ظل هذا الموقف التخريبي المتعمد، ماذا يفعل الذين خلقوه،

ودفعوا الإسلام السياسي بأنواعه لتنفيذه؟ إنهم بمواقفهم السياسية اليومية يقضون على الإسلام؛ كاستجابة لقوى غربية متطرفة تسيطر على مقاليد القرار في الولايات المتحدة، وتلبية لطلب الصهيونية وإسرائيل لترويض الإسلام وإطاعة اليهود. أفلا يرى الإخوان المسلمون والسلفيون الوهابيون ورعاة الإسلام السياسي المنشغلون في صراع الديوك أن مموليهم المحافظين يسيرون حثيثاً في الاتجاه الآخر بعيداً عن أي إسلام!؟ وأن الإبراهيمية المستحدثة في شقيها الديني والسياسي هي تهويد للإسلام على غرار صهينة المسيحية الإنجليكية!؟ وأن جماعة الدعوة للإبراهيمية هم المحافظون خالقو السلفية وصانعوها وداعموها، وهم المستفيدون من صراع الديوك ومن معاداة العلمانية بغير أي منطق؛ سوى أن الوهابية كفّرت العلمانية، وأشاعت أنها مشتقة من العلم الذي يحاربونه، بينما العلمانية في الغرب مشتقة من اللاتينية بمعنى سلطة الشعب، بدل سلطة الدين!؟

إذا أقررنا بمقدرة الإسلام السياسي على السباحة عكس التيار، وجر الجموع إلى العبث خلفهم، علماً أن التغيير يمكن أن يفيدهم والآخرين؛ فكيف تعاكس إذن التطور وأنت تستعمل منتجاته بشكل دائم ومتواصل، وتتعلق في الانصياع الفعلي له، ويصبح حاضرك ومستقبلك رهينته وأنت مُنوم تطالب بالعودة إلى الماضي؟ أليست مصلحة عموم المسلمين هي بقاء دينهم مجتمعياً وتحسن حالهم الاقتصادي المعيشي والتعليمي، وليس بالضرورة تحت حاكمية إلهية؟ لقد جربوها منذ أول خليفة حتى نهاية الخلافة العثمانية، من دون نسيان خلافة داعش، ولم ينالوا سوى الخراب والجهل والتخلف في قعر

الأمم. أين الضرر من تجربة تحافظ على دينهم وترفع شأنهم ولكنها لا تلبي مطامع الإسلام السياسي في اعتلاء دفة الحكم، أو التحكم في المجتمع؟ متى سيفيق منظرو الإسلام السياسي لحقيقة أنهم لعبة في أيدي القوى الاستعمارية عبر الأنظمة الغنية المحافظة، وأن دفعهم لتولي الحكم الديني في الدول (الجمهورية) غير المحافظة؛ إنما يهدف لإثبات فشل هذا الحكم وبالتالي تفشيل الدين حين يتولى الحكم، وللحفاظ على التخلف؟

كل الدول العربية المُستحدثة من الاستعمار بعد نهاية الخلافة تشكلت عالة على الشعوب؛ لخدمة صانعيها في الغرب الذين حرصوا على الاحتفاظ بالتخلف، عبر تثبيت الدين وتسهيل الإفساد الداخلي والفساد، الذي أصبح عنوان الدولة وأصلها وفصلها وأنظمتها، وانتقل للإدارات، وقد وصل الفساد بالضرورة للشعب؛ فكل أصبح على استعداد لتبني أنواع الفساد تلبية لمصلحة ذاتية، وعاد الحال لعقلية الغزو والنهب، لكن بعمليات نهب فردية عبر الكذب والتدجيل والاختلاس، أو جماعات متآلفة في الفساد تتقاسم الغنائم.. أنانية صرفة.

لقد أفلتت تركيا من المصير العربي على إثر نهاية الخلافة، بسبب تخليها عن الإسلام كدين للدولة وتقبل نظام العلمانية الذي فُرض من الغرب كشرط لإنهاء الاحتلال عليها. لم يكرر الغرب هذه الحالة مع العرب، بل حين أراد الإنجليز الانسحاب من دول الخليج امتعضت الأنظمة الحاكمة هناك، وتظلمت من هذا القرار، وطالبت بضمانات!

أين أصبحت تركيا بالعلمانية، وأين أمسى العرب بدونها؟ هل

فقدت تركيا الإسلام، أو تنصرت؟ هل خاضت حروباً أهلية مثل الدول العربية التي تصارعت بعضها ضد بعض ومارست الخيانات لمصلحة الغرب وإسرائيل؟ هل كان من الأفضل إكراه الدول العربية على العلمانية بشكل أو آخر كما حدث مع تركيا، وكما أُكرهت إسبانيا على ترك الكاثوليكية كدين للدولة كشرط للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة؟ لماذا لم يفعل الغرب مع العرب ما فعله مع تركيا الإسلامية وإسبانيا الكاثوليكية؟ أم إنهم يريدون ازدهار الدين السلفي الأصولي المتطرف؟ لماذا يصعب فصل الدين عن الدولة سلمياً؟ ولماذا لا يفهم العامة وينحازون لمصالحهم التي يأملونها؟ أين يكمن السر؟ ربما في التمسك بما وجدنا عليه آباءنا، وحتى لا نتساءل: فهل كانوا على ضلال؟ أليس الأفضل إذن أن نبقى في الضلال لنفي حقيقة أنهم ساروا بدون استعمال العقل، وابتعدوا كثيراً؟ عن مسارات باقي البشر؟

من أسباب العداء للعلمانية

يُفترض ويُستحسن وجود تقارب بين الإصلاحيين الدينيين، والعلمانيين، لكن تشعب فئات كل من الطرفين إلى درجة تناقض الرؤى فيما بينهم، ودور الحكم التسلطي؛ بالإضافة إلى أسباب أخرى، هي ما يعيق التفاهم بينهم والتقدم في طريق رفعة المواطن، وهذا ما يستفيد منه النظام الحاكم التسلطي، الذي يتقمص دور الحاجز والمصلح بين مكونات الشعب. أيضاً من أسباب عدم التقارب بين الإصلاحيين والتنويريين العلمانيين في العالم العربي؛ أن الإسلام السلفي هو المسيطر على الإسلام المنظم سياسياً، وهذا إسلام أصولي يصعب إقناعه بالتعاون مع الآخرين ديمقراطياً لإنعاش المواطن والبلاد، وهو إسلام هجومي سلطوي، يقفز حتى عن دور الإصلاحيين الدينيين. على الطرف الآخر نجد العلمانيين عبارة عن تيار ثقافي غير متحد في المفاهيم والأهداف؛ كونه مجموعاً لأناس من شتى التوجهات؛ فبعضهم معاد للدين ككل، وبعضهم متدين تنويري يسعى للأخذ بيد المجتمع، ويقر أن السائد من المفاهيم الإسلامية لا يفيد التقدم.

الإصلاحيون وفئة واسعة من التنويريين العلمانيين يتفقون من منطلق ديني واجتماعي، على أهمية تطبيق الحكم العلماني إذا توافق مع الإسلام، وأدى إلى الإنجازات نفسها التي فعلتها العلمانية في أوروبا، ولا تكون تطبيقاته غير مناسبة أو ضارة. أما الخلاف الأساسي بين العلمانيين والإسلاميين السلفيين؛ فيدور حول من يتسلم السلطة. بمعنى أن السلفيين من جهتهم يريدون نظام الحاكمية الإلهية، بينما الإصلاحيون والعلمانيون مع عموم المسلمين يريدون الحكم البشري العادل، ولضمان عدالته لا بد من ديمقراطية تؤدي إلى تغييره دورياً، ورقابة تقوده في الطريق القويم، وبالتالي فصل الدين عن الدولة؛ لأن الحاكم بأمر الله لا يزول إلا بالموت ليرثه مثيله.

يقول الإسلام الإصلاحي وفئة واسعة من العلمانيين العرب: إنه ليس هناك ما هو غير إسلامي حول فصل الدين عن شؤون الدولة، وإن الرسول فقط هو من كان بوسعه الحكم بحق إلهي، ومع ذلك فقد كان يشاور ويستشير. ويتفقون أن استقلال الخليفة أو آية الله كقائد ديني متفرد للبلاد ليس من الإسلام، وإن كان للخليفة دوره الاستشاري في القيادة السياسية. ويتفقون أن الشريعة الإسلامية يمكنها التكيف مع المنطق والقوانين المدنية، كون فترة الحضارة الإسلامية قد قامت على أساس أن الإسلام دين تقدم لا جمود، ودين فكر واجتهاد وعلم، وأن الجمود هو الذي أنهى تواصل الحضارة

لكن هذا التوافق الإصلاحي الإسلامي التنويري العلماني يصطدم بحواجز هائلة تواجهه؛ فالإصلاحيون أضعف بكثير من

مواجهة تغول السلفيين الذين تغلغلوا في أوساط المجتمع العربي ومفاصل الدولة والمؤسسات الدينية، ولذلك يسكتون ويفسحون في المجال للمتغولين. العلمانية من جانبها أصبحت ذات سمعة سيئة للغاية؛ نظراً إلى تاريخ دخولها للمنطقة ولنوعية حاملي رايتها، فضلاً عن ظهور فئات ملحدة في الصورة ونسبهم إلى صفوف العلمانيين، وهذا ما يعزز من مقولة الطرف الآخر، بأن العلمانية هي إلحاد، ويراد بها القضاء على الإسلام لمصلحة الغرب. لقد تلقف علماء الوهابية منذ البداية وحتى تولي محمد ابن سلمان لولاية العهد هذه الفكرة، واستنكروا العلمانية وكفروها، حيث يقولون: إن التقاليد الإسلامية «تمنع العلمانية منعاً باتاً».

لقد أصدرت المديرية العامة السعودية للإفتاء، وبعد ١٤٠٠ عام على وفاة الرسول، بياناً قالت فيه: «إن كل من يؤمن أن هناك توجيهاً أكثر كمالاً من تعاليم الرسول، أو أن حكم أي شخص كان أفضل من حكم الرسول فهو كافر». ولم يقل العلمانيون ذلك بالطبع، لكن قصد البيان هو أن العلمانية تقول ذلك، ويُنصب هؤلاء ذواتهم أوصياء على ميراث الرسول بأمر إلهي. وأصدرت مديرية الإفتاء عدداً من المبادئ المحددة التي تعدها «انحرافاً خطيراً» عن مبادئ الإسلام؛ ويجب معاقبة صاحبها أو المؤمن بها وفقاً للشريعة الإسلامية. على سبيل المثال: من يعتقد أن الدساتير والقوانين التي تصدر عن الإنسان تسمو على أحكام الشريعة الإسلامية، ومن يرى أن الإسلام يقتصر على علاقة الفرد مع الله، وليس له أي علاقة مع الشؤون اليومية للحياة،

ومن لا يوافق على تطبيق الحد (العقوبات الشرعية التي قررها الله) إذا كان يتعارض مع العصر الحديث، ومن يحل ما حرم الله هو كافر أيضاً. وفي قواميس اللغة العربية في السعودية نجد أن العلمانية تعني: نوعاً من أنواع الإلحاد.

العوامل التي شهرت بالعلمانية لدى العرب والمسلمين كثيرة وعميقة ومتجددة؛ والسبب الأهم هو علاقتها بالأوروبيين كاستعمار، والتي لا يمكن أن يأتي منها ومنهم أي خير. كانت البداية قبل احتلال القوى الأوروبية لتركيا، لكن كراهية العلمانية تعززت حين فرضت القوى الأوروبية المنتصرة على تركيا إنهاء نظام الخلافة واستبداله بالنظام العلماني، أي أن محبي إسطنبول والخلافة لم يفتقدوا الخليفة فحسب، ولكن ضاع أيضاً الترابط مع المركز العثماني؛ إذ سقطت البلاد العربية تحت الاستعمار الأوروبي، واضطرت تركيا لتغيير لغتها المكتوبة لتعزيز انسلاخها، وحدث لاحقاً شيء مشابه في إيران.

المهم أن هذا التحول جاء نتيجة لهزيمة، وتم فرضه على الأتراك، حيث نفذت العلمانية بطرق مثيرة وبعيدة المدى، لأنها كانت تحاول ملء الفراغ الذي سببه سقوط الخلافة بعد الحرب العالمية الأولى. ترافق تطبيق العلمانية مع ثورة سياسية وثقافية قادها مصطفى كمال أتاتورك، وكان أساس هذا النظام الجديد إنكار النظام الإسلامي، والاعتماد على النظام الغربي للحكم. سيطرت الثورة الأتاتوركية في عام ١٩٢٤ على جميع السلطات الإسلامية بشكل كامل ومطلق، وأضفت الطابع المؤسسي على العلمانية.

إلى جانب إلغاء الخلافة، تم حظر النزل الدينية والطرق الصوفية، وفرض إحلال القانون المدني العلماني محل القانون الإسلامي، وبالتالي تم تجريم جميع أشكال تعدد الزوجات، بل وإلغاء الزواج الديني، ومنح حقوق متساوية للرجال والنساء في مسائل الإرث أو الزواج والطلاق، وكذلك تم منع لبس العمائم والحجاب بأماكن العمل الحكومية، ومنع الفتيات من ارتداء الحجاب في المدارس والجامعات، وألغيت أنظمة المحاكم الدينية ومؤسسات التعليم الديني، وحظر استخدام الدين لأغراض سياسية. هذه التطورات الصادمة للمسلمين العرب شوهت سمعة النظام العلماني، ووصمته بالكفر والخيانة والعمالة للأجنبي. بالطبع لم يلتفت أي عربي أو مسلم للإيجابيات الديمقراطية والاقتصادية والحرية، بما فيها حرية الاعتناق والتعبد. وبعد مرور قرن من الزمان على تجربة العلمانية التركية وتواصلها بنتائج جيدة، ما زال غالبية المسلمين العرب يظنون أن تركيا دولة إسلامية، مثل: مصر أو باكستان.

أضف إلى أسباب العداء العربي للعلمانية أن عداء الدولة العلمانية التركية الأتاتوركية للأقليات واليسار والإسلاميين السياسيين لم يعبر عن سعة صدر وتقبل للرأي الآخر، هذا في الوقت الذي كانت الأتاتوركية تعلل تصرفاتها القمعية بحماية العلمانية ريثما تتركز، وزاد الطين بلة الانقلابات العسكرية التركية منذ الستينيات، والتي لم تحسن من صورة الديمقراطية المفترضة في النظام العلماني، الذي كان يسعى تحت حماية العسكر لمنع تسلم الحكم للسياسيين الإسلاميين، وحين

نجحوا في ذلك كان عليهم التعهد مراراً وتكراراً أنهم لن يتخلوا عن النظام الديمقراطي العلماني، الذي لا يُحرم الدين والتعبد في الأصل. وهكذا يمكن القول إن العلمانية الديمقراطية امتلكت شعبيتها في تركيا إلى درجة إنجاح وإسقاط ممثلين إسلاميين، أي منع الحركات الإسلامية من إسقاط العلمانية والديمقراطية حتى لو وصلت إلى قمة السلطة.

حاول رضا شاه بهلوي بعد قيامه بانقلاب في إيران تقليد الوضع في تركيا، وفرض ذاته كشاه بديل عام ١٩٢٥، وتمتع بدعم قوي وسط قيادات الجيش، الأمر الذي مكنه من القيام بإصلاحات على الطريقة الكمالية (في تركيا) رغم المعارضة الشعبية. تميز حكمه بالدكتاتورية وكان في صراع دائم مع المرجعيات الشيعية (رجال الدين)، خصوصاً عندما أصدر توجيهات مناهضة لوجود الحجاب في المجال العام، وسط غضب ديني وشعبي، حتى وصل الأمر إلى إطلاق النار على تظاهرة سلمية مناهضة لفرض الزي الغربي في مدينة مشهد. قام بهلوي بمشروعات تحديثية عديدة، وفي سنة ١٩٣٤ استبدل اسم البلاد القديم «فارس» بـ«إيران»، أي بلاد الآريين، بعد أن قام بضم كل الأقاليم التي كانت تتمتع بالاستقلال أو بحكم ذاتي، مثل: عربستان وبلوشستان ولرستان، ضمها إلى الدولة الإيرانية الجديدة.

كل ذلك لم يكن من الإشارات المُحبذة للعلمانية التي قال بهلوي إنه يسعى إليها. وحين جاهر بتأييد النازية في الحرب العالمية الثانية اشترك الإنجليز والسوفييت في إزاحته، وتنصيب ولده الطفل شاهاً

تحت وصايتهم، لكن التصدي الإسلامي وتدخل الإنجليز مجدداً ضد حكومة رئيس وزراء إيران محمد مصدق، الذي هددت خططه مصالح النفط البريطانية، عمق كراهية الشعب للشاه وللغرب الذي يناصره في الداخل ويسلحه. لم تسعف الشاه الكثير من الإصلاحات التي قام بها بعد عام ١٩٦٣، بل إن التغييرات السريعة، وخصوصاً الاجتماعية، أدت إلى نفور المعارضين، وقرر الشاه اللجوء إلى العنف والمخابرات والمزيد من الانصياع للغرب، حتى انتصرت الثورة الإسلامية المتحالفة مع اليسار وكل قوى التقدم عام ١٩٧٩ إذ أصبح النضال جمعاً ضد هيمنة الاستعمار. كانت النتيجة تخلي الغرب عن الشاه، وانتصار الثورة التي ركبها الأئمة، ومن ثم تصفية هذه الثورة الإسلامية للحلفاء اليساريين والليبراليين، ولا توجد حالياً أية حركة علمانية في إيران، وإذا وجد أي حراك من أي نوع مشابه للعلمانية، أو غير خانع، يُحاكم أعضاؤه من قبل الطبقة الحاكمة على أساس أنهم من «الزنادقة» و«المرتدين»، وهذه التهم تطال أي معارض حتى لو كان من سكان المساجد.

لا بد هنا من ملاحظة انشغال بدايات العلمانية التركية والإيرانية بالشؤون التظاهرية الشخصية، مثل منع الحجاب والعمائم وحلق الذقون لإظهار نجاح تجربتهم واقتناع الناس بها، لكن العلمانية الحقيقية هي التي تمنح الحرية الشخصية، حتى وإن كانت لبس الحجاب، وليس أن تمنع بالقانون لباس الحجاب على كل الإناث، سواء أرغبت في ذلك أم لا. هذا موضوع في غاية الأهمية لمجتمعات

إسلامية تُربي الإناث على أن شعرها عورة، ثم يأتي من يطالب بكشفها! هذا غير معقول أو منطقي؛ فالعلمانية تهتم ببناء الوعي والتعليم، وتوفر أسبابه، ولا تفرض وعياً ومظهراً معيناً على المواطنين، لا الحجاب ولا عدمه، وهذا من مزايا العلمانية على النظم الإسلامية التي تفرض ألبسة محددة.

من الأسباب الإضافية للخوف العربي الإسلامي من العلمانية وجود علاقة بين العلمانية والقمع، كما ظهر في تركيا وإيران، وأيضاً في دول عربية وإسلامية، ادعت أنها تطبق العلمانية أو الاشتراكية، الموصومة عربياً وإسلامياً بالكفر والإلحاد هي الأخرى. قادة هذه الدول، مدعية العلمانية أو الاشتراكية أو مدعية تطبيق تزاوج اشتراكي علماني (وهذا لا يجوز مثل بطلان زواج مسلمة من مسيحي) يجدون ذواتهم مضطرين للعنف؛ لردع الجماعات الدينية المتطلعة للحكم. كون أداء هذه الأنظمة ضعيفاً، إن لم نقل سيئاً؛ تجد الجمهور ملتفاً حول الإسلاميين كمعارضة سياسية؛ مما يؤدي لزيادة القمع من جانب الحكومة، ويجعل المجتمع ضد العلمانية، ويمنح المعارضة الأصولية شعبية أكثر.

يدعي الحكام المستبدون مدعو العلمانية أن قسوتهم ضرورية لإحراز إصلاحات اجتماعية وصناعية واقتصادية، ويدعون أن الشق الأهم من العلمانية، وهو الديمقراطية، لا يناسب جمهور المسلمين الآن، وبالرغم من استمرار هذا النهج من الحكام طويلاً، فلا نجد أنهم لجأوا إلى تطوير فعلي للعلم والتعليم كأرضية للتنمية والتطور في

سبيل مستقبل أفضل. كنتيجة لهذا الاستبداد والنهب من الحكام، التف الجمهور حول الحركات الإسلامية السياسية، التي تعدهم بالحكم الرشيد بدل الحكم العلماني المرتبط مع الغرب والقائم تحت حمايته.

لا تستوعب الثقافة الشعبية الإسلامية أن هذه الأنظمة لا علاقة لها بالعلمانية فعلاً، وأن كل نظام لا يفرض الحجاب هو نظام علماني، فالعلمانية لا علاقة لها بالحجاب واللباس، وإنما تمنع فرض نظم وتقاليد على من لا يرغب فيها. يربط كثير من الناس أيضاً بين العلمانية والأنظمة العسكرية؛ والسبب المباشر في ذلك الربط هو تكرار الانقلابات في تركيا لحماية النظام العلماني، ثم الانقلاب العسكري في الجزائر على نتائج انتخابات ١٩٩١، التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ فتدخل الجيش وحدثت حرب أهلية ومُنع الإسلاميون من تسلم الحكم؛ فساد الاعتقاد أن منع الإسلاميين يعني تطبيق العلمانية!!

الخوف من استيلاء أحزاب إسلامية على الحكم عبر الانتخابات، وبالتالي إلغاء النظام الديمقراطي؛ يؤدي إلى تبرير تسلط حكومات، أو بالأحرى رؤساء، هم أنفسهم يزيفون العملية الانتخابية مرة بعد الأخرى. النظام العلماني لا يسمح بالأمرين، سواء أكان باستمرار رئاسة لثلاثة عقود، أم بفرض نظام حكم إسلامي يثبت نظامه بطرق ملتوية، كما في إيران والدول العربية الإسلامية. في سوريا مثلاً، اكتسب النظام طويل الصلاحية الدعم خوفاً من تسلم الإسلاميين للسلطة، وهذا الدعم مصدره تعدد العرقيات والمذاهب والتفاف الأغلبية حول النظام غير الديني. وفي مصر كان الرئيس مبارك هو الآخر يبرر ابتعاده

عن الديمقراطية لتجنيب مصر حكم الإخوان المسلمين، وكان يواجه الغرب بهذا الخوف كلما طالبوه ببعض الديمقراطية. الأمر نفسه حدث في فلسطين، حين طالب الرئيس كلينتون الرئيس عرفات بترسيخ الديمقراطية؛ فذكره بخطر حماس، وما زال وريثه أبو مازن سائراً في طريق «بعبعة» الشعب من حماس والابتعاد عن الانتخابات.

النتيجة أن وجود حركات إسلامية جهادية أو سياسية يُعتبر ذريعة لإصدار قوانين الطوارئ الاستبدادية من قبل الحكام العازمين على مصادرة وقمع جميع المعارضة السياسية. مثل هذه الأنظمة لا علاقة لها على الإطلاق بالعلمانية، ولا يجب أن يتم الربط بين الطرفين، بل العلمانية الديمقراطية هي النقيض لنوعية الحكومات والأنظمة القائمة في المنطقة، سواء أكانت أنظمة إسلامية أم عسكرية أم ملكية أم غير ذلك؛ إذ لا يوجد أي نظام علماني في العالم العربي الشرق أوسطي سوى تركيا.

يرى البعض أن تراجع التأييد للعلمانية في الوسط العربي حتى الآن مرتبط بأسباب سابقة، وأخرى قائمة. من الأسباب السابقة: قلة أعداد العلماء وضعف المستوى التعليمي في العالم العربي والإسلامي بشكل عام، حيث أشارت دراسة نشرت في مجلة الطبيعة (Nature) أن الغالبية العظمى من العلماء والعباقرة علمانيون أو ملحدون، وأن نسبة التدين انخفضت بين العلماء من ٢٧٪ عام ١٩١٤ إلى ٧٪ عام ١٩٩٨ أي أن الذكاء الإيجابي المثمر عملاً وإنتاجاً وتقدماً في مستوى الحياة للجميع، هو البعيد عن الفكر والقناعة الدينية.

كذلك؛ فطبيعة المجتمع الشرقي الجماعي عكس المجتمع الأوروبي الذي تغلب عليه صفة الانفرادية؛ فالإنسان الشرقي ينتمي إلى مجتمعه وأي قرار يتخذه يجب أن يراعي فيه مصلحة مجموعة أخرى محيطة به قبل مصلحته أو قناعته الشخصية، بينما الإنسان الغربي لديه القدرة على إعلان موقعه الفكري كقرار فردي، بعكس الإنسان الشرقي الذي سيصبح معزولاً عن أقرب المقربين إليه إذا أعلن تأييده للعلمانية الموصومة بالإلحاد.

عندما شهد القرن العشرون صراعاً فكرياً بين الفكر الإسلامي وأفكار أخرى مثل الشيوعية والقومية العربية وعانى فيه الإسلاميون القمع السياسي الشديد بتهم التآمر على الحكم وليس لانتمائهم الديني.. فمن الملاحظ أنه لم يتخلف أي زعيم عن الصلاة وزيارة المساجد، بل تعزيز دور المؤسسات والمدارس الدينية. حتى الشيوعيون لم يجعلوا من إنكار الدين مرتكزاً لهم؛ فكانت هناك ظاهرة غريبة حتى بين بعض الشيوعيين حيث كان البعض منهم يتشبث بالإسلام كعقيدة دينية إلى جانب اقتناعه بالشيوعية كمذهب اقتصادي، ولهذا السبب وجد في مراكز الحزب الشيوعي في العالم العربي مصلى لإقامة الصلاة!

من الأسباب القائمة لضعف الرؤية العلمانية في الوطن العربي أن أنصارها غير مؤطرين نظراً لضعف الحياة الحزبية، كما أن مؤيدي العلمانية يتمتعون بوضع اقتصادي أفضل من غيرهم، وهم بالتالي بؤر كثيرة ومنتشرة في كل مكان ولكنهم يفضلون السلامة المجتمعية؛ فتشارك أقلية منهم مع الآخرين في صلاة الجمعة، ولا

ينضم أغلبهم للصلوات وهذا ما يسهل مراقبته من تعداد المصلين يوم الجمعة ومقارنتهم بسكان الحي، علماً بأن بعض المُصلين يجارون المجتمع أكثر مما يعبرون عن إيمان والتزام بالصلوات الخمس وباقي الفروض.. لكن كل المسلمين يشاركون مجتمعهم في الأعياد والمناسبات واللجوء إلى المصطلحات والموروث الديني.. ولا ننس طبعاً أن من يضيق بهذا التناقض بوسعه الهجرة الشرعية حيث حرية المعتقد والإفصاح عنه، ومعظم المهاجرين هم من العلماء وأهل الخبرة والمعرفة وميسوري الحال.

العلمانية العربية والإسلامية

لقد نجح الوهابيون في وصم العلمانية بالكفر؛ فوجدت ذاتها في مواجهة مع الفكر الثيوقراطي، ولم يسعف العلمانية تأثر بعض علماء الدين بأفكارها التحررية ورؤيتها للعدالة والمساواة؛ فالوهابية لم تر فيها سوى النزعة للاستيلاء على الحكم بديلاً للشيوخ؛ فوصموها بالكفر والارتباط بالاستعمار، (وكأنهم ليسوا من أعوانه، وهو معينهم). ونسبوها للعلم الذي بدوره يقدم العقل على النقل، بينما هم يعتبرون عقول الفقهاء منذ قرون أنضج وأفضل من عقول علماء وأدباء هذا العصر. بمعنى أن ابن تيمية في زمنه وظروفه يجب أن يفرض آراءه على زماننا وظروفنا.

العلمانية غير منشقة عن العلم، لكنها من أصل اللغة اللاتينية، وتقابل وتضاد مصطلح الكهنوت الديني الذي كان يحكم الغرب المسيحي؛ فجاءت كلمة (Secularism) لتعني (عالمي) أي ما هو منسوب إلى (العالم) وليس (العِلم)، وما هو مضاد لحكم الكهنوت. العلمانية السائدة في أوروبا تعني عدم قيام الحكومة أو الدولة بإجبار أي أحد على اعتناق وتبني معتقد أو دين أو تقليد معين، وأيضاً عدم

إجبار الدولة لأحد على ترك أي دين معين، كما تكفل الحق في عدم اعتناق دين معين وعدم تبني دين معين كدين رسمي للدولة. وبمعنى عام؛ فإن هذا المصطلح يشير إلى الرأي القائل إن الأنشطة البشرية والقرارات، وخصوصاً السياسية منها، يجب أن تكون غير خاضعة لتأثير المؤسسات الدينية.

من أفضل التعريفات المتعددة للعلمانية وأشهرها للفرنسي جان بوبيرو الذي شبه العلمانية بمثلث: «الضلع الأول فيه (وهو يتعلق بخاصية العلمانية) هو عدم تسلط الدين (أو أي نوع آخر من المعتقدات) على الدولة، ومؤسسات المجتمع والأمة والفرد، والضلعان الآخران من المثلث هما: حرية الضمير والعبادة والدين والعقيدة، وذلك في التطبيق المجتمعي وليس فقط كمجرد حرية شخصية باطنية، والمساواة في الحقوق بين الأديان والمعتقدات، مع ضرورة تطبيق هذه المساواة واقعياً ومجتمعياً». ويوجد هذا التعريف كنصوص في كثير من دساتير العالم، التي بالطبع وكما هو جلي من التطبيق، هي دول لا تُحرم الأديان إطلاقاً، لكن العالم الإسلامي وبدعم ودفع وهابي زيف الواقع معتمداً على ظروف فرض العلمانية من الغرب على تركيا بعد هزيمة الخلافة. وعندما انتشر الاستعمار في المنطقة وصِمت كل تصرفاته السياسية والاجتماعية بالعلمانية الكافرة. ولاحقاً بعد التحرر من الاستعمار، صار يُنظر إلى الحداثة والعلمانية كتراث تركه الاستعمار، خصوصاً وأن أغلبية حملة راية الإصلاح الديني والحداثة والعلمانية لهم علاقة بالعالم الغربي، سواء أتعلموا هناك، أم زاروا الغرب، أم عاشوا فيه فترة زمنية.

ما لم يساهم في تحسين صورة العلمانية عند المسلمين أيضاً هو انتماء الدول الشيوعية إلى التطبيق العلماني الذي يُحرم الأديان ومظاهرها.

الوهابية وتفريخاتها السلفية والأصولية والداعشية تقف ضد أي عملية إصلاح ديني، وضد إزالة الشوائب والخرافات التي تعشش بفضلهم في عقل المسلم، وهو ما ظهر، ولسوف يستعر في حالة التوجه الإصلاحي السعودي، الذي يحرمهم من المشاركة في الحكم والقرار ومن التحكم بكل ما يخص المواطن، وذلك بالرغم من عدم إلغاء هذا الإصلاح لأي من شعائر الدين والعبادات الجماعية غير المبالغ فيها. كل ما هناك هو استقلال الملك (أو ولي العهد) بالقرار عن الدين. إذا كان الوضع على هذه الشاكلة في المثال السعودي بعد تعديلات الأمير؛ فكيف كانت تجربة دول عربية أخرى أشهرت علمانيتها، ودول عربية ادعت العلمانية أو تجاورت معها؟ كيف تصرفت هذه الدول مع الوهابيين وكيف تصرفوا معها؟

قامت حكومة تونس في مرحلة ما بعد الاستقلال بتنفيذ برنامجها المبني على أسس العلمنة والتحديث تحت قيادة الحبيب بورقيبة، (١٩٥٦ حكم - عزل ١٩٨٧)، وهو الرئيس العربي العلماني العلني الوحيد. لقد قام بورقيبة بتعديل القوانين المتعلقة بالأوقاف (الأوقاف الدينية)، وإصلاح التعليم، ووحد النظام القانوني حتى يتسنى لجميع التونسيين -بغض النظر عن الدين- أن يخضعوا لمحاكم الدولة ذات القانون المدني، وحد أيضاً من نفوذ رجال الدين في جامعة ومؤسسة الزيتونة، واستعاض عنهم بالعلماء في كل المجالات، بما فيها علم

الإلهيات، الذي دمجه في جامعة تونس وليس الزيتونة، وجعل رجال الدين من موظفي الدولة، وأمر بالنفقات لصيانة المساجد، وتنظيم رواتب رجال الدين، حتى لا يخرجوا عن نطاق دولتهم ولا يرتزقوا. وصدرت في عهد بورقيبة قوانين حداثية للأسرة عرفت باسم «مجلة الأحوال الشخصية» لتنظيم المسائل المتصلة بالأسرة مثل: الزواج والوصاية على الأطفال والميراث وإلغاء تعدد الزوجات، وجعل الطلاق يخضع للمراجعة القضائية، ووقع الرئيس التونسي (هو الآخر) في مطب منع ارتداء الحجاب.

قدمت هذه التحديثات وكأنها اجتهاد وليس قطيعة مع الإسلام، لكن انتشار الوهابية منذ العام ١٩٧٠ وصل مصر وسوريا، على إثر هزيمة حزيران، وقفز إلى تونس وجامعة الزيتونة؛ فأصبح التعايش بين بورقيبة والإسلاميين مستحيلاً، وفي أعقاب الصراع بينهم قرر بورقيبة قمع كل أشكال المعارضة (كما فعل الشاه)، وتم نفي واعتقال واستجواب القيادات الإسلامية. في نوفمبر ١٩٨٧ انقلب زين العابدين بن علي على بورقيبة، وفُرضت عليه الإقامة الجبرية في منزله، كما حجبت أخباره عن الإعلام إلى حين وفاته في سنة ٢٠٠٠. مارس زين العابدين سياسة القمع والنهب للمجتمع، والتضييق على كل الحركات السياسية، بما فيها الإسلامية، حتى نهاية عام ٢٠١٠ وبداية ٢٠١١، حيث قامت ثورة شعبية في تونس، أدت إلى هرب الرئيس إلى جدة، وتولى الحكم بعده حكومة انتقالية ريثما تجري انتخابات جاءت بالقوى الإسلامية، حتى جاء الرئيس قيس سعيد

في أكتوبر ٢٠١٩؛ فانقلب على الإسلاميين وعطل حكومتهم وأغلق البرلمان، حيث الأغلبية إسلامية، ووعد الشعب التونسي بتغييرات تحد من الفساد والتسلط، الذي التصق بممارسات الإسلاميين لعقد من الزمان لم يتحسن فيه وضع الشعب.

تجربة مصر والسلفيين بعد الربيع العربي تشابه التجربة التونسية، لكن تجربتها مع العلمانية أقدم بكثير. بدأت أول تجربة للعلمانية في مصر مع الاحتلال البريطاني (١٨٨٢ - ١٩٥٢)، وأتاحت تلك الظروف نقاش وجهات النظر المختلفة بين المصريين المؤيدين للعلمانية والمخالفين لها، واستطاع العلمانيون الذين لجأوا إلى مصر هروباً من الخلافة العثمانية أن ينشروا أعمالهم في مصر في ذلك الوقت وتلك البيئة، وأصبح النقاش في هذه القضية موضوعاً ساخناً، حيث طُبع كتاب في ذلك الوقت للشيخ المصري علي عبد الرازق، وهو أحد علماء الشريعة وقاضٍ، وأثار كتابه (الإسلام وأصول الحكم) جدلاً كبيراً؛ إذ يُعتبر وثيقة بالغة الأهمية في هذه المناقشة الهامة والفكرية والدينية في التاريخ الإسلامي المعاصر.

في عام ١٩١٩ أعلن في مصر أول كيان سياسي علماني؛ إذ تكون (الحزب العلماني) الذي غير اسمه فيما بعد إلى حزب الوفد، الذي جمع بين أطياف السياسات العلمانية التي لها جدول أعمال قومي، وكان يحظى بدعم غالبية المصريين. كان الحزب ضد كل من حكم الملك والنفوذ البريطاني، وفاز الحزب في انتخابات ١٩٥٠ البرلمانية. لكن الملك أطاح رئيس الوزراء المنتخب النحاس باشا في يناير

١٩٥٢، وحدثت أعمال شغب تلاها حريق القاهرة الكبير الذي دمر تحديداً: البارات والكازينوهات ودور السينما ومحلات راقية شهيرة. هذه الأحداث عجلت بثورة الضباط الأحرار، التي منعت لاحقاً كل الأحزاب، بما فيها الوفد (العلماني)، وحزب الإخوان المسلمين.

اعتمدت حقبة الرئيس جمال عبد الناصر على قومية عربية، مخلوطة باشتراكية شبه ديمقراطية، مع تساهل علماني، وعدم فرض أو منع لمظاهر التدين، بل توسع الأزهر، وأقيمت إذاعة القرآن، مع التركيز على النهوض الاقتصادي بعد فوضى وعبودية الإنجليز للبلاد؛ فبوشر بتحويل البلاد للصناعة. بعد وفاة عبد الناصر، قام خلفه الرئيس السادات (١٩٧٠ - ١٩٨١) بتبني سياسة التحرير الاقتصادي، وقام بتوقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، التي كانت الاتفاقية الأولى من نوعها في أي بلد عربي وشرق أوسطي، وكان السادات قد فتح المجال أمام الإخوان المسلمين؛ للاستعانة بهم على القوى الناصرية السياسية المعارضة لحكمه، وأضاف المادة الثانية من الدستور التي تقول: «الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع».

اغتال الإسلاميون السادات، الرئيس المؤمن، على المنصة؛ فأعلنت أحكام قانون الطوارئ طوال حكم الرئيس مبارك لثلاثة عقود، وبسبب أحداث صدام في الريف بين أقباط ومسلمين شُرع قانون منع ازدراء الأديان لحماية الأقليات الدينية، ولكنه استُغل من السلفيين ضد العلمانيين. بموجب قانون التعليم لعام ١٩٨١، أصبح «التعليم الديني»

إلزامياً في المدارس العامة والخاصة، وبات واجباً على من هو في سن السادسة عشرة الحصول على بطاقة هوية تحدد ديانته. هذه البطاقة أصبحت ضرورية لمعظم الخدمات، بما في ذلك الخدمات المصرفية والتعليمية والعلاج الطبي، والإثبات الشخصي في الدوائر الحكومية. من أهم مزايا حكم الرئيس مبارك تعايشه مع الإسلاميين؛ فبالرغم من استمرار منع حزب الإخوان المسلمين، إلا أن السلفيين الوهابيين سرحوا ومرحوا في المجتمع، وشكلوه في المظهر والمحتوى بما يناسب رؤاهم وخططهم. جاءت اللحظة المناسبة للإخوان مع بداية عام ٢٠١١، وقيام ثورة شعبية أزاحت الرئيس مبارك، وحدثت انتخابات فاز فيها طبعاً الإخوان المسلمون؛ كونهم الأكثر استعداداً، كما أن الأحزاب والقوى الأخرى كانت مهتمة في الأساس بالتخلص من مبارك ونظامه، وصوتت لمرشح الإخوان.

فوز الإخوان البرلماني والرئاسي أدى إلى تأسيس دستور جديد، أكد في مادته الثانية على أن «مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع..»، وشمل الدستور في مادته الثالثة استقلال الأزهر، كما نص في المادة ٢١٩ على مذهب أهل السنة والجماعة؛ فتقول المادة: «مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية والفقهية، ومصادرها المعتبرة، في مذاهب أهل السنة والجماعة». بعد عام على رئاسة الرئيس الإخواني الدكتور محمد مرسي، وفي ٣٠ يونيو ٢٠١٣، خرج ملايين المصريين متظاهرين في القاهرة وعدة مدن مصرية في الذكرى الأولى لتولي محمد مرسي حكم

البلاد، مطالبة بإسقاطه وإسقاط حكم جماعة الإخوان المسلمين، تلاها تدخل من الجيش المصري بتنحية محمد مرسي عن الحكم، ثم وضعت حكومة مؤقتة ورئيس مؤقت، وحظرت جماعة الإخوان المسلمين، وتم القبض على مسؤوليها. لم يتم تعديل الدستور، ولم تزل حتى مواد ازدراء الأديان رغم ثبوت سوء استغلالها، وفاز المشير عبد الفتاح السيسي في الانتخابات التالية والمتتالية، واستمرت مصر في وضع انعدام العلمانية وتوخي الإسلام ومراعاة تغلغل السلفيين والوهابيين في المجتمع.

التجربة العلمانية الشكلية ظهرت في سوريا مع الانتداب الفرنسي في عشرينيات القرن العشرين، وتبناها اسمياً حزب البعث العربي الاشتراكي بعد الاستقلال، ولم يُطبق الحزب من العلمانية سوى أن يضمن الدستور السوري الحرية الدينية لكل الطوائف الدينية المعترف بها، بما في ذلك العديد من الطوائف المسيحية. تدير الحكومة معظم المدارس في الدولة، ولا يمنع فيها تعليم الأديان، أما المفاهيم المتطرفة للإسلام؛ فتقابل بعدم التسامح من جانب الحكومة، وربما لذلك نما التطرف «تحت» المجتمع بانتظار اللحظة المناسبة، كما حدث في الشقيقة مصر. شارك الإخوان المسلمون في عدة انقلابات ومحاولات انقلاب في سوريا. لم تلغ سوريا المحاكم الدينية، بل فصلتها عن المحاكم المدنية. القضايا المدنية والجنائية يتم التعامل معها في المحاكم (العلمانية)، في حين أن المحاكم الشرعية تتعامل مع القضايا الشخصية والعائلية والشؤون الدينية بين المسلمين أو بين

المسلمين وغير المسلمين. الطوائف غير المسلمة لديها محاكمها الدينية الخاصة، التي يطبق فيها القانون الديني الخاص بتلك الطوائف، أي أن الدولة تعزز القوانين الدينية، طالما أن الدين بعيد عن الحكم.

حين اشتعلت ثورة ربيع سوريا وجدنا انقلاباً سريعاً باتجاه التطرف الديني المسلح، الذي باشر في فرض أحكام دينية وهابية رهيبة في الأماكن التي سيطروا عليها، سواء أكان ذلك من قبل داعش أم حتى أخواتها الصغريات في ربوع الوطن السوري. بدعم روسي وتطبيق سوري – من الدولة التي لم تسقط كما في بلدان الربيع الأخرى – تم تحجيم الحركات الإسلامية، ولكن بدفع ثمن غال جداً من الشعب، ومقدرات الدولة وهيبتها واستقلالها وجغرافيتها. بقي الدستور السوري على حاله أثناء الربيع، وكذلك بعد انهزام داعش وأخواتها والتطرف السلفي.

أما في العراق وعلى إثر احتلال الكويت وتحريرها وبعد إسقاط نظام حزب البعث والرئيس صدام حسين، تم الانقلاب بدعم أميركي على الرؤية العلمانية المعلنة في الدستور فيما يخص دين الدولة؛ إذ تقول الكلمات الأولى: «نحن أبناء وادي الرافدين، موطن الرسل والأنبياء ومثوى الأئمة الأطهار ومهد الحضارة وصناع الكتابة ورواد الزراعة ووضاع الترقيم. على أرضنا سن أول قانون وضعه الإنسان، وفي وطننا خط أعرق عهد عادل لسياسة الأوطان، وفوق ترابنا صلى الصحابة والأولياء، ونظر الفلاسفة والعلماء، وأبدع الأدباء والشعراء». تقر المادة الأولى أن النظام جمهوري ديمقراطي، وجاء في المادة الثانية:

«أولاً: الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس للتشريع:
أ - لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام.
ب - لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.
ج- لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور.
ثانياً: يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية، كالمسيحيين والإيزيديين والصابئة المندائيين».

أي أصبح الوضع في العراق أقرب إلى لبنان؛ إذ تم توزيع مناصب الدولة برؤية أمريكية حسب الحجم الديني. منذ بداية الاحتلال الأميركي للعراق والصراعات الطائفية في تعاظم، سواء بالسلاح أو سياسياً أو بالحراب الفسادي، ووصلت بهم الأمور إلى الصراع حول أحقية بناء القبور أم هدمها، وهذا مطلب وهابي يعود لابن تيمية، لكن الخلاف قام بين مذاهب شيعية عراقية لم تجد ما تعمله للمجتمع سوى هذا الجدال.

التجربة الكويتية مع العلمانية والإسلام السياسي مختلفة عن تجارب الجمهوريات، وعن الملكيات والإمارات أيضاً. منذ بداية كتابة الدستور، وقبل العمل به عام ١٩٦٢ حدث اختلاف في نص المادة الثانية من الدستور، حول ما إذا كانت تعتمد الدين الإسلامي هو المصدر «الرئيسي للتشريع»، أو «مصدر رئيسي» للتشريع؛ فتمت

الموافقة على أن يكون مصدراً رئيسياً، وليس المصدر الرئيسي. بعد احتلال العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠ كثرت الانتقادات للحكومة والحكم، بأن سبب الكارثة هو الابتعاد عن الدين، وعلى إثر تحرير الكويت في فبراير ١٩٩١، تكونت لجنة لمحاربة العلمانية، «لجنة استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية» للبحث في مواد الدستور غير المنسجمة مع الإسلام. بعد ربع قرن وفي مايو ٢٠١٧ حُلت اللجنة وصرح رئيسها: «تمكنت اللجنة، بفضل دعم سمو الأمير، من الانتهاء من المهمة الجليلة والمباركة الموكلة إليها، من دراسة القوانين السارية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية»، وقال إن: «اللجنة بدأت منذ استئناف عملها بمنهجية وأسلوب جديدين قائمين على إتمام القوانين ونشر السماحة والاعتدال، كما وضعت خطة تبرز سماحة التشريع الإسلامي بما يناسب متطلبات العصر وتحديات الواقع، وتم إرسالها إلى الجهات المختصة». لكن نص المادة الثانية لم يتغير، ووجدوا أن مواد الدستور ليس فيها أصلاً ما يتعارض مع الإسلام. وكان الوهابيون الكويتيون، بدعم إخوتهم في السعودية، يريدون تغيير نظام الحكم الكويتي ليشبه السعودي (سابقاً).

في الكويت توجد انتخابات لمجلس الأمة كل أربع سنوات، ويُسمح في المجلس بتكون كتل نيابية متقاربة الأفكار أو لديها أهداف مشتركة، وهناك كتل علمانية وأخرى إسلامية، لكن الأحزاب ممنوعة في الكويت. السلطة في يد الأمير، والحكم وراثي يستمد الشرعية من الدستور، ويعمل القانون الكويتي ضمن أنظمة عدة، من أهمها: قانون

الأحوال الشخصية الذي يستند إلى الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى قانون الأسرة، وبعض الأنظمة والقوانين الأخرى التي تستند إلى الشريعة الإسلامية أيضاً.

كثرت الانتخابات لمجلس الأمة نظراً لتكرر حل الأمير للمجلس، الذي غلبت عليه الآراء الإسلامية المتطرفة، لكن تدريجاً، وفي انتخابات ديسمبر ٢٠٢٠ خسر السلفيون آخر مقعدين لهم. في انتخابات ٢٠١٢ مثلاً، حققت المعارضة الكويتية بقيادة الإسلاميين فوزاً ساحقاً في انتخابات مجلس الأمة، وحصلت على ٣٤ مقعداً من أصل ٥٠، فيما خرجت المرأة من البرلمان، في إشارة واضحة لتوجه المجتمع، وكابد الليبراليون خسارة كبيرة. وضمن المعارضة كان نصيب الإسلاميين السنة، من تيار الإخوان المسلمين والتيار السلفي، الانتصار الأبرز في الانتخابات؛ إذ باتوا يسيطرون على ٢٣ مقعداً، مقارنة بتسعة مقاعد في البرلمان السابق، وشكل المرشحون من أبناء القبائل القوة الكبرى في المعارضة والتيار الإسلامي. وبدورهم، شهد الشيعة – الذين يشكلون ثلث المواطنين في الكويت بحسب تقديرات غير رسمية – تقلص حصتهم في ذلك البرلمان، من تسعة نواب إلى سبعة، بينهم خمسة نواب إسلاميين شيعة.

كانت تلك النتائج ٢٠١٢ تحت تأثير ضغط الشارع، وبعد تظاهرات شبابية غير مسبوقة في الكويت، استلهمت الربيع العربي وتصدر القوى الإسلامية للمشهد في دول الربيع. لكن في انتخابات ديسمبر ٢٠٢٠، وبعد حسم نتائج الربيع العربي، وبعد ثبوت فساد

جلي، ورشى لثلاثة عشر نائباً، جاءت النتائج مغايرة؛ إذ فازت القبائل بـ ٣١ مقعداً من أصل ٥٠، وأخفق التجمع السلفي في تعويض خسارته؛ فخسر مرشحاه، وحافظ الشيعة على مقاعدهم بفوز ٦ نواب.

سواء إسلام سلفي أم قبائلي محافظ، بقي الغناء من المحرمات في كويت ٢٠٢٢، وإذا كان الغناء في حفلة، والشباب يتمايلون ويصفقون مع النغم؛ فهذه كارثة تهدد المجتمع إلى درجة مطالبة نواب في المجلس بالحساب والعقاب والمنع. إذا لم يستجب وزير الأوقاف لمطالب المنع؛ فهذا سيؤدي إلى استجواب الحكومة وربما إسقاطها.. أي تبقى ديمقراطية الكويت والحكومة رهينة للأفكار المتشددة نفسها التي تمارس دور الشرطة الدينية، بينما تغييرات السعودية تبيح كل ممنوعات الكويت، ويمكن للشباب والشابات مختلطين الرقص والانسجام مع النغم في حفلات عامة كما يحلو لهم، ويُمنع سماع صوت أي اعتراض أو ترهيب ديني.

في انتخابات يونيو ٢٠٢٣ وهي السابعة في السنوات العشر السابقة شارك في التصويت ٥٠٪ فقط من الناخبين، بينما شارك في انتخابات العام السابق ٦٣٪، وكان الأمير قد حل ذلك المجلس ولكن معظم نوابه الخمسين أعيد انتخابهم ما عدا ١٢ منهم، ولم تفز في هذه الانتخابات سوى سيدة واحدة.. وذلك كله يعكس حالة المجتمع الكويتي المسيطر عليه من المحافظين.

عموماً، وبغض النظر عن محتوى نصوص الدساتير العربية؛ فالشريعة يُعمل بها، إما مستقلة أو إلى جانب القوانين المدنية أو

العسكرية وقوانين الطوارئ. كما أن عمل رجال الدين غير منظم، ولا توجد قوانين ضد تجاوزات رجال الدين في القول والفعل، مثل: إطلاق الفتاوى، أو عمل الأحجبة وادعاء إخراج الجن من الجسد، أو تزويج طفلات وهم يعلمون أعمارهن، أو عقد زيجات مؤقتة، وغير ذلك مما يشين الدين الإسلامي. أما الإسلام السياسي؛ فغايته تسلم الحكم، إما باللجوء إلى الأعمال الإرهابية، أو عبر الانتخابات العلمانية، ومن ثم الحكم على طريقتهم، كما في إيران بالنسبة للشيعة، أو في أفغانستان بالنسبة للسنة. هكذا يستمر صراع الديوك والتخريب؛ ليجد العرب والمسلمون أنفسهم أسرى للقمح والشعير الروسي والأوكراني؛ لأنهم أقوام لا يخططون أو يتحسبون لمستقبل اقتصادي، ولا يعملون ولا يهمهم أو يهينهم التسول والجوع مقابل الراحة.

واضح أن العلمانية العربية تواجه تحديات جمة، جلها متفرع من الرؤية الإسلامية الوهابية، إلى جانب مشاكل التطور الذاتي، وعقلية المثقف العربي. هي بالطبع ليست ديناً، بل لا توجد نظرية علمانية متحدة البنود والمنهج. حتى في بلادها الأصلية؛ فالعلمانية متغيرة الجوهر، إذ هناك تطبيق علمانية أقرب للدين، مثل: بريطانيا وأمريكا وبعض دول أمريكا اللاتينية، وهناك على النقيض علمانية مضادة للدين ولا تتعايش معه، كما هي الصين ودول السوفييت سابقاً، ولا ننس بالطبع علمانية الدول العربية استبدادية الحكم ممارسة الاضطهاد ضد العلمانيين والإسلاميين، وخصوصاً ضد أصحاب الفكر السياسي الحر.

عموماً هناك أغلبية عددية للدول العلمانية على مستوى العالم، إذ يبلغ تعدادها ٩٦ دولة، ولكل فئة منها شكل مختلف لتطبيق الرؤية العلمانية، لكن الوضع الاجتماعي والاقتصادي في كل منها أفضل من الدول العربية الإسلامية (غير النفطية). هكذا وبالطبع؛ فالرؤى العلمانية في العالم العربي متعددة ومتناقضة، وخصوصاً في المجال النظري بين المثقفين العرب، الذين لا يجمعهم حزب أو تجمع. لكن الرؤية السائدة هي التطلع للعلمانية التي لا تعادي الدين؛ طالما أنه لا يتدخل في السياسة ولا يسعى للحكم وفرض كهنوته وخلوده.

طالما أن قوى إسلامية كبيرة ومنظمة تعارض الإصلاح الديني، سيبقى الصراع على أشده بين الإسلاميين والعلمانيين بكل أنواعهم. لماذا هذه الشمولية؟ لأن الإسلاميين - ونقصد هنا المتطرفين من سلفيين ووهابين وغيرهم من الساعين للحكم والذين لا ارتزاق لهم بدون عباءة الدين - لا يسمحون بحرية الثقافة! وهذه معضلة كبرى في مجتمع يولد أفراده مسلمين، ويتربون على الإسلام في حياتهم ومدارسهم وأعيادهم؛ ليصبح الدين إياه جزءاً يصعب معه مجرد التفكير حول الانسلاخ والاستقلال عما وجدوا فيه أنفسهم، وهم تحت حراسة شيوخ ودولة يُكفرون ويزندقون من يريدون. هنا تأتي معضلة التنويريين، في كل من المجال الديني الإصلاحي أو العلماني أو الفلسفي الحياتي.

حيث يريدون، يمكن للإسلاميين أن يُكفروا مثلاً من يترك الصلاة، أو بمعنى آخر تطبيق بالقوة والعقاب للوضع الذي ساد في السعودية قبل

الأمير محمد بن سلمان، أو تطبيق الوضع المشابه لأفغانستان، أو لدولة خلافة داعش. هؤلاء على الطرف الأقصى يدّعون أنهم يطبقون الإسلام كما أنزله الله وفهمه وطبقه الرسول والصحابة، وأمثالهم يريدون تطبيق هذا أينما استطاعوا. حتى الإسلاميون الأقل تشدداً يمكنهم تكفير أي مخالف للدين، حسب رؤيتهم، وذلك بدعم من الدولة وقوانينها، حتى لو كان المُكفر شيخاً يريد تنقية الحديث المنسوب إلى النبي زوراً، أو أديباً أو شاعراً كتب شيئاً لا يخضع فيه للدين، أو حتى كلمات أغنية «يما القمر عالباب»! وبدون الخوض في التفاصيل، فإن سلاح التكفير يعمل لمصلحة التطرف الديني، ويحافظ على سيطرة هؤلاء على أفكار الناس وينفي الفكر الآخر.. فكيف يمكن لعلماني أو تنويري أو إصلاحي أن يفتح فاه، أو يكتب مقالاً أو كتاباً، وينام آمناً؟ وكيف إذن يمكن المطالبة بتعايش أو تضامن تنويري إسلامي ضد حاكم مستبد؟

في المقابل لا تكاد توجد حركة تنويرية عربية تطالب بطراز العلمانية التي ترفض الدين وتنادي بإلغائه من مظاهر الحياة، على غرار الصين أو كوريا الشمالية. أي أن الدين لن يتم منعه في أي دولة علمانية عربية منشودة، وهو بالفعل لم يُمنع في تونس بورقيبة التي كانت الأقرب للعلمانية، والتي لم تمنع الدين، حتى حين باشر الإسلاميون بالهجوم على الدولة وتحريض الجمهور ضدها. العلمانيات العربية الاستبدادية أيضاً لم تمنع الدين قط، وذلك على عكس ما فعلته الثورة الإيرانية منذ ١٩٧٩، وما كانت تفعله السعودية من تحكم في كل خصوصيات المواطنين، وهو ما طالب الإخوان المسلمون بتطبيقه في دول عربية،

مثل سوريا ومصر، واختلفوا مع الأنظمة القائمة على تلك الأرضية. وهو ما يتوعدون به المواطن حين يتسلمون الحكم والسلطة. كيف يمكن إذن تقبل التنويري للتعايش مع مثل هذه المطالب التي تفرض على الجميع رؤيتها، وتتوعد من يخرج عن القطيع بالذبح؟

من الممكن للتنويري العلماني التعايش مع نظيره الإيماني، ومع نظيره الديمقراطي، بل التعايش الاضطراري مع الديكتاتور المتنور الذي يتيح حرية الرأي والتعبير المجتمعي، ولكن كيف يتعايش مع التكفيري السلفي الذي سينقلب عليه فوراً، منعاً وحجباً وتعزيراً؟ لقد طرد الأزهر مراراً شيوخاً اقتنعوا بفكرة الإصلاح الديني وروجوها؛ فهل يتقبل هؤلاء نشر ثقافة تطالب بإعمال العقل بدل النقل، الذي تأسست عليه مؤسسات دينية خائفة من أي مجاراة للعصر؟ هل سيسمحون – في دولة يحكمونها بحرية – لحديث يقدم تفسيرات منطقية لآيات قرآنية، أو بنقد محتوى بعض الأحاديث الضعيفة؟ طبعاً لا؛ فالبلاغات ضد من يتفوه أو يعبر عن رأي في مسلسل أو كتاب، أو برنامج لا تتوقف في العديد من الدول العربية.

حتى القول بوجود توافق بين الحركة الإسلامية والتيار العلماني حول ضرورة إحداث تحول سياسي في الدول العربية، وضرورة الانتقال بها نحو الديمقراطية، هو استخلاص غير دقيق؛ كون الحركة الإسلامية أكثر شرذمة من الحركة العلمانية، والفئة الغالبة هي السلفية التي تريد العودة للوراء وفرض «الإسلام الصحيح»، حسب رؤيتهم. التوافق هنا سيكون توافق الذئب مع الأرنب، بل هم يظهرون مخالبهم حتى قبل

تمكنهم، كما يجري يومياً في مصر، من تقديمهم لبلاغات ضد كل تنويري يفتح فاه. بل إن ممارسات السلفيين في مصر تدفع التنويريين للاستنجاد بالسلطة الممسكة للعصا من الوسط تحقيقاً لمصالح استمرارها.

كلما تحالف أي مكون تنويري مع حركات إسلامية ضد حاكم مستبد أو عدو خارجي، يسارع الإسلاميون في أقرب فرصة للانقلاب على حليفهم العلماني، هذا ما حدث في إيران حين اتفق التنويريون العلمانيون مع الإسلاميين ضد الشاه، ثم تولى الإمام الخميني الحكم؛ فانقلب على حلفاء الأمس. وفي أحدث تطبيق تكرر الأمر في مصر، حين اتفق اليسار والوسط واليمين ضد نظام الاستبداد، وتعاضدوا في الانتخابات ضد مرشح من النظام السابق، وأنجحوا مرشح الإخوان، الذي انقلب عليهم وأهمل موقعهم، ونشط في أسلمة الدولة، واستقل مع الأئمة والمرشد العام عن الآخرين، الذين عادوا وثاروا عليه بعد عام، واستفاد من هذا الانفصام حاكم عسكري جديد.

الإسلام السلفي السياسي هدفه أن يتولى الحكم باسم الله، ويفعل ما يريده وما يراه مناسباً محتمياً بالله، وهذا يترجم بنفي الآخر، ومن ثم عبر السيطرة باستمرار حشو الفكر نفسه في رؤوس الناشئة، ويمكن السكوت على ذلك لو كانت هناك أي تجربة ناجحة لهم عبر التاريخ. الكهنوت الديني بكل أنواعه أعجز عن إدارة نظام عادل حديث يحترم الإنسان كمواطن حر. الإسلام السلفي الوهابي والد الإسلام الداعشي هو تطبيق للإقصاء؛ بينما العلمانية هي فكر لم شمل، بحرية فكرية للمواطن دون إلزامه بالدين والشعائر، وأيضاً دون منعه.

كون العلمانية لا أب لها، ولا تعريفات منحوتة على لوح محفوظ؛ فيمكن لكل مجتمع تبني ما يراه مناسباً من تطبيقاتها. هذه الخواص تؤدي إلى سوء الفهم؛ فحين يدعي ملحد جاهل طفيلي أنه علماني، أو يظن أي شخص أن الإلحاد وقذف الأديان والأنبياء والآلهة هو علمانية؛ فهذا خطأ جم وتجن ممن يظن أو يردد ذلك. في أفضل الأحوال؛ فهذا جهل مكثف لا يعكس حقيقة التيار العلماني العربي العريض تحت السطح، ولا يتماشى مع أسس العلمانية الوسطية وتطبيقاتها في أوروبا مثلاً، حيث حرية التدين مكفولة لكل الأديان.

علمانية الإلحاد لا تناسب الأمة العربية، بل لا تناسب أي جنس بشري؛ فبينما نجحت العلمانية الوسطية في أوروبا الغربية؛ فقد فشلت العلمانية الإلحادية في أوروبا الشرقية فشلاً ذريعاً؛ إذ عادت كل الأمم هناك إلى أديانها فور انتهاء حكم الأنظمة الشيوعية، وهذا ما حدث حتى في روسيا، وانحازوا جميعاً للعلمانية الوسطية. الاستثناء جاء من الصين وكوريا الشمالية، لكن النتيجة لا يمكن حسمها إلا إذا سقطت أنظمة الحكم؛ لنرى هل تعود الشعوب إلى أديانها في ظل علمانية وسطية، أو أنها ستواصل إقصاء الدين عن حياتها اليومية؟

العلماني الوسطي يعرف أهمية الدين والعقيدة لأي إنسان تقريباً؛ فمنبع الدين ثابت على عكس الأنظمة السياسية الحاكمة، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه نفسياً. والدين النقي نصير الضعيف المحتاج ضد أي متسلط، أو ضد ظروف الطبيعة، أو على الأقل يقدم الوعود لحياة أخروية سبع نجوم، تُسهل الصمود في الحياة الدنيوية التعيسة. الدين

أيضاً يقدم للإنسان الطمأنينة الجمعية؛ فهو بمثابة قبيلة تضمن الأمن للأعضاء، وفي المقابل تطلب منهم التضامن الأعمى. والدين عبادات وممارسات يتعودها الإنسان إلى درجة افتقادها إن غابت، وأي محاولة لسحب التعاطي الديني بالإكراه مكتوب عليها الفشل. وهناك إثباتات علمية تؤكد ارتباط هرمونات السعادة بالعادات الدينية اليومية.

الدين مرتبط في الوعي البشري بالأخلاق والشرف والمساواة والادعاء بعدم الخضوع سوى لله والرسل، وبالتالي؛ فالمطالبة بالانسلاخ عن هذا ومئات أدوات الترابط الأخرى هو عبث عقيم، ولا مبرر له أصلاً؛ كون الحرية الفكرية التي يطالب بها العلماني تشمل حقوق المواطن المتدين أيضاً، سواء أكان على شاكلة فرد أم جماعة طالما أنه مواطن منتج وغير طفيلي. كما أن العلماني لا يرى أن من وظائفه وغاياته إلغاء الدين أو استبداله بمعتقدات فكرية ونفسية أخرى، وإنما هدف العلماني ينحصر في فصل الدين، أي دين، وقوانينه وكهنته عن الحكم وعن إدارة البلاد بذلك المفهوم الذي فشل دوماً، والذي يعزز حتماً نفي الآخر غير المطابق لرؤية الكهنة.

يمكن للعلمانيين بغالبيتهم الاشتباك النظري مع الإسلاميين الوهابيين السلفيين صانعي التطرف الفكري والتطبيقي، ولا يجوز بأي حال الاشتباك مع الدين الإسلامي كفكرة أصيلة. أي عدم المطالبة العلمانية بالتخلي عن الدين، وعدم اضطهاد المتدين بسبب دينه أو تدينه، بل الدفاع عن حقوقه تحت الحكم المستبد. لكن لا يمكن إشراك الإسلاميين والدينيين في حكم على أساس مفهوم وتطبيق ديني

يفرض على الجميع، أو تقبل حكمهم الثيوقراطي المطبق للمحاكم الشرعية، ولحرمان المرأة من حقوق المساواة الكاملة مع الرجل.

التيارات الإسلامية التي تتهم العلمانية من دون تمييز بالانتماء إلى الغرب والتبعية له، كانت هي المستفيد الدائم من ذلك الغرب والاستعمار؛ فبينما كان على العلمانية والتنويريين النضال على عدة جبهات، تشمل أو تضم الحاكم الاستبدادي والتطرف الديني والتدخل الاستعماري، كان الإخوان المسلمون مثلاً يتعاونون مع الإنجليز ضد الثورة المصرية، وحاربوا العلمانية الناصرية بدعم من الوهابية السعودية والغرب، وهذا ما حدث في معظم الدول العربية، ولكنه تجلى تماماً في ثورات الربيع العربي؛ حيث وصل الإسلاميون إلى السلطة بحراب غربية وأموال دول عربية ثيوقراطية وهابية، وبتنصيب وظيفي مباشر، كما في حالة العراق المحتل من أمريكا والغرب.

حتى قبل الربيع العربي بعقود طويلة، خلق الاستعمار أنظمة ثيوقراطية في الوطن العربي الذي تم تقسيمه إلى دول طائفية، وهي الأنظمة التي تقمصت الوهابية الحنبلية ومذاهب أخرى. الأنظمة العربية الإسلامية هي التي رضخت للإنجليز في تقبل إسرائيل على حساب فلسطين، ومؤتمر الدول الإسلامية لم يتخذ أي موقف حازم ضد إسرائيل، أو أي عدوان غربي على جزء من الأمة؛ فلم يعلنوا حرباً أو حتى مقاطعة أو متابعة فعالة. الحركات الإسلامية هي التي تآمرت على الناصرية لمصلحة الغرب، وهي التي توافقت مع الوهابية للطلب من أمريكا دفع إسرائيل لشن عدوان ١٩٦٧؛ لإخراج مصر

من اليمن واستمرار نظام الإمامة هناك في جوار الوهابية. في أكثر من موقع وزمان توافق الاستعمار الغربي والاحتلال الإسرائيلي مع قوى إسلامية منظمة؛ لتناكف الحركات الوطنية وتشتبك معها. كل ذلك لا يعني اتهاماً بالخيانة، ولكن سقوطاً في حب السلطة والسعي لها والتمسك بها، وبالتالي التحالف مع الشيطان وصولاً إلى ذلك الهدف، ولذلك يجب أن يبقى الإسلام كدين لجميع معتنقيه بعيداً عن التشويش الفكري والتشوش السياسي.

إن طبيعة العرب حين تمتزج بالإسلام تحتم الخلافات؛ فتمنع التوافق حتى على حاكم مستبد مستنير كخيار انتقالي، وهذا ما رأيناه في حالتي مصر والعراق؛ حيث لم يمنع الإسلام ولا العلمانية، لكن الحركات والدول الإسلامية تآمرت عليهما حتى النهاية القاتلة. أما في دول آسيوية إسلامية، وجدنا نجاحاً لقادة منفردين استطاعوا تنمية بلادهم ووضعها واستمرارها على طريق الصواب حتى بعد غيابهم، وبعض هؤلاء القادة باشروا من تحت الصفر. ربما يكمن سرهم في التركيز على الفعل وإهمال القول. الفعل بمعنى الإنتاج وتقبل التطور والمساهمة في التطوير، والتركيز الأساسي على التنمية من أسفل، ولمصلحة الفقراء وترفيعهم إلى الطبقة الوسطى علماً وعملاً ودخلاً، وتركيزهم على محاربة صارمة للفساد بكل أنواعه.

هذا تقريباً ما حدث في ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا، لكن السكان هناك ليسوا عرباً، ويتعايشون مع أجناس وأديان متنوعة نفت فكرة التمييز من بينها. وهناك عامل آخر يختلفون فيه عن منطقتنا، وهو

أن الاستعمار البريطاني بعد أن امتص خيرات بلادهم طويلاً تركهم لحالهم، ولم يلاحقهم على نفط أو زرع استعماراً وعملاء؛ فاستعادوا عافيتهم، ولم يكن التطوير عندهم قد منع أحداً من التعبد، كما أنه لم توجد حركات دينية تصر على فرض رؤيتها قبل كل شيء، والسعي الحثيث التآمري تجاه الحكم والسلطة.

هل كل الدول الدينية متخلفة؟ أو بذات المعنى: هل كل الدول المتخلفة دينية؟ بنسبة كبيرة وحسب المعاينة الأولية؛ فالإجابة نعم. لكن ما هو التعريف المستخدم هنا للدول الدينية؟ بالعموم الدولة الدينية هي التي يحكمها أو يشارك في قراراتها رجال دين، وفي تفصيل الأمر إسلامياً يمكن القول: إن الدولة الإسلامية هي التي تُشهر ذاتها كذلك صراحة، أو التي تؤكد في دستورها أن الإسلام دين الدولة؛ كون ذلك يُلزم الدولة وشعبها باتباع قوانين دينية إلى جانب القوانين المدنية. وهناك دول نظن أنها إسلامية ولكنها في الواقع علمانية رسمياً، أو لا هذا ولا ذاك، بمعنى أنها لم تصرح في الدستور بماهيتها الدينية من عدمها. فيما يلي سنرى قائمة الدول ذات الأغلبية الإسلامية والتي تعتبر ذاتها علمانية رسمياً، ويليها قائمة بالدول الإسلامية، وسيكون بالوسع الإجابة بسهولة عبر المعاينة على مستوى التخلف والتقدم تبعاً للتدين.

الدول الإسلامية العلمانية: إندونيسيا، وهي أكبر دولة تعداداً للمسلمين على مستوى العالم، وتعيش حالة نمو سريع تُحسد عليه. تركيا، هي الأخرى علمانية وتمارس الديمقراطية الانتخابية بجدارة، ووضعها الاقتصادي جيد في العموم ومنتجاتها تغزو العالم الثالث

وتنافس الإنتاج الصيني. دولة أوزبكستان، علمانية ونسبة المسلمين فيها ٨٨٪ وكانت ضمن الاتحاد السوفييتي ونظامه الاقتصادي، لكن البلاد شهدت بعد الاستقلال نسب نمو سنوي أكثر من ٥٪، وأصبحت البطالة معدومة تقريباً. دولة كازاخستان، حيث ٧٠٪ مسلمون، دولة علمانية عانت اقتصادياً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ولكن في إطار خطة إصلاح أصبح نمو دخلها الوطني يرتفع سنوياً بنسب بين ٧ إلى ١٠٪؛ إنها هي الأخرى قصة نجاح بعد الاستقلال ومن دون تدخلات دينية في إدارتها. دولة قرغيزستان، ٧٥٪ من سكانها مسلمون، تشابه ظروفها بقية الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي، لكن نجاحاتها بنسب أقل نظراً لانتشار نسب من الفساد فيها. وهناك دولة أذربيجان التي تعاني مضار النمو الاقتصادي السريع. ودولة تركمانستان ٨٣٪ من سكانها مسلمون، وهي جارة لأفغانستان ولكنها لا تشابهها بشيء.

كل من سوريا والعراق تعتبر ذاتها نظاماً علمانياً، وهذا تقييم غير صادق مطلقاً؛ لأن كل مشاكل البلدين والقتل والاقتتال الأهلي نابع من الإسلام السياسي فيهما، وما زالت القلاقل تتجدد حول بناء أم هدم القبور. دولة كوسوفو الأوروبية، علمانية، ٩٠٪ منها مسلمون، عانت ويلات الصراع العرقي الديني بشدة، واستقلت عام ٢٠٠٨، لكنها ما تزال واحدة من أفقر المناطق في أوروبا، مع ما يصل إلى ٤٥٪ من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الرسمي، و١٧٪ في حالة سيئة للغاية.

هناك مجموعة دول أفريقية بأغلبية سكانية مسلمة وتتبع هي الأخرى النظام العلماني قدر الإمكان، بمعنى أنها غير منساقة دينياً،

وبالفعل وضعها الاقتصادي والاجتماعي والأمني أفضل من جاراتها الإفريقية. هذه الدول هي: النيجر وبوركينا فاسو ومالي والسنغال وغينيا وتشاد وغامبيا وجيبوتي.

أما الدول الإسلامية المعتمدة الدين الإسلامي كدين للدولة، ومعظمها دول عربية ووضعها الاقتصادي غير مريح أبداً، فهي: باكستان وبنغلاديش وإيران وأفغانستان وطاجيكستان ومصر والسودان والجزائر والمغرب واليمن وتونس والصومال وليبيا والأردن وموريتانيا وجزر القمر وبروناي والمالديف. ودول النفط: السعودية، والإمارات، والكويت، وعمان، والبحرين، وقطر. الدخل في دول النفط لا يعفي هذه الدول من صفة التخلف بالمفهوم الحضاري؛ لأن مداخيلها غير إنتاجية، والحريات فيها منعدمة.

هناك دولة تعتبر الدين الإسلامي رسمياً، ولكنها تمثل حالة على النقيض من كل الدول الدينية، وتستحق وقفة تأمل للاتعاظ، وهي دولة ماليزيا:

شكلت النهضة الماليزية من خلال الرهان على التنمية قصة من أروع القصص، وهكذا فقد بنيت ماليزيا بأحدث طراز. يعتبر رابع رؤساء وزراء لماليزيا (في الفترة من ١٩٨١ إلى ٢٠٠٣)، مهاتير محمد صاحب أطول فترة لرئيس وزراء في ماليزيا ومن أطول فترات الحكم في آسيا، هو الرائد الفعلي لنجاح بلاده. إذا عدنا لأي تعريف بهذا الشخص الاستثنائي في النهضة الماليزية سنقرأ عنه أن نشاطه امتد لما يقرب من ٤٠ عاماً وتحديداً منذ انتخابه عضواً في البرلمان الاتحادي

الماليزي عام ١٩٦٤، وحتى استقالته من منصب رئيس الوزراء في عام ٢٠٠٣. كان لمهاتير محمد دور رئيسي في تقدم ماليزيا؛ إذ تحولت من دولة زراعية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية، إلى دولة صناعية متقدمة، يساهم قطاعا الصناعة والخدمات فيها بنحو ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتبلغ نسبة صادرات السلع المصنعة ٨٥٪ من إجمالي الصادرات، وتنتج محلياً ٨٠٪ من السيارات التي تسير في الشوارع الماليزية.

الأهم هنا أن مهاتير محمد ميز بين الدين والسياسة ثم بدأ التنمية، ومقولته الشهيرة: «إذا أردت أن أصلي؛ فسأذهب إلى مكة، وإذا أردت المعرفة؛ فسأذهب إلى اليابان»، أصبحت مقولة أساسية في العقل الجمعي الماليزي، من هنا كانت التجربة الماليزية معاصرة ورائدة، مع بقاء المجتمع الماليزي على تقاليده الدينية، وحفاظه على أسسه وثوابته، ومواكبة المسير مع التنمية القوية والكبيرة التي يعيشها. إنها «معجزة ماليزيا» بالفعل، بل ومن أبرز معجزات آسيا مع كوريا الجنوبية طبعاً.. فكيف حدث هذا؟

في حوار مع مهاتير محمد، شخّص المشكلة الأساسية لدينا نحن العرب في عجزنا عن التنمية، وقال: «كيف ننهض ونحن نعيش على الأمجاد، مصر تعيش على الحضارة القديمة، ودول الخليج تعيش على الحضارة القديمة، هذه الدول مهد الحضارات، ولكن للأسف جاء الأحفاد؛ فلم يستطيعوا أن يواصلوا ما قام به الآباء والأجداد. كيف يستطيع هؤلاء النهضة وها هي أمامهم تجربة حية هي تجربة ماليزيا، مع أن وضعها

لم يكن حينما تسلمت مهام السلطة فيها أفضل من كثير من الدول العربية في ذلك الوقت، كيف لا يستطيعون أن ينهضوا مثلما نهضنا؟».

قال مهاتير أيضاً: «إن الله لا يغير مصير أمة إلا إذا حاولت الأمة أن تحسن نفسها». وقال: «ليس المهم هو استعراض المهارة في الجدال، وإنما أن تقبل ما يكون مقبولاً وتضعه موضع التنفيذ». فلسفة مهاتير يوجزها في ضرورة أن يعمل الإنسان ما يستطيع عمله، وأن يضع الباقي على جانب، بدل أن ينتقد ولا يفعل أي شيء. يرى رئيس وزراء ماليزيا السابق أن الجدال جزء من تراث شعبه (الماليو)، وتكون النتيجة النهائية لكل سلسلة من الجدال هي اكتشاف أن الفكرة الأصلية والآراء المطروحة في النقاش كلها ليست مقبولة، وحيث إن الأفكار ليست مقبولة؛ فلا يمكن اتباع أي منها، وهكذا يبقى الأمر دائماً على ما هو عليه. المثل يقول: «الذين يستطيعون يعملون.. والذين لا يستطيعون ينتقدون». ومهاتير محمد يقول: «هناك من يكتبون الكتب لمجرد إثارة القضايا الجدلية، وهناك من يكتبون بهبة التلباثي والرؤى السديدة، وهذا ما يفيد البلاد والعباد».

تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن التنمية الاقتصادية والبشرية تقود إلى المساواة في الدخل، ولذلك لا بد وأن تنعكس مكاسب التطور الاقتصادي على حياة الفرد بمختلف مناحيها، كتوجيه الاهتمام نحو ترقية المنظومة التعليمية والنهوض بها؛ مما يؤدي إلى خلق سياق ينعكس على تحسين باقي القطاعات، بشرط أن يكون الفقراء والعاطلون عن العمل والمجموعات العرقية الأكثر فقراً هم

المستفيدين من ذلك. لا شك أن الإيمان بهذه الفلسفة دافعه الأول أن العلاقة بين زيادة النمو ومستوى الفقر عكسية؛ لأن وصول الفقراء إلى تعليم أفضل وإلى صحة أفضل قد ساهما بفعالية في عملية تسريع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

لقد واجه رئيس الوزراء مهاتير محمد المشكلات والصعاب التقليدية نفسها الشائعة في الشعوب النامية، مثل: انتشار الجهل والأمية، وانعدام المهارات الإنتاجية، وغياب روح الإبداع والمغامرة، والميل الأصيل إلى الكسل، إضافة إلى الهزيمة النفسية وانعدام الطموح وعدم الرغبة في التعلم أو النهوض والتقدم، وكانت هذه هي السمات الأساسية الراسخة في وجدان الشعب الماليزي، خاصة السكان الأصليين، حتى أفرد مهاتير محمد لهذه القضية كتاباً سماه «معضلة الماليو»، عالج فيه مشاكل شعبه المتوارثة عبر الدين والسرديات، وكيف تصرفوا بكسل في فترة الاستقلال قبل توليه الحكم.

كان على مهاتير محمد أن يحتذي بتجارب اقتصادية ناجحة؛ فنظر إلى اليابان. ترى ماليزيا أن الاستراتيجية اليابانية بإنتاج سلع جيدة بأسعار زهيدة، قد ساهمت بشكل كبير في تحقيق تفوقها على المنتجات الغربية الغالية، وبالتالي نجحت في السيطرة على أسواق آسيا وأفريقيا، بالإضافة إلى اتباع سياسة منهجية في التصنيع، وإيجاد قيادات تتمتع بمستوى علمي فائق، وتتميز بالتطور والإبداع. وعلى المستوى المعنوي نجد في اليابان الالتزام الأخلاقي والمهني بقيم العمل الآسيوية؛ مما يستتبعه التفاني والجدية في الأداء المهني.

لقد استعرض مهاتير محمد بالتفصيل في كتبه وفلسفته مسألة نقل أخلاق العمل لدى العامل الياباني، وتحدث عن الاجتهاد والعمل الدؤوب والروح الوطنية والافتخار بالمنتجات ودقة التنظيم والمهارات الإدارية والشمولية، والاهتمام بأدق التفاصيل في الإنتاج، حتى أنه امتدح «ثقافة العار» اليابانية، التي تجعل العامل الياباني يفضل الموت على شعوره بالفشل أو حتى التقصير، وتنمية حس الخجل من الفشل، مما يعزز قيم التحدي في الإنجاز. هكذا الياباني كمواطن وعامل ينتمي إلى قيم الأخلاق والأمانة، وفي الوقت نفسه يحرص على تقديم منتج منافس عالي الجودة. ومن ناحية أخرى شعور العامل الياباني بالفخر بما يقدمه من إنتاج متميز ذي قدرة تنافسية عالية، دون النظر قط إلى ما يتقاضاه من مقابل مادي لذلك العمل.

كل هذه السمات المميزة للعامل الياباني دفعت مهاتير محمد لنقل التجربة إلى ماليزيا عبر جهود متواصلة. بمعنى واضح وجلي، لم يمنع مهاتير الدين الإسلامي وممارسته الروحية، ولم يلغ العمل بقوانين الشريعة، وأتاح للديانات الأخرى الاحتكام إلى شرائعها. لكنه في الأساس غير المفهوم الاجتماعي عند المسلمين، ونمى حس المواطنية لدى كل الأديان والأعراق، ونفى الجدال، ووصم الكسول المتقول بوصمات عار. هكذا قفزت ماليزيا إلى مصاف الأمم الأفضل حالاً اجتماعياً بدون صراعات طائفية وفقهية، وألغى عملياً الفقر والفقراء وفوارق الدخل؛ لأنه ركز على تعليم وترفيع الفقراء إلى مصاف الأغنياء بدون هبات من الدولة لهم، وبالتالي حرم

الفساد الوظيفي والتعيينات؛ إذ منح الجميع الفرص نفسها ووفر العمل المناسب. كل ذلك بدون أي صراعات أو إقصاء للديمقراطية والحرية الشخصية أو جدل ديني، بل استغل المدارس الدينية من أجل نشر أفكاره الاجتماعية والاقتصادية لبناء الإنسان الجديد.

يقول مؤسس المنتدى الاقتصادي العالمي ورئيسه التنفيذي كلاوس شواب: «إن الدول التي تدمج في سياساتها الاقتصادية التركيز على البنية التحتية والمهارات والبحث والتطوير ودعم القيادة التي تأتي من بعدها، هي الأكثر نجاحاً، مقارنة بالدول التي تركز فقط على عوامل النمو التقليدية».

الحِكم النظرية النابعة من تجارب الشعوب الناجحة مثل تركيا الإسلامية، وتجربة ماليزيا، وغيرها في التوفيق المجتمعي والتفوق الاقتصادي جاهزة للتقليد؛ فهي لا تنفي أو تعارض الدين، بل في حالة ماليزيا لا تفرض العلمانية، وإنما تعتبر الإسلام دين الدولة على عكس تركيا، وتوفر الحرية والديمقراطية لجميع المواطنين، ولكنها تلغي دور رجال الدين في الوعظ التراثي، وتسخرهم لخدمة المجتمع تنموياً.. وهذا قريب مما يحدث في السعودية، كما أن النجاح يحتاج إلى قائد وفريق من أهل الحزم والاختصاص، معدومي الفساد والترهل، فلو توافر قائد مثل مهاتير محمد ومعه صحبه؛ لتمكنوا من النجاح بسهولة ويسر أضعاف العسر والتعقيد الحاصل من الطرق التقليدية القائمة على أساس خاطئ، وبالطبع ستصل إلى نتائج سلبية.

استقراء على ضوء «طوفان الاقصى»

صباح السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ أفاق العالم على حدث فريد، عظيماً، جريئاً، غير مسبوق أو متوقع، وذلك رغم بساطته ومنطقيته وشرعيته، كونه محاولة استعادة جزء من أرض تم احتلالها بالقوة والمذابح عام ١٩٤٨. حكومات الذين دعموا إقامة إسرائيل آنذاك على حساب وطن الفلسطينيين، وجلبوا الأفاقين من بلاد العالم لهذه المهمة، هم ذاتهم الذين هبوا لنجدة إسرائيل ورعاياهم مزدوجي الجنسية من هجوم حركة المقاومة الإسلامية حماس عبر الحدود (الإسرائيلية) فيما عرف منذ ذلك الحين بعملية طوفان الأقصى، التي لم تعد تخفى على أي إنسان عبر العالم بشكل أو بآخر، وذلك حسب الأجهزة الإعلامية والدعائية التي تصل لكل شخص؛ فالبعض يراها بطولة وتحريراً، وآخرين يرون في ذلك الهجوم مجازر ضد اليهود ويتناسون ما أحدثه اليهود من مجازر في غزة بعد العملية وقبلها طوال ثلاثة أرباع قرن من الاحتلال.

جاء هذا الحدث الذي تحول إلى حرب أعلنها نتنياهو ودعمه فيها من دون تروي كل من الرئيس الأميركي وتوابعه في بريطانيا

وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا وغيرهم.. جاء بعد الانتهاء من هذا الكتاب واقتراب الدفع به للمطبعة.. وكون التطورات كمقدمة وإحداث ونتائج متوقعة، هي مرتبطة تماماً بمحتويات الكتاب؛ فقد لزم التحديث عبر هذا الموجز لربط المحتوى والتحليل في الكتاب بهذه النتائج الآنية والمستقبلية المتوقعة، وذلك فقط على ضوء المواد التي يدور حولها هذا الكتاب: المواقف التركية والإيرانية والسعودية، والإسلام السياسي، وبالتالي العلمانية، والدور الأميركي والغربي، وبالطبع التطبيع.

جاء التطبيع أولاً كتبرير لحماية دول خليجية من احتمال اعتداءات إيرانية، وجاء طوفان الأقصى ليثبت أن إسرائيل بحاجة إلى حماية من قبل الدول الغربية، وأنها عاجزة عن وقف سيل الصواريخ الفلسطينية من بقعة صغيرة؛ فما بالك بوقف هطول الصواريخ الإيرانية على البحرين أو دولة الإمارات؟؟ لكن من جهة أخرى أثبت الطوفان وتوابعه عدم قدرة إيران أصلاً على مهاجمة أي طرف، إلا ربما إذا تم الاعتداء المباشر عليها؛ فقد تركت ابنتها حماس دون دعم حقيقي في التصدي للحرب التي تحولت إلى مجزرة نالت الكثير من الخطابات والتحليلات الإيرانية لا غير.

إذا التطبيع هو بالدرجة الأولى لإرضاء واشنطن وتثبيت العروش ولا قدرة لإسرائيل على حماية ذاتها أو غيرها.. أضف لذلك أن الغرب أرسل الأساطيل والطائرات الحربية وأطلق التهديدات لردع حزب الله أو إيران من الانخراط إلى جانب حماس؛ فمن هو الحامي ومن

المحمي إذا؟ التحرك الغربي العسكري قد يتم تسخيره لنظرية أنهم سيحمون الخليج كما يحمون إسرائيل!! أو بالأحرى أن بوسعهم التعامل مع الخليج وموارده كما يريدون غير مبالين بإيران.

كل الضغط الذي مورس ضد المملكة العربية السعودية لتنضم للمطبعين باء بالفشل، وأثبت عدمية الذين طبعوا وهامشيتهم.. الأهم هو حين اشترطت الرياض حل القضية الفلسطينية كمقدمة للتطبيع؛ فجاء طوفان الأقصى ليؤكد هذا الموقف وعدمية أي كلام ومواقف وتأكيدات أخرى. لقد وضعوا الخطط الاقتصادية ومن ضمنها خطوط إمداد ونقل من الهند عبر الخليج العربي وصول إلى ميناء حيفا وانطلاقاً منها إلى أوروبا؛ فجاءت الصواريخ من غزة لتحط في حيفا وتنسف كل الخطط السرابية إذا لم تحل القضية الفلسطينية ويقام ميناء غزة ذاتها لهذا الغرض. شرط الرياض للتطبيع بحل للقضية وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس تم تأكيده عبر الطوفان، وأصبح العالم شرقاً وغرباً ومن ضمنه واشنطن يكررون ضرورة العودة لحل الدولتين بعد نهاية الحرب وبغض النظر عن نتائجها ومصير حركة حماس السياسي.

محاولة إسرائيل والغرب شيطنة إيران واتهامها بالدعم والمشاركة في الهجوم الحمساوي على إسرائيل لتبرير تدخلهم، عزز موقف إيران وأنصارها بين العرب والمسلمين، خصوصاً وان الأمير محمد بن سلمان تصالح مع إيران قبل هذه التطورات التي أشارت أن طهران خصم للعدو الإسرائيلي. كما يوضح طوفان الأقصى قدرات محتملة للعمل الميليشي المسلح على تغيير مسار الأحداث، وبالتالي جدوى

ونجاعة التصالح مع إيران سواء لاستبعاد عداوتها أو للاستفادة منها ضد العدو الحقيقي.. لكن الأسابيع توالت ومعها المجازر للغزين ولم تتحرك إيران للدعم، ولم تدفع حزب الله لمشاركة فعليه ضد القوات الإسرائيلية.. صحيح تحركت ميليشيات تابعة لإيران، ولكن ضمن الحدود الأدنى حتى لا تصل ردود الفعل إلى إيران ذاتها. كل ذلك بالطبع لن يكون في صالح الإسلام السياسي عموماً والإيراني على وجه التحديد؛ فقد خذلوا بعضهم وورطوا سكان غزة في مجزرة مروعة ومكثوا يتفرجون، وهذا لن يخدم رؤاهم لاحقا.

الطوفان أنقذ الأمير محمد بن سلمان بالصدفة البحتة؛ فقد كانت الرياض تحت الضغط الغربي قد بدأت المساومة على التطبيع واستقبلت وزراء إسرائيليين ضمن مؤتمرات دولية، وتم ترويج ذلك كقبول سعودي، وترويج مصطلحات بحياة كريمة للفلسطينيين بدل حل الدولة على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس.. هذا الإنقاذ للأمير يشابه نشوب الحرب في أوكرانيا وحاجة الغرب للنفط السعودي البديل للروسي، وبالتالي اقتربوا كثيرا من الرياض ومن الأمير وتجاهلوا تهديدات البيت الأبيض السابقة بتحويل المملكة إلى بلاد منبوذة، ثم التفوا للضغط لضم الرياض إلى طابور المطبعين.

جاء الطوفان لتعود الرياض إلى موقفها العروبي وتؤيد الفلسطينيين دون تردد وتشجب العنف الإسرائيلي وتطالب بوقف الحرب ضد غزة.. هكذا بقيت الرياض إلى جانب المستفيدين من الطوفان، وأكثر من فائدة طهران وأبعد عن مياعة الموقف التركي إذ

اتصل الرئيس أردوغان بنظيره الإسرائيلي معزيا بالقتلى الإسرائيليين في بداية الحرب، ثم انتقل تباعاً في تصريحات نارية سياسية مثل تأكيد أن حماس ليست إرهابية، ومطالبة إسرائيل بالكف عن قتل الأطفال.. وجاء موقف الأمير أفضل من مواقف زعماء عرب كثر، ولم تذكر بيانات الرياض اسم حركة حماس بل تحدثت عن مقاومة وحركات وشعب فلسطين، وهذا دليل على وعي الموقف على عكس العرب الذين تورطوا في شجب موقف المقاومة انطلاقاً من عداوتهم لحماس وللإخوان المسلمين.

قطع الموقف السعودي الطريق على أي محاولة للمزايدة والتشويش حين دفع الأمير بعقد قمة عربية إسلامية في الرياض لمناقشة العدوان الإسرائيلي والاتفاق على خطوات للعمل.. جاء هذا الموقف للقفز عن الأقاويل الأميركية الإسرائيلية بأن حماس باشرت بالطوفان لوقف التطبيع السعودي الإسرائيلي الذي كان سيجلب للرياض حماية أميركية وكأنها عضو في الناتو، ويوفر لها أسلحة متقدمة تعادل ما تتلقاه إسرائيل من واشنطن، وإقامة مشروع نووي سلمي قادر على التخصيب.. وهذا كله يفترض أن يُعزز الموقف السعودي في مواجهة إيران، وقيل إن الطوفان جاء ليفشل كل ذلك، لكن موقف الرياض بقي مؤيد للحقوق الفلسطينية وللنضال من أجلها وأيد كل القرارات العربية الإسلامية، وأيضاً بقي على مسافة من قضية التطبيع إذا لم يتحقق الحل العادل للقضية الفلسطينية.

في اليوم الثامن للحرب، وأثناء زيارة وزير الخارجية الأميركي

بلينكن للرياض ضمن جولة في المنطقة أعلنت الرياض وقف كل محادثات التطبيع سواء مع إسرائيل مباشرة أو عبر واشنطن.. وهذا من أقوى المواقف المتخذة حتى حينه من الدول المتعاهدة مع إسرائيل والمنصاعة للموقف الأميركي، إذ لم يجرؤ أي منها حتى على إرسال سفير إسرائيل لبلاده كاحتجاج على جدول الدم الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي، وتحتج عليه الأمم المتحدة ولجانها ومنظمات الحقوق الدولية. يلاحظ أن الذباب الإلكتروني الإخواني باشر يهاجم الرياض والأمير، ويروج لأكاذيب بعزم السعودية على التطبيع بعد نهاية الحرب، أي أنهم يمهدون ويدفعون بالموقف السعودي للتطبيع.

تجاوز موقف الرياض في الشكل والمضمون الموقف التركي بدرجات، ومنافسة للموقف الإيراني، وهو خطوة كبيرة للحفاظ على الموقع السعودي القيادي والريادي في الوسط الإسلامي والعربي حتى في ظل هذه الحرب، وذلك على الرغم من الخصام السياسي بين الرياض والإسلام السياسي وحركة الإخوان بكل مشتقاتها. لقد علق الغرب الآمال الاقتصادية على مشروع التطبيع؛ فجاء هذا الإعلان أثناء المحادثات مع الوزير الأميركي وقبيل مؤتمره الصحفي مع نظيره السعودي بمثابة قطع للعلاقات التي كانت تتبلور، ولم تلمح أو تصرح الرياض لاحقاً عن تغيير لذلك التوجه.. صحيح أن الرياض لم تستنفر قواتها، أو تقطع النفط عن الغرب، لكن موقفها ليس أسوأ من موقف طهران أو أنقرة أو القاهرة أو الجزائر.. إلخ. لكن الرياض أوقفت التطبيع، وهمشت

بذلك المطبعين القدماء والجدد، وركزت على ضرورة حل القضية بإقامة دولة فلسطينية قبل التطبيع.

بالطبع طرح طوفان الأقصى وبسبب نجاحه الأولي الباهر، ومهما كانت النتائج النهائية، طرحا مجددا حقيقة انصياع الرأي العربي العام والخاص الرسمي والشعبي لتبعية النجاحات الحربية وإيقاع الخسائر في العدو المتغطرس.. وكون الفاعل هنا هي حركة حماس، وهي تمثل إسلاماً سياسياً، وتعتبر إحدى بنات الإخوان المسلمين؛ فالنتيجة لن تكون في صالح الديمقراطية الفلسطينية، أو الحريات الشخصية أو الإصلاح الديني؛ فحماس نظام حكم أيديولوجي ديني متشدد حسب التجربة في حكمها لقطاع غزة، وتعتبر أدبيات الحركة غير التابعين لها علمانيين يصح استبعادهم من المواقع، بل سبيهم كما كاد أن يحدث على إثر القتال بين حماس وحركة فتح في قطاع غزة! لكن نتيجة الحرب هي التي ستحدد التوجهات في الشارع الغزي والعربي... كيف؟؟

نتيجة النهاية سيكون لها الفيصل؛ ففي الحروب السابقة بين إسرائيل وحماس في غزة كانت الحركة تدعي النصر على الرغم من كوارثها، وذلك كون النهايات كانت تبقي الحركة في القطاع وبالتالي تؤهلها لاستمرار الحكم والتحكم في السياسة الفلسطينية كلها، وتؤهلها لتطوير الاسلحة وإعادة البناء وبالتالي استمرار التأثير المصلحي على السكان... وكانت بعد كل حرب تجد من يمولها بالمال والسلاح. لكن نهاية هذه الحرب ستقلب كل ذلك الوضع حتى لو لم تنهزم الحركة عسكرياً بشكل نهائي؛ فسيكون

عليها ترك إدارة قطاع غزة وذلك كنتيجة لحجم الدمار الذي أحدثته الحرب، وعلى الأرجح عدم تمسك السكان باستمرار حكم حماس، خصوصاً وأن نتائج استطلاعات رأي حدثت قبل الحرب بأيام لم تكن في صالح حركة حماس التي اعتبرها غالبية سكان قطاع غزة حركة فاسدة. (الاستطلاع متوفر أدناه)

بالطبع إذا انهزمت إسرائيل عسكرياً، وانسحبت هاربة تاركة معداتها، أو تراجعت بأي حل سطحي بسبب كثرة خسائرها في الجنود.. أو حتى إذا كانت النتيجة عدم إخراج قوات حماس من القطاع؛ فهذا سيعتبر نصراً مؤيداً من عند الله وستبقى حركة حماس تدير شؤون القطاع من دون اعتبار لاي انتخابات أو تعديلات مجتمعية وستعتبر أن نهجها السابق هو الذي أوصل الشعب للانتصار ولا بد من تعميق النهج وتعميمه في بقية فلسطين والوطن العربي.

في الأسبوع الثالث للحرب تبين وجود محادثات قطرية أميركية حول حماس، وقيل استعدت فيها الدوحة بوقف المساعدات المالية للحركة، ومراجعة تواجد قاده لها ومكاتب في الدوحة، وهو الموقف الذي التزمت به تركيا سابقاً ضد كل حركات الإخوان المسلمين كشرط لإعادة علاقاتها مع الدول العربية السنيّة وفي مقدمتها مصر. إذا نفذت الدوحة رغبة واشنطن؛ فلن يبقى أمام حركة حماس سوى حضن حزب الله ودعم ايران.. أي الصاق الحركة بمن خذلوها في حرب الطوفان. في الحقيقة إن كل التقصير العربي الإسلامي الرسمي تجاه نصرة غزة يعود إلى عداء هؤلاء للإخوان المسلمين وبالتالي لحركة حماس،

ولأنهم لا يريدون للحركة الخروج بأي نصر عسكري أو معنوي يعيد تنشيط جماعات الإخوان والإسلام السياسي في بلدانهم.

المسلمون عموماً والعرب، والفلسطينيون من عشاق العنف؛ ويعتبرون نجاح الغزوات الإسلامية السابقة دليل مجرب، والعرب والفلسطينيون انزرعت في عقولهم فكرة أن العنف هو الطريق للنصر خصوصاً وهم يعايشون ويدرسون تجربة نجاح الصهيونية في الاحتلال والاستيلاء بالعنف والمذابح، وبالتالي يتعزز لديهم مبادئ إسلامية على غرار ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ ٢٩﴾ [محمد ٤]، وكذلك قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلۡحَرۡبُ أَوۡزَارَهَاۚ ذَٰلِكَ وَلَوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنۡهُمۡ وَلَٰكِن لِّيَبۡلُوَاْ بَعۡضَكُم بِبَعۡضٖۗ وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ ٤﴾ [التوبة ٢٩].. وهناك عشرات الآيات التي توجه إلى ذلك الطريق كضرورة للنصر على غير الكفار من المسلمين غير الطائعين وعلى الكفار وأهل الكتاب.

حركة حماس من أصحاب تلك المدرسة، وحكمها وأفعالها في قطاع غزة تثبت ذلك، ولهذا لم تؤيد ولم تشجع أي انتخابات، ولم تحاسب وتتصدي لأي ممارسات تمييزية في القطاع.. لكن وكلما تشتد الأزمة ضد رؤيتها ونهجها تلجأ للخيار الحربي الذي يجر الويلات على عموم سكان القطاع الذين يجدون ذاتهم مضطرين ومنساقين للتاييد سعياً منهم وتطلع إلى نصراً عسكرياً يرفع المعنويات

ويشفي الغليل. يتعمق هذا النهج والتأثر النفسي الفلسطيني في ظل خنوع السلطة الفلسطينية للاحتلال المتغول دون أي ردع عالمي.. هكذا يصبح الفلسطيني بين تقبل الذل عبر سلطته في رام الله وضياع قضيته وحقوقه، وبين تقبل العنف والتأييد لحركة حماس الإسلامية، خصوصاً في ظل غياب أي آفاق لحل سياسي يلبي الحقوق المتناقصة للشعب.

الشارع العربي هو الآخر منغمس في ذات الوحل كنتيجة لتقصير قادته وخنوعهم لواشنطن وتل أبيب؛ فتجد الشارع العربي بالعموم منساقاً خلف المقاومة الإسلامية من دون أي تفكير في النتائج، وهذا يعزز التشدد الإسلامي المجتمعي ويهمش الرؤى الديمقراطية والعلمانية كطريق للإصلاح.. بينما الموقف الرسمي العربي خجول حتى لا ينظر إليه كمؤيد لحركة إسلامية يكثر التشهير بها وتزييف الحقائق الغربية حولها لتبدو كوريث للدولة الإسلامية الداعشية.

نتائج المعركة حربياً على الأرض ستحدد شكل المستقبل الفلسطيني، وموقع الإسلام السياسي السنّي والشيعي. الأيام الأولى كانت لصالح حركة حماس والدراويش والتوجهات الإسلامية، بل والقومية واليسارية. لكن مع نهاية الأسبوع الأول وبداية ترحيل نصف سكان القطاع الشمالي إلى الجزء الجنوبي، والإشاعات عن ترحيل وتهجير كل سكان القطاع إلى سيناء المصرية، وحالة المعاناة الإنسانية الكارثية في القطاع، أدت للتروي والتفكر. ويلاحظ أن معظم السكان لم يستجيبوا لنداء حركة حماس بالبقاء في بيوتهم، وفي هذا دليل على

سوء العلاقة وانعدام الثقة بين أغلبية الشعب وبين سلطة حماس كسلطة وليس كمقاومة! كما أن نداءات الحركة بتصعيد في الساحات الشعبية العربية لم يستجب له بالشكل المناسب ولم يحافظ على ديمومته، ولا يمكننا حتى أن نقارنه بالتحرك الشعبي في الدول الغربية التي تؤيد حكوماتها العدوان الإسرائيلي.

في حالة توقف الكارثة المدنية بفعل وفضل الدول العربية ومواقف بعض الزعماء، وليس كنتيجة لانتصار عسكري للحركة؛ فسيكون في هذا انتقاص من التأييد لحماس والإسلام السياسي السني والشيعي، لكن المقياس هنا سيكون توابع توقف العنف.. هل هدنة يكون مصيرها مثل التجارب السابقة أي تعطيل الحل السلمي وإبقاء القطاع تحت رحمة حكم حماس.. أو حل سلمي يشمل التطبيع السعودي مع إسرائيل وتطبيق شروط الرياض وفي مقدمتها تنفيذ حل الدولتين، وهو الأمر الذي يسهل للرياض عملية التطبيع ويضمن للفلسطينيين مطالبهم ويمهد لإنهاء دور حركة حماس على الأرض، ويكشف هشاشة إيران وتوابعها، وعدمية الدور التركي بزعامة الرئيس أردوغان!!

في المقابل إذا رفضت إسرائيل الهدنة، وتحسن الوضع الحربي لصالح حماس في ضوء الخسائر لدخول الجيش الإسرائيلي لغزة، أو بإيقاع الخسائر في الداخل الفلسطيني المحتل؛ فمن المتوقع حينها أن يستحوذ التأييد الشعبي الفلسطيني للحركة الإسلامية على كل الضفة الغربية وفلسطينيي الداخل وجزء كبير من فلسطينيي

الشتات، بل وانتعاش إسلاموي في كل الوطن العربي.. وسيكون من الحتمي أن السلطة الفلسطينية وحركة فتح قد أصبحت في خبر كان في الضمير الفلسطيني ولن يكتب لها أي نجاح ديمقراطي في أي انتخابات فلسطينية، أو في أي تحولات يكون للشعب فيها أي رأي.

إذا ساء وضع حماس عسكرياً، وانتهت بالتالي الحرب بهزيمة عسكرية تضاف للكارثة الإنسانية، ولم يتدخل حزب الله أو إيران للنجدة؛ فسيكون في ذلك إضعاف للعرب وخضوع إضافي لرغبة واشنطن وتل أبيب فيما يريدون، وأيضاً إضعاف لدور الإسلام السياسي السنّي والشيعي.. لذلك؛ فالوضع الممكن الأفضل هو ضغط عربي رسمي فعّال سياسي، وتهديد نفطي لواشنطن والغرب لوقف المأساة أولاً، وضمان تنفيذ حل الدولتين وإجراء انتخابات فلسطينية تنتج قيادة بإرادة شعبية، وتوسيع التطبيع كثمن عربي... بالطبع.

استطلاع رأي قبل هجوم حماس..
ما رأي الفلسطينيين في الحركة؟

قبل أيام من هجوم حماس على إسرائيل (طوفان الاقصى) الذي بدأ في السابع من أكتوبر الجاري، أجرت شبكة «الباروميتر العربي» البحثية استطلاع رأي في غزة والضفة الغربية عن أوضاعهم

المعيشية ورأيهم في سلطتهم، ولا سيما الحركة التي تحكم القطاع. أجريت الدراسة الاستقصائية بالشراكة مع المركز الفلسطيني للأبحاث السياسية والمسيحية، ومجلة «فورين أفيرز» الأميركية، وبدعم من الصندوق الوطني الأميركي للديمقراطية.

وقالت «فورين أفيرز» إن الاستطلاع يقدم لمحة سريعة عن آراء المواطنين الفلسطينيين العاديين عشية اندلاع الصراع الأخير، وذلك من خلال إجراء مقابلات وجها لوجه في أماكن إقامة المشاركين.

ما النتائج التي تم التوصل إليها؟

الغالبية العظمى من سكان غزة تعاني صعوبات اقتصادية شديدة، وتشعر بالإحباط بسبب «الحكم غير الفعال» لحماس.

٤٤٪ في المئة من المشاركين لا يثقون على الإطلاق في حماس، و٢٣ بالمئة «لا يثقون كثيراً في الحركة، مقابل ٢٩ في المئة الذين عبروا عن ثقتهم «بقدر كبير» في حكومتهم».

قال ٧٢ بالمئة إن هناك قدراً كبيراً (٣٤ بالمئة) أو متوسطاً (٣٨ بالمئة) من الفساد في المؤسسات الحكومية.

أغلب سكان غزة لا يؤيدون أيديولوجية حماس.

على عكس حماس، فضّل غالبية المشاركين في الاستطلاع (٥٤ بالمئة) حل الدولتين، مع وجود فلسطين وإسرائيل جنباً إلى جنب.

يفضل ٧٣ بالمئة من سكان غزة التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

عندما سئلوا كيف سيصوتون إذا أجريت انتخابات في غزة، مع

الاختيار بين إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي للحركة، ومحمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، ومروان البرغوثي القيادي في حركة فتح والمعتقل في سجون إسرائيل، قال ٢٤ بالمئة فقط من المشاركين إنهم سيصوتون لهنية.

حصل البرغوثي على الحصة الأكبر من التأييد بنسبة ٣٢ بالمئة وعباس على ١٢ بالمئة. وقال ٣٠ بالمئة منهم إنهم لن يشاركوا. وذكر ٧٨ بالمئة من المشاركين أن توفر الغذاء يمثل مشكلة متوسطة أو حادة في غزة (قبل الحرب).

اختار ٢٧ بالمئة فقط من المستطلعين حماس كحزبهم السياسي المفضل، مما يعني تراجعاً في شعبيته مقارنة مع آخر استطلاع أجري عام ٢٠٢١ (٣٤ بالمئة). وخلصت مجلة «فورين أفيرز» بالقول: «بشكل عام، تشير نتائج الاستطلاع إلى أن سكان غزة فقدوا الثقة في حماس ويرغبون في التغيير السياسي». وتحكم حماس قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٦، علماً أن عدد سكانه يزيد قليلاً على المليوني نسمة ولم تجدد الانتخابات السياسية في القطاع بعد انقلاب حماس على السلطة الوطنية في القطاع في يونيو ٢٠٠٧ (ولم تجدد الانتخابات أيضاً في الضفة الغربية مما يخدم هيمنة الطرفين الحاكمين في الضفة والقطاع من دون وجه حق سياسي أو شرعي).